سرى للغاية

# محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – مقر الاتحاد الاشتراكى فى ١٠ يناير ١٩٦٨

من سعت ١٨٤٥ الى سعت ٢٢١٠.

## الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، زكريا محى الدين.. نائب الرئيس، أنور السادات.. رئيس مجلس الأمة، حسين الشافعى.. نائب الرئيس، صدقى سليمان.. نائب الرئيس، على صبرى.. نائب الرئيس، كمال رفعت.. وزير العمل، محمود يونس.. وزير البترول، لبيب شقير.. وزير التعليم العالى، عبد الوهاب البشرى.. وزير الانتاج الحربى، سيد مرعى.. وزير الزراعة، عبد المحسن أبو النور.. الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى.

عبد المنعم القيسونى.. وزير التخطيط، حسن عباس زكى.. وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، نزيه ضيف.. وزير الخزانة، عزيز صدقى.. وزير الصناعة.

## المحتويات


| | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | الميزانية النقدية.. حسن عباس زكى | ١ |
| | عبد الناصر.. العجز فى الميزانية النقدية ليس نتيجة ٥ يونيه، ولكنه كان مستمرا من قبل ١٩٥٨ (الصناعة – الزراعة ) | ٢٧ |
| ٢- | عبد المنعم القيسونى.. تحليل للميزانية | ٣٤ |
| ٣- | عبد الناصر.. أهمية الدروس المستفادة من الماضى؛ فى الخطة لم نكن معتمدين على المعونة الأمريكية، ولكن زيادة مصروفات القوات المسلحة ٦٠ مليون جنيه سنويا فى اليمن من سنة ١٩٦٤ | ٤٦ |
| | مناقشة مع عبد المنعم القيسونى | ٥١ |
| ٤- | سيد مرعى.. يناقش الخطة | ٦٤ |
| ٥- | صدقى سليمان.. الوضع الاقتصادى | ٦٧ |
| ٦- | كمال رفعت.. أسباب المشاكل الاقتصادية | ٧٠ |
| ٧- | لبيب شقير.. أخطاء الخطة الخمسية الأولى التى يجب تلافيها | ٧٤ – ٧٩ |

سرى للغاية

سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – مقر الاتحاد الاشتراكى فى ١٠ يناير ١٩٦٨
من سعت ١٨٤٥ الى سعت ٢٢١٠.

محى الدين: الأخ حسن يتكلم فى الميزانية النقدية بتاع السنة دى، وبعدين عبد المنعم يتكلم بعد كده فى المذكرة الخاصة بتاعة الخطة الاقتصادية.

زكى: كنا سبق عرضنا فى مجلس الوزراء الميزانية النقدية، وكان فيها عجز حوالى ٥٨ مليون جنيه، ولما أثيرت وسائل تدبير هذا العجز كان فيه من بينها وسائل سعرية وبعض وسائل أخرى.

فأنا بقول: نتجاوز حاليا عن المشاكل الخاصة برفع الأسعار؛ باعتبار إنها داخلة فى الإطار العام للسياسة التى ستتخذ، ونقصر البحث فيما يختص بالوسائل التى تمكننا من إننا نجابه الـ ٥٨ مليون جنيه.

هو فيه إجراء أول: وهو إننا بنعمل على تأجيل الالتزامات.. ودى حوالى ٣٠ مليون جنيه. طبعا هذا الموضوع لسه مانتهاش، وإحنا فى مفاوضات مع الدول ودى أكثرها دول شرقية، وفى الغالب الوضع سينتهى الى إن يعنى الأمر الواقع هو أننا مش حاندفع التزامات. لكن طبعا يحسن إننا ماندفعهاش بالاتفاق معهم.. يعنى هى عمليا مش حاتبقى عبء لأنه مش هنقدر ندفعها، الإشكال بييجى فى الجزء الآخر اللى هو مفروض إنه سلع أدفع قيمتها.

فإحنا بحثنا موضوع الميزانية وبحثنا وارداتنا، واقترحنا على القطاعات تخفيضات معينة، وأخذنا فى الاعتبار أن التخفيضات لا تمس السلع الضرورية أو السلع التى تدخل فى انتاج سلع تصدر أو سلع – إذا ماكنتش حاستوردها وحانتجها – حاضطر أستوردها مصنوعة لأنها لازمة للتموين.. ده من ناحية.

من ناحية تانية: اقترحنا إننا نعمل على أن نستنفذ جانب من المخزون من بعض السلع، اللى برضه من المصلحة أيضا إننا نأخذ من هذا المخزون – زى التبغ مثلا – باعتبار إنه مايفرقش كتير؛ كون هو بييجى ويتحط فى الجمارك ويقعد ييجى ٧ أو ٨ أو ١٠ سنين، لما نأخذه قبل شغلته بسنة مش حاتفرق كثير قوى، بدل ماأستورد ومعنديش أموال كافية لتمويل هذه العملية.. فإحنا اقترحنا اقتراحات وبعتناها للقطاعات.

فيه بعض قطاعات أمكن إنها توافق الى حد ما بالنسبة للاقتراحات اللى احنا قلناها لها، مع بعض تعديلات بسيطة.

وأهم قطاع مثلا كان التموين؛ لأن ده اللى يهمنا إن منعملش حاجة تضايقه؛ فالتخفيضات كنا اقترحنا له ٥,٥ مليون، وافق على ٣,٥ مليون من غير ما يتعب حد؛ فدى ماشية ونقدر نشوف الـ ٢ مليون ندبرها من جهة أخرى.

قطاع الانتاج الحربى، كنا اقترحنا مليون جنيه؛ فيه موافقة عليها معه.

الإصلاح الزراعى والأسمدة والمبيدات، كان فيه خلاف بينا وبينهم فى المبيدات وأظن حانلاقى لها تصريف وتسوية؛ لأنه من رأينا إن مافيش داعى إننا نزود استيراد المبيدات. كانوا عاوزين حوالى ٨ مليون جنيه، بنقول: عندنا مخزون السنة اللى فاتت، كانوا طلبوا ١٣ مليون قلنا: لأ.. قالوا: ١٠ مليون، قلنا: لأ.. واللى قلناه مشى ومكانش فيه متاعب ولايزال فيه مخزون؛ فمافيش داعى نزود المخزون وممكن ناخد من المخزون. ونجحت تجربة أن اليد العاملة تبقى أولا وبعدين المبيدات بتيجى بعدين، مع مراعاة إن احنا مابننقصش يعنى عما إعتدنا إننا نستورده.

هو بس كان فيه قطاعين.. قطاع الصناعة لسه ماانتهاش، وقطاع الإسكان علشان مشكلة حديد التسليح اللى احنا كنا بنقترح ٢,٥ مليون ينقص، هم لسه ماوافقوش عليه.

قطاع الصناعة، إحنا كنا مقترحين حوالى ٧ مليون جنيه يتخفضوا أكثرها اتفاقيات؛ لأن كل العملية بره اللى بنخفضهم ١,٥ مليون والباقى ٥ مليون.

صبرى: فيها اتفاقيات أد إيه؟

زكى: ثلاث اتفاقيات من خمسة والحرة، هو بقى يعنى يبقى فيه فرق أربعة، ولو مشينا على ٣ مليون فى الصناعة يبقى عندنا فرق لسه مازال فيه عجز حوالى ١٠ أو ١٢ مليون جنيه. ده مع الأخذ فى الاعتبار إن علشان نسد هذا العجز حانزود صادراتنا من الغزل والمنسوجات بعشرة مليون جنيه، ولازم تتصدر ويبجى قيمتها فى خلال هذه الميزانية؛ فإذا كان حانعمل كده يبقى لابد من إننا نربط بين الزيادة فى صادرات الغزل وبين الواردات المطلوبة.

عبد الناصر: دى ميزانية كام دى؟

زكى: اللى احنا فيها.

صدقى: عشرة مليون؟

زكى: عشرة مليون.

صدقى: يعنى نصل لرقم إيه؟

زكى: إحنا عندنا فى التصدير حاطين ٥٤ مليون.. يبقى ٦٤ مليون.

صدقى: يعنى مش ممكن إن احنا نصدره بحيث تتم الحصيلة قبل آخر يونيه، وأنا دخلت ده فى لجنة الخطة؛ إن احنا ممكن نزود الصادرات لأجل التعهدات يبقى العائد بتاعها.. يعنى عملية التصدير الفعلية تتم الى مابعد يونيه؛ وبالتالى تبقى الحصيلة لن تأتى فى الميزانية المالية الحالية.

زكى: وأنا أبرزت دى فى مجلس الوزراء، أنا خشيت من إننا نضع الرقم ولا يتحقق، وبعدين إحنا عاوزين cash نستورد به، فإذا كان مش حايمكن ١٠ مليون يبقى لازم ننقص تانى كمان ١٠ مليون من الورادات، غير تنقيص الـ ٢٤ مليون اللى احنا مقترحينه اللى مش قادرين نغطيه. فأنا بقول: إن احنا أمام أمر واقع يعنى مافيش مفر من إننا ننقص؛ فبدلا من إننا ننقص القطاع اللى بنقول له مثلا – بنقول مثلا قطاع الصناعة ٧ مليون وهو استطاع يدبر ٣ مليون – بنقول له: طيب الـ ٤ مليون نقص بيها انتاج وينزل انتاج بعض المصانع؛ ولتكن سلع هندسية.. سلع معينة، يعنى سلع مش حاتتصدر أو مخزون منها، ويبقى مفهوم أثر هذا النقص وده مش حيأثر فى حاجة لأن العمال حاياخذوا أجورهم.. مافيش إشكال يعنى اجتماعى.

صدقى: الموضوع ده يافندم معناه، أنا طلبت فعلا إن احنا نترجم النقص فى المواد التى ذكرتها وزارة الاقتصاد الى ما تعنيه من سلع بننتجها، وعلى أساس إنه يبقى مفهوم الوضع. مثلا من الحاجات المقترحة نقص الصوف، حاليا فيه نقص شديد جدا فى منتجات الصوف لأن الحصة الموضوعة فى الميزانية النقدية الأصلية ثلث الاحتياجات الفعلية لقطاع الصوف! ولذلك مصانع الصوف بتشتغل بطاقة

حوالى ٣٠٪ – ٣٥٪، وأنا عامل حسابى على نقص شديد فى منتجات الأصواف فى السوق.. فيعنى برضه مانقدر أن نستمر؛ لأن زى ما ذكرت قبل كده فى مجلس الوزراء، من أن الحصة النقدية غير كافية أصلا لتشغيل قطاع الصناعة، وأنا كنت حاتقدم بزيادة الحصة النقدية.

النقطة الثانية: المشكلة اللى جابهتنا إن فى وضع الميزانية النقدية اتقسمت الى جزئين؛ جزء بالعملات الحرة وجزء لحساب الاتفاقيات. لما جينا ننفذ حتى عن طريق شركات التجارة نفسها، ثبت أن كثير من المواد – اللى وزارة الاقتصاد وقالت تيجى من حساب الاتفاقيات – لم يمكن الحصول عليها إلا بالعملات الحرة؛ وبالتالى رقم حساب الاتفاقيات بقى معطل غير مستخدم، بينما حصة النقد الحر بقيت كما هى وأصبحت طبعا غير كافية لاستيراد الجزء الذى مقررا لها أيضا إنها تجيبه، بالإضافة اللى يجب إنها تحوله من اتفاقيات الى حرة. وأنا بعثت الى السيد وزير الاقتصاد ببيان بهذه الأشياء، وافق على جزء منها لكن دى تقل ٢ – ٣ مليون عن اللى احنا طالبينه! فالموقف اللى أنا بقوله: إنه بالنسبة للاتفاقيات ممكن، لكن بالنسبة للنقد الحر مستحيل إلا بقى نبقى نعرض النقص فى المواد، وأنا باعتبر إحنا وصلنا الى حد أدنى للنقص فى الانتاج بالنسبة للسلع الأساسية.

زكى: هو الواقع الخلاف الكبير اللى بينا وبين الصناعة، هو مثلا إحنا بنقترح إن التبغ ينقص ٢ مليون.. ده مأأظنش فيها إشكال لأن ده موجود فى الجمارك.

صدقى: إحنا وافقنا إن ١,٦٠٠,٠٠٠ من هذا بنحسبهم اتفاقيات.. موافقين.

زكى: يعنى مافيش فى دى إشكال؛ هو الإشكال بس جاى فى السلع الهندسية والمعدنية، إحنا بنقترح ٣ مليون..

صدقى: إيه هى السلع الهندسية والمعدنية؟!

زكى: ماهو أنا بقول: تحولوها إنتم لمصنع مصنع، ونقول إيه اللى حايؤثر أثر واضح.

صدقى: يعنى حاضرب مثال يعنى، إذا كنت أنا باستورد مثلا صاج علشان أعمل لوريات واللوريات فعلا بتنتج وتنزل فى السوق يعنى حانقصها؛ يعنى معناها أننى حانقص لوريات ونرجع نستورد لوريات زى ما كنا! أو مثلا مواد أخرى لازمة زى النحاس مثلا.. النحاس علشان أعمل كابلات، وبعدين لما بتنقص الكابلات الدولة كلها بتشتكى إن محتاجين نستورد كابلات جاهزة. فأنا بقول: إن بيبقى الحقيقة هو وفر ظاهرى ونرجع ندفع ثمنه أضعاف مضاعفة؛ لأن احنا بنضطر إن احنا نستورده! ولذلك إيه هى السلع اللى يمكن ننقصها من السوق؟ ده هو الفيصل!

زكى: بقول: مثلا الغسالات والثلاجات والدراجات والآلات؛ دى مجموعة عندنا فيها مخزون فوق ٧-٨ مليون جنيه.

صدقى: كل النقد اللى أخذته مؤسسة الصناعات الهندسية هذا العام ٦٠٠ ألف جنيه حر لغاية الدقيقة دى.

زكى: والاتفاقيات؟

سليمان: والاتفاقيات يمكن مازادتش عن مليون، والانتاج واقف كله فى المصانع دى!

زكى: لأ.. ماشى يعنى لها بقية الشكل..

صدقى: وأنا لى نظرية فى هذا، كان غلط إن احنا نقف لأن أنا عندى عقود تصدير ثلاجات بـ ٧٢ ألف ثلاجة، الثلاجة نفرض إن متوسط التصدير بـ ٤٠ جنيه أو ٤٥ جنيه، foreign component اللى احنا لازلنا نستورده حوالى ١٦ جنيه؛ يبقى بالنسبة لميزان المدفوعات باحقق ٣ أضعاف للتصدير.. دى واحدة.

اتنين: إن فى السنة دى يبدأ انتاج الـ compressor وفى أكتوبر يبدأ انتاج الصاج أيضا؛ يعنى الـ foreign component – اللى هو ١٦ جنيه – حاينزل الى حوالى ٣ جنيه للثلاجة. علشان أنا أقدر أستمر فى إن أنا أتعاقد على ٧٠-٨٠ ألف ثلاجة فى التصدير، لازم الأسواق دى أكون فيها.

إحنا بعد ما عملنا هذه العقود وابتدينا نوّرد جينا وقفنا ليه؟ لأن قلنا: إن لا نصدر لدول شرقية سلعة فيها جزء مستورد بالعملة الحرة.. يعنى برضه قطاع الصناعة لازم برضه يجد مرونة؛ لأن أنا حاصدر ثلاجة لمين! لأمريكا ولاّ لإنجلترا؟! ما أنا مجالى للتصدير هو فى هذه الدول زائد بعض الدول الأخرى اللى هى مثلا دول إفريقية أو دول عربية، لكن الرقم الكبير اللى يوصلنى الى ٧٠-٨٠ ألف ثلاجة هو الدول الشرقية. وعلشان أنا يوم ما يبقى عندى foreign component minimum فى آخر السنة دى؛ كان لازم أبدأ التصدير من قبلها بسنتين ثلاثة علشان أوصل لرقم ٧٠ و ٨٠ ألف ثلاجة.

ولذلك أنا بقول: حتى فى مثل هذه السلع من الخطأ إن احنا نوقف الانتاج؛ لأن برضه طيب أنا حاوازن لغاية يونيه والسنة الجاية حاوازنها إزاى؟! ماهو لازم أوازنها بإنى أزود صادراتى من مثل هذه السلع.

زكى: هو فيما يختص بالثلاجات والغسالات، إحنا عندنا مخزون بسبعة مليون، وإحنا مااعترضناش – واتعرض هنا أظن تذكر سيادتك فى مجلس الوزراء – وقلنا حتى كقاعدة: المخزون نصدره كمخزون وسهلنا شوية البيع المحلى ومابيتباعش، قلنا: يصدر لأى جهة، وأنا حتى قلت: ده بدل القطن اللى حاأصدره أو بدل الأرز أو بدل أى سلعة أخرى، والمقصود مادام موجود يعنى إحنا..

صدقى: بس ده ماتنفذش لأن حوالى ١٢ ألف أو ١١ ألف ثلاجة ناقصها جزء؛ يعنى وردت أجزاء وفاضل لها جزء ناقص حاجة..

البشرى: عاوزة ٢٢ ألف جنيه بس.

صدقى: آه.. وبعدين قال: بلاش وقف هذا الانتاج!

زكى: المخزون بتاع كذا مليون.

صدقى: هذه الثلاجات عقود ممضية وجاهزة للتصدير، آهو الأخ عبد الوهاب كان تبعه المؤسسة الهندسية ويعلم هذه المسائل.

البشرى: الـ ١١ ألف ثلاجة دول كان ناقصهم ٢٢ ألف جنيه نقد! وأظن جه دلوقتى.

صدقى: لا.. ما أنا بس باعطى صورة للأخ حسن؛ إن المخزون فى السوق كله مخزون كان له برضه صعابه.

البشرى: لأ.. هو مخزون مستجد، يعنى هى نزلت يافندم بعد التصدير.. نزلت أظن عندهم أربعة آلاف ثلاجة بس.

زكى: لأ.. كان فيه مخزون نهائى قابل للتصدير مش ناقصه حاجة بسبعة مليون جنيه!

صدقى: لا.. لأ.. كان ناقص بعد التصدير، لأ.. لأ.. هم كده.

البشرى: الثلاجات بعد التصدير، أظن عندهم حوالى ٤ آلاف ثلاجة بس يعنى حاجة بسيطة بالنسبة للانتاج.

صدقى: لأ.. إحنا بنتكلم كـ example للى أنت ذكرته، إن أنا برضه حتى هذه السلع مش من مصلحتى إننى أوقفها ياحسن؛ لأنه برضه لازم أستمر فى انتاجها طالما إنها للتصدير.. يعنى أوقف الثلاجات ليه إذا كان عندى عقود تصدير مش قادر أوفيها النهارده؟! بالعكس أنا عايز أضع فى ميزانية السنة دى المبلغ اللازم لتشغيل مصنع الثلاجات بطاقته الكاملة، علشان ألبى هذه الصادرات عايزين كمان نبت فى موضوع الحر والاتفاقيات، طيب والنهارده الأرقام اللى بيعطيها السيد وزير الاقتصاد ماهى كلها بيقول: ميزان المدفوعات علينا نقص ٥٨ مليون جنيه، مافرقتش بين اتفاقيات وبين حر لأن المديونية هى..

زكى: لأ.. مفرّق ومعروف تفصيله.

صدقى: مفهوم.. مفهوم، لكن حاتلاقى الجزء الأكبر منها أيضا اتفاقيات، طيب حاسدد المديونية دى إزاى إلا إذا كنت حاأصدر؟! معلهش آه.. نحاول أيضا نصدر بالعملة الحرة، لكن كمان إذا كان هناك سبيل الى تصدير لحساب الاتفاقيات لازم نصدر، وبعدين إحنا فرصتنا بالنسبة للانتاج الصناعى فى

التصدير من المنتجات الصناعية الى دول الاتفاقيات أكثر من دول العملة الحرة، وبعدين يتقال: لأ.. مادام دى فيها foreign component حر مانصدروش لدول الاتفاقيات؛ طيب إشمعنى الأرز بأصدره لدول الاتفاقيات؟! ما هو صالح للتصدير بالعملة الصعبة.. ماهى نفس القصة!

زكى: ماحدش منع تصدير الثلاجات للدول الشرقية.

صدقى: ده أوقف الانتاج لهذا السبب ياحسن؟!

زكى: لأ.. ده أوقف الانتاج مش لكده؛ لأن فيه عجز. ده إحنا أمامنا أمر واقع، يعنى فيه عجز ما هو ياأنقصه من هنا ياأنقصه من القمح يامن الذرة مثلا، ماهو لازم ينقص هذا العجز!

صدقى: إذا كان بنستورد بـ ١٦ جنيه وأصدر بأربعين جنيه يبقى مثل هذا الانتاج لازم يستمر بطاقته الكاملة؛ لأن ده بجيب لى عائد مابيحملنيش عبء؛ الحاجة اللى أنقص منها اللى هى حاأدفع ومالهاش مقابل، لكن ده أنا بقول: هذا المصنع بتعطينى ١٦ جنيه بأعطيلك ٤٠ جنيه. صحيح السنة دى بتبقى ١٦ جنيه حرة بتأخذها ٤٠ حساب اتفاقيات، بقول: إن السنة الجاية هاتبقى الأربعين كلها جاية والمستورد أربعة بس؛ لازم نمشى بهذا الاتجاه أمال حانزود صادراتنا إزاى؟!

زكى: إسمح لى سيادتك.. أنا باتكلم فى مسألة بديهية خالص، إن فيه أصلا عجز، أنا لا أناقش فكرة التصدير.. ماحدش ضد التصدير وماحدش ضد أن التصدير يزداد!

صدقى: لأ.. أنا بأرد، إنت بتقول السلع الهندسية.. أصلك بتقول السلع الهندسية!

زكى: أنا بقول: إن عندى عجز فى الميزانية، ده أمر واقع يعنى عملية حسابية لامفر منها، بنقول: هذا العجز حاننقصه من حاجة من الورادات، إيه هى الواردات دى؟! ماقدرش أنقصه من القمح، ماقدرش أنقصه من الذرة، إيه اللى أقدر أنقصه منه؟! بقول: آدى القطاعات المختلفة كل قطاع قدر ينقص شئ.

وبعدين إحنا كنا مقترحين إن مثلا لقطاع الصناعة ٧ مليون قدر ينقص ثلاثة مليون، إذا كان مافيش غير الثلاثة مليون يبقى لازم أدور على ٤ مليون أنقصها تانى من القطاعات الأخرى أو يتقال: إن الأربعة مليون تنقص ونبقى عارفين ثمنها؛ باعتبار إن احنا فى ظروف طارئة غير عادية.. يعنى علينا التزامات النهارده بالذات كثيرة قوى بتتطلب اليومين دول.. يعنى خصوصا الطوارئ بسرعة بيطلبوا الزيادة بتاعتهم، فمش قادر أواجهها؛ الطوارئ والبترول أرقامهم كبيرة قوى ودول ماأقدرش البترول أوقفه. فأنا خايف إن آجى أمر فى شهرين وأبص آلاقى العجز يبان بقى أمامى؛ بإنه مافيش موارد وفيه مطالب لاستيراد أو لدفع حاجات لازم تيجى.

محى الدين: إحنا طبعا متأسفين يعنى الموضوع بييجى مااتصفاش قبل ما نيجى هنا فى اللجنة، ولكن هو الواقع إن كان فيه إصرار من جانب القطاعات على استمرار الجدل فى هذا الموضوع، رغم إنه – زى مابيقول حسن – مسألة بديهية. يعنى إحنا عندنا النهارده ثغرة موجودة ٥٩ لازم نغطيها حانغطيها بإيه؟ بيعطى أسبقيات؛ فيه مجهود حربى بأعطى له أسبقية عن أى ناحية تانية، وبعدين القطاعات نبهت على إنه لو إحنا نقصنا بنسب معينة حايترتب على هذا إنه حايحصل drop فى الانتاج فى بعض النواحى.

فإحنا كلامنا قلنا: إحنا نسلم بهذا، بس قولوا لنا مدى الـ drop فى الانتاج حايكون قد إيه؟ وحايتأثر بالصادر بأد إيه؟ حايتأثر الاستهلاك بأد إيه؟ يقولوا لنا هذا الكلام، يعنى لغاية النهارده مكانش عندنا الحقيقة بيانات بهذا الموضوع!

وأنا طبعا نبهت حسن لهذه النقطة بالذات وقلت له: إنها حاتكون مثار مناقشة برضه تانى. فإحنا لازم يكون عندنا بيانات كاملة عن إيه الأثر الناتج من اقتراحات الاقتصاد بتخفيض هذه المبالغ.

يعنى إنت لما بتقول ٧ مليون جنيه أو ٥ من الصناعة، مفروض إن عزيز بيجاوب يقول حايحصل كذا كذا بالأرقام، كان النهارده ده الشئ اللى يكون واضح أمامنا علشان نقدر نشوف إيه الأثر المترتب على هذا.

صدقى: البيان جاى دلوقتى – سيادتك قلت لى الظهر – البيان حاييجى لى دلوقتى.

محى الدين: ده أنا متصور إن الكلام عندك قبل كده ياعزيز الحقيقة يعنى.

صدقى: لأ.. هو اللى احنا فهمناه، إنه مطلوب هل ممكن خفض رقم الاستيراد بهذا الرقم بس؟ إنما ترجمته..

محى الدين: والأثر المترتب على هذا؟

صدقى: نجيبه أيضا.

محى الدين: لأنه لامفر من إن احنا حاننزل قطاعات.. حانزل من أين؟ مطلوب مننا مبالغ معينة للمجهود الحربى.. فيه الزيادة اللى هى الـ ٢٤ مليون جنيه بتوع المجهود الحربى.. أفتكر ياحسن مش كده!

زكى: أيوه.. والبترول.

محى الدين: والبترول لابد من هذا، فآجى على حساب مين؟!

سليمان: هو فيه باب إضافى، إن احنا نشتغل.. بأشتغل للتصدير يعنى باستورد وباصدر بدل ماآجى أقول فى ميزانية الاستيراد: أحكم إنى ما أقدرش أعطى إذن استيراد إلا فى حدود رقم كذا. بقول: أزود هذا الرقم بقدر، على أنه يكون مقابل هذه الزيادة كل هذه الخامة اللى جاية مخصصة للزيادة فى التصدير عن الهدف المحقق.

محى الدين: فى خلال هذا العام؟

صدقى: فى خلال نصف العام.

محى الدين: لغاية شهر ستة يعنى؟

صدقى: يعنى لو أنا بيعطينى ٣ مليون جنيه زيادة وأقدر أصدر مقابلهم بما يعادل ٣ مليون أو أكثر؛ يبقى لازم أمشى فى هذا الاتجاه.. بنحسب هذا ده اللى أنا أقصده. يعنى مثلا موضوع الثلاجات، أنا لقيت إنه بإضافات بسيطة يعنى هى الثلاجة جاهزة ٩٠٪ فاضل لها شوية تشطيبات، الحاجات دى بتيجى فى ثلاثة أيام بتبقى الثلاجة جاهزة للتصدير وعندى العقود جاهزة، فأنا بقول: مثل هذا الاستيراد لا يعتبر عبء على ميزان المدفوعات، بس عايزين نراجع الموقف بالنسبة..

محى الدين: هو طالب منك زيادة التصدير بعشرة مليون جنيه، وإنت بتقول: لا يمكن تحقيقها لغاية شهر ٦، ممكن تتحقق بعد كده.. معنى هذا الكلام إنه مطلوب تصدير فى حدود ١٧ مليون جنيه؛ مثلا اقتراح الاقتصاد يعنى ١٠ + ٧ اللى هو عايز يخفضها من الاستيراد. وإنت بتقول: لأ.. أزود بها الصادر أحسن يبقى معناها حصيلة، طيب ياريت نقدر نحقق هذا؛ تتفق معايا فى الرأى.. حسن؟

صدقى: لا.. لأ.. بس أوضح كلمة، أنا بدى أفرق، بس هو بيقول: طالب ١٠ أنا بقول: له مستحيل! لما ييجى يقول لى: مثلا إحنا مطلوب إن الصناعة علشان نوازن نجيب ٥٨ مليون زيادة بتوع صادرات الصناعة، بقول له: لأ.. هو طالب ١٠ مليون، الرقم الحقيقى إن احنا هنقدر حانحاول يمكن نتعاقد على حاجات بعشرة مليون حصيلة الانتاج خلال الفترة لغاية يونيه، مش حاتبقى العشرة مليون جنيه دى حانشوفها طبقا للتعاقدات. إنما أنا باتكلم على الجزء الثانى اللى هو سبعة مليون، معنى الخفض إيقاف انتاج؛ إذا كانت الخامة دى جاية للتشغيل فى مصنع وماجاتش.. يبقى إيقاف انتاج!

أنا بقول: بدل ماأوقف انتاج، إذا كان أنا باجيب الخامة وبارجع تانى أصدرها يبقى هنا ماحملتش ميزان المدفوعات شئ.

يتبقى النقطة الأخيرة.. هل هاتيجى الخامة قبل يونيه وحاارجع أصدرها قبل يونيه؟ يعنى هو ميزان المدفوعات يوم ٣٠ يونيه – ده إحنا اللى محددينه يعنى – لو كانت العملية دى شايفينها إنها مفيدة، وليكن إن أنا بتجيلى الحصة فى يونيه وبعدين التصدير بيتم فى يوليو مايجراش حاجة.. يعنى أنا عايز بس المرونه إن احنا نشتغل؛ لأن أنا عاوز أوصل فى النهاية الى الآتى: الى متى حانفضل نقول نخفض؟! طيب خفضنا وأوقفنا الانتاج طيب والسنة الجاية حانعمل إيه؟!

مرعى: طيب ماتاخد الـ reforming capital؟

صدقى: ماهو ده اللى أنا طالبت به بالضبط، معنى اللى أنا بقوله هو هذا: إن أنا بالنسبة لتشغيل إضافى للتصدير هو الـ reforming capital بآخذ الاستيراد.

مرعى: يعنى تاخد بس مليون جنيه بدل ٣ مليون جنيه وتوضب نفسك بيهم، على أن الحصيلة بتاعتهم حتاخدها عندك أنت فى القطاع للعملية نفسها.

صدقى: مش حاتيجى فى نفس السنة، أصل لما بنيجى نستورد بتيجى الخامة بنفتح الاعتماد.

مرعى: ده بالنسبة للثلاجات مثلا؟

صدقى: الثلاثة مليون جنيه ماهياش كلها ثلاجات، أنا باتكلم كوضع عام.. كوضع عام للدولة فى تشغيل الدولة كلها. يعنى يافندم، إذا كنا عايزين نشتغل أنا ماأقدرش أشتغل بحيث إن لو ماجاتش قبل يونيه طيب خلاص مافيش! لأ إذا شايفين إنها فيه فايدة حتى لو كان التصدير حايتم فى يوليو أو فى أغسطس، يبقى نشوف ندبرها إزاى فى الميزانية اللى قبل يونيه، ليه؟ لأن بهذا الأسلوب بأحل ما بعد يونيه، وإلا طيب مافيش وحاندخل على السنة الجاية ونرجع تانى لنفس الإشكال؛ حاننمى صادراتنا إزاى؟!

ماهو الحقيقة إحنا مكتفين نفسنا وفضلنا نكتف فى نفسنا، والأسلوب negative باستمرار نقص.. نقص لغاية ماأبتدينا نأكل من اللحم، مش هانقدر ننقص علشان نصدر؛ لازم نشتغل.. خامة التشغيل مابتجيش طيب وبعدين!

قطاع الغزل اللى عايزين نصدره زيادة ١٠ مليون جنيه، كان ممكن نزود لو إن أخذنا مكن توريد بـ ٦٠٠ ألف جنيه، ماأخدناش! ليه؟! ماهو بنيجى نقول: ميزانية المدفوعات آهى ومافيش نقد يبقى بلاش نقد للآلات! يعنى أنا بأوسع أفق النظرة شوية بأنى أقول: والله إذا كان الـ ٦٠٠ ألف السنة دى هاتحل لى جزئيا، والسنة الجاية هاتجيب لى كل سنة زيادة بدل ٦٠٠ بيبقى مليون واتنين؛ باضغط على نفسى بأى أسلوب وأمشى الـ ٦٠٠ ألف. هو ده المخرج الوحيد، أما إن احنا نيجى نحط أرقام وبعدين يعنى أى رقم حايتقرر هنا ما إحنا حانقول حاضر ننقص، مافيش أصواف فى السوق مش ضرورى! هو إحنا اللى بنشتكى لكن هل ده بيوجد حل؟!

زكى: متهيألى الموضوع يعنى بس إذا سمحت لى، هو المسألة إحنا بنقول: فيه اقتصاد حرب واقتصاد حرب اقتضى إن احنا نعطى للمجهود الحربى وللظروف التى حصلت للبترول أكثر من اللى بياخده العادى؛ فلهذا الظرف الاستثنائى فكنا أضطرينا إننا نضغط وارادتنا علشان نقدر نمول هذين البندين، أما من الناحية العامة مافيش انكماش مافيش نقص وفيه زيادة فى الصادرات وفيه حركة وفيه كل حاجة.. يعنى مافيش هزة.

هو جت للظروف الطارئة اللى حصلت، وبعدين بعد المبالغ اللى أخذناها من الخرطوم جدت أمور خلت إن مازال فيه عجز، ومواجهة هذا العجز أمر ضرورى. هنا الإجراءات اللى عملناها كان الغرض منها إنها تزود الصادرات.. تزود الصادرات نتيجة أن يبقى فيه الاستهلاك قل عندى مثل المنسوجات، وفيه مخزن فى المنسوجات مافيش شك فى ذلك، فلما حصرنا هذا قلنا: إن فيه مخزون مش أقل من عشرة مليون جنيه.

عبد الناصر: بس هو له رأى وجيه، فى إنه ممكن يصدر بعشرة مليون بس مايجيش قبل يونيه.

زكى: ما أنا قلت هذا من الأول.

عبد الناصر: يعنى ممكن ييجى يوليو وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر وينفعك للسنة الجاية، ونقول: لأ.. إذا كان مش ممكن يبقى.. لأ.

زكى: ما أنا عايز أرد على أن نقول له: لأ.. لأن ماحدش قال: لأ.. مافيش حد، هو لو أى حاجة تتصدر وتيجى بعد كده تساندنى.

محى الدين: هو قال الكلام ده قبل كده.

زكى: مش بقول: لأ.. أنا قلت الكلام ده بنفسى.

محى الدين: يعنى أنا باقترح على السيد الرئيس إن احنا نؤجل هذا الموضوع للجلسة القادمة، على إن عزيز يتقدم للاقتصاد بحاجات concrete محددة؛ بالذات باقتراحات بديلة لاقتراحات الاقتصاد بالأرقام. هو ده الشئ اللى يحل، وإذا ماتحلش بالطريقة دى يبقى حل الاقتصاد هو اللى يمشى.

صدقى: هو نتيجة الخفض على أنواع المنتجات جه الآن، بس كنت عايز أقراه بس قبل ما أعرض، حللناها الى يعنى كام متر صوف حاينقص؟ كام فانلة حاتنقص؟ كام بطانية حاتنقص؟ خامات السجاير حاتنقص؛ علشان يبقى أمام الدولة إذا رأت إن الحاجات دى تنقص من السوق مافيش مانع.

زكى: إحنا لما قلنا إن فيه فائض فى المنسوجات..

عبد الناصر: ماخلصنا، قلنا حاتبحثوا الموضوع ده!

زكى: لكن ماقلناش إن لازم ييجى فى نفس السنة. أنا باتكلم على ميزانية مطلوب منى أدفع النهارده قمح، أدفعه النهارده مش حاأقول له استنى لما تيجيلى فلوس المنسوجات بعد ٨ أشهر. فالتمويل إحنا مزنوقين فيه.. يعنى يصح أنا كنت أقدر آخد تسهيلات أكثر من بعض البنوك علشان أمول.. وماشيين إحنا كده.

عبد الناصر: طيب مايعطيك المنسوجات وإنت بيعها وهاتها دلوقتى قبل يوليو.. إعطى له المنسوجات ياعزيز علشان تدفع يعنى.

صدقى: ما هم اللى بيصدروا يافندم.

زكى: لأ.. المنسوجات والغزل إنتم اللى بتصدروها.

سليمان: يعنى ماهو عن طريق شركات التجارة.

زكى: لأ.. الغزل والمنسوجات هو إنتم اللى بتصدروه، أما مابقولش إحنا نحاول أى حاجة قابلة للتصدير ناخده، أنا يوم ماحاخده حااعمل به مبادلة ماأقدرش أسيبه يستنى؛ لأن لازم أعمل به مبادلة وأجيب سلع قصاده. ماأقدرش، لازم أربط العمليتين ببعض علشان أجيب سلع؛ آخد الغزل والمنسوجات لسلع لازمة للصناعة المطلوبة.. دى أقوم أقدر أغطى العملية.

عبد الناصر: طيب إذا كان عنده غزل منسوج ماناخذه نعمل به مبادلة!

زكى: آه.. طيب ماهو أنا بآخده باشتغل.

عبد الناصر: عندكم غزل منسوج؟

صدقى: أيوه يافندم، إحنا بنصدر حصتنا المقررة وبنحاول إن احنا نتجاوزها وتعاقدنا فعلا على كميات تتجاوزها، مواعيد التسليم بتبقى مرتبطة بالعقد اللى أنا باتعاقد عليه النهارده، بيبقى ميعاد التوريد لأغسطس وسبتمبر. ده بقول: الحصيلة بقى النقد الكامل الذى سيتم تحصيله مش حايلحق قبل يونيه.. ماشيين فى هذا.

أنا باذهب الى الناحية التانية اللى الأخ حسن بيقولها، هو عايز يقطع عنى ٧ مليون جنيه استيراد.. بينقص الاستيراد بتاعى ٧ مليون جنيه من هنا ليونيه! أنا بقول: نقص هذا الاستيراد حاينعكس على إن أنا حاأضطر أنقص حاجة محددة هو ذكرها.. اللى هى السلع الهندسية. أنا بقول: السلع الهندسية أنا مش عاوز أنقص من الخامات اللازمة لها لسبب؛ لأن أنا عندى عقود تصدير لهذه المنتجات إذا كان ماحانمشيش فى هذا الاتجاه.

أنا فى الحقيقة بأناقش الموضوع من أساسه يافندم. سيادتك.. الموضوع ده بالذات للمرة الكام بنناقشه؟! وبعدين ميزان المدفوعات كل سنة بيسوء عن السنة اللى قبلها، ليه؟! لأن بنمشى بحل سلبى، كل الحل والله عندنا نقص كذا نمنع الاستيراد. أنا بقول العكس: الحل إن احنا نوجد موارد للتصدير متزايدة، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير الانتاج.. توفير الانتاج يتطلب توفير مستلزمات الانتاج؛ عملية تمشى مع بعضها. إنما كوننا كل مرة نقعد ونجيب أرقام ونقول على آخر يونيه حايبقى مستحقات على كذا، طيب أنا أقدر أسأل السيد وزير الاقتصاد.. يقول: نقدر نؤجل ٣٠ مليون، طيب ليه مانقدرش نؤجل ٥٨ بجهود معينة؟!

زكى: الـ ٣٠ مليون دى نقدا التزامات.

صدقى: لا.. لأ.. سيادتك بتقول: إننا حانحاول نؤجل.

زكى: دى التزام دين مش ثمن بضائع.

صدقى: ما أنا فاهم.. أنا فاهم يعنى الدين حانحاول نؤجل الأقساط والسداد؛ بحيث إنك ترحله الى ما بعد يونيه فحليت ٣٠ مليون من ٥٨ مليون.. ده اللى ذكرته دلوقتى. يمكن بمجهود أكثر بنقدر نخليهم ٤٠، زى مابتطلب من القطاعات إنها هى بتبذل مجهود أكثر، برضه نطلب من القطاع الاقتصادى يبذل مجهود أكثر ويوفر ١٠ مليون جنيه.. العشرة مليون جنيه دى مش حاناخدها نستهلكها، بقول: نشغلها علشان نوجد حل.

أنا شايف إن احنا الاقتراحات دى باستمرار لا توجد حل! طيب إحنا لو مشينا الكلام ده ياأخ حسن، السنة دى هنعمل إيه؟ عدينا ٣٠ يونيه، ٥ يوليو حاعمل إيه؟! حانطلب ميزانية نقدية حاتجيب برضه أرقام العجز؛ ويبقى معناها إن احنا نوقف الانتاج فى كذا.. ونوقف الانتاج فى كذا مابنحلش، حانروح فين بس؟!

زكى: بس إحنا صادراتنا الصناعية كلها الغزل والمنسوجات هو الأساس فيها مافيش حاجة تانية تصمد، الغزل والمنسوجات قعد يتزايد وصل الى ٥٥ مليون، مستلزمات الانتاج للغزل والمنسوجات كلها محلى الكيماويات بتصنع هنا، وإذا كان حاجات باقية بسيطة. فالقول: بإن فيه إنكماش فى العملية.. مافيش.

صدقى: هل هنقف بس على إنه غزل ونسيج؟

زكى: دى حاجة، الحاجة التانية..

صدقى: أنا يافندم عندى عقود مضيناها بأكثر من ١٠ مليون جنيه، كمان عندى عقود أحذية أحزمة بلاطى براندى بيره.. للتصدير. علشان أصدر دى عايز أستورد، وحصة الحاجات اللازمة لهذا الانتاج فى الميزانية النقدية غير موجودة! يعنى أعطى مثل: علشان أصدر البيرة حاأشغل مصنع ياسين يعمل زجاجات عايز ٦ مليون زجاجة.. مصنع ياسين يستطيع ينتج ٣ مليون، حاأستورد ٣ مليون زجاجة.. حااستوردهم على السماح المؤقت وأعيد تصديرها.

هذا الانتاج الكبير للتصدير، محتاج لحصة نقدية مكانتش واردة فى ميزانية المدفوعات. لو كنت آجى أقول: لأ.. الصناعة ماتأخدش أكثر من اللى كان مقرر لها، يبقى كأنك بتمنعنى من أن أحدث هذا الانتاج الذى سيحدث تصدير؛ وهذا التصدير حايحل المشكلة سنة بعد سنة. فأنا بقول: إن الأساس إن احنا نخلق فرص للتصدير إضافية، أنا بقول: ١٠ مليون؛ هذه الأنواع الجيدة غير التقليدية ممكن أن تصل الى أرقام كبيرة.

الصناعة يافندم السنة دى بتغذى ميزان المدفوعات، وأنا لما بقول: صناعة.. يعنى بادخل فيها البترول على أساس إنه كان قطاع على بعضه. هل إحنا كنا كده من زمان؟! كنا مستوردين، وكان باستمرار يقال: إن احنا الصناعة محتاجة لكذا. ده جاء إزاى؟ بإنك تزود الانتاج.. لازم الانتاج يحدث أولا وبعدين يبقى فيه فائض فى للتصدير؛ لأن احنا ميزانيتنا النقدية السنة دى كانت ٧٠ مليون والتصدير ٦٠، لما ندخل البترول فيها – إذا كان فيه فائض ١٠ مليون فى البترول – يبقى وازنا نفسنا، وأنا أعتقد إن المفروض يبقى فيه فائض أكثر من كده فى البترول.. وده الأمل الوحيد.

المذكرة اللى مقدمها الدكتور القيسونى النهارده بتاعت الزيادات، مش الجزء الأكبر جاى من الصناعة؟ الصادرات الصناعية بنسبة ٧٪ ثم ١٠٪ سنويا، والدكتور القيسونى كاتب إن ده يبان أنه أمل كبير يعنى يمكن يصعب تحقيقه. أنا بقول له: لأ.. مش كبير بس لازم نوجد له الإمكانيات إنه يحدث.

الزراعة محطوط لها ٢,٥٪ ولاّ ١,٥٪، فليس لنا أمل إلا أن نوفر إمكانيات الانتاج الصناعى.

زكى: مابناقش الموضوع ده يعنى ماأثرتوش، أنا مش باختلف فى الكلام ده أنا باتكلم على إن احنا فى حرب.

صدقى: ما إحنا نبدأ من هنا.. نبدأ من هذا يا حسن دلوقتى.

زكى: أنا واحد يعنى عندى عجز حصل نتيجة إجراءات معينة، كون الإجراءات كلها اللى بتتقال دى ماحدش ضد زيادة التصدير ولا تشجيعه، وكل العقود دى ما إحنا مشتركين فيها وعاملينها وحانعطى الأموال وعارفين البنود دى عايزة إيه، وكل ده وإحنا عارفين البنود ماشية إزاى وحاتعطى وفيه الصادرات غير التقليدية وروسيا لوحدها هتاخد بسبعة مليون جنيه.. مابقولش لأ.. وحاتبقى أكتر بعدين.

لكن أنا باتكلم على ظرف طارئ الآن، وهو إن احنا عندنا حساب المالى.. اللى جه أد كده واللى طالع أد كده وفيه عجز! بدنا ندبر هذا العجز، مابنقولش ده إحنا حاطين أهداف نزود الصادرات ونزود كذا ونقلل المصروفات غير المنظورة وكلها حاجات كثيرة داخلة فى الاعتبار، وبعدين برضه لم ننقص كل السلع.. ده كل اللى فى الصناعة كل اللى بنقول نقصه من السبعه ده كله موجود هنا. يعنى بس إحنا بدل ما نجيبه من الخارج وأضعه فى المخزن حناخذ من المخزن.

صدقى: لا.. لا.

زكى: مثلا وبعدين تتبقى الـ٣ مليون، هو ده الرقم الأساسى اللى هو بتاع السلع الهندسية الثلاثة مليون ده؛ يعنى بنشوف مش ده اللى أثر على ميزانية الدولة أو غير سياسة الدولة فى الصناعة أو فى التصدير.. مافيهاش حاجة من دى أبدا.

وأنا بقول: إذا كان فيه صادرات إحنا مابنعطلهاش؛ لأن فيه عجز مخزون فعلا موجود بأد المبلغ ده مرتين ثلاثة، إذا نقص نص مليون.. مليون يأخذ هذا المبلغ ويصدر كل المخزون.

وبعدين فى خلال شهرين ثلاثة طبعا ماحدش قال الميزانية القادمة هى كده؛ لازم الظروف تتغير، وإن شاء الله الجو يأخذ شكل تانى ونرجع لميزانية عادية مثلا اللى بيها مش بنفس الظرف الطارئ الآن اللى احنا بنواجهه.

مسألة تأجيل الالتزامات، ده التزام على ولازم أسدده وحانتفاوض فى تأجيله، الباقى مش التزام ده ثمن بضاعة؛ يعنى معنى هذا لازم أجيب حد يعطينى قمح ويقبل سداده بعد سنتين، مين حايرضى ده كده؟!

إحنا بنحاول طبعا وجبنا عقود كده ومازال عندنا بعض عقود بهذا الشكل، لكن بعد كل هذا أيضا فيه هذا العجز. ده اللى أنا بقوله ده إجراء استثنائى بمناسبة الظروف الاستثنائية اللى احنا فيها، فلابد إن كل قطاع يقبل وضع معين لغاية ما نمر من هذه المرحلة لأن احنا عندنا عبء إضافى؛ سواء كان ٢٤ مليون جنيه لوحدهم بتوع الطوارئ أو أد هذا المبلغ وزيادة، مثلا للبترول مكانش فى الحساب دول ولازم أوفيهم.

محى الدين: دلوقتى هو اقتراح عزيز المقابل، أنه هو بدل ما تستقطع منه فى الخامات ومستلزمات الانتاج ٧ مليون جنيه، هو يزود أهداف الصادر بتاعته بسبعة مليون أخرى. طبعا إنت حاتيجى تقول: أنا إيش ضمنى هو حايصدر دى ولاّ لأ وإمتى؟! فيصح إنه هو يضع برنامج زمنى يعنى فى خلال مثلا مدة معينة، ونقبل أن هذه المدة تتجاوز شهر يوينو أو يوليو، ولكن يبقى فيه توقيت زمنى إنه فى فترات معينة بيجيلك إيراد نتيجة تصدير بدل ماتستقطع من المستلزمات.

ده هو الاقتراح المحدد اللى أتصور أنه خلاصة كلامه، فدى النقطة اللى محتاجة الى بحث بين وزارتى الصناعة وبين الاقتصاد علشان نصل الى رأس محدد بالنسبة لهذا الموضوع. معنى هذا إن البضاعة اللى حاتيجى ممكن ناخد عليها تسهيلات.. نشتريها مثلا بتسهيلات فى حدود ٦ أشهر ٧ أشهر ٨ أشهر.

زكى: إحنا واخدين دلوقتى كميات كبيرة من التسهيلات وهتبتدى تزيد.

محى الدين: لأ.. يعنى إحنا مش هناخد تسهيلات فى حدود سنتين. إحنا نأخذ تسهيلات مثلا فى حدود أقل من سنة؛ يعنى ده المفروض إذا كان الكلام ده يتحقق يبقى أنا موازن نفسى وماقدرش الحقيقة أقول إن الميزانية لغاية شهر يونيه.. فيه تداخل فى الميزانيتين طبعا. أنا مقدر وجهة نظر الاقتصاد بأنه يعنى قلق على أن هو مطلوب منه دفع ومش ضامن أن الشئ ده حايتصدر فعلا، لكن إحنا نلزم القطاع الآخر ببرنامج معين.. برنامج قريب مش بعيد يعنى مش لسنين مقبلة أنا باتكلم لشهور مقبلة مش لسنين مقبلة. معرفش رأيك إيه فى هذا الموضوع؟

الشافعى: يعنى فى خلال السنة المالية يعنى؟

محى الدين: لأ.. نتجاوز السنة المالية شوية يعنى.

صدقى: تمتد لديسمبر مثلا بحيث نرجع المبلغ.

زكى: هى المسألة مش مسائل يعنى إحنا بدنا نوفر للبلد سلع لازم تتوفر.. قمح ودقيق وذرة وحاجات من دى.

الحاجات التانية، أنا بقول: لما يبيقى فيها مشكلة مش حاتعمل لى إشكال اجتماعى – أنا باتكلم على السياسة العامة – فمن هنا مااحناش مستعدين نأخذ مخاطرة أبدا فى السلع التموينية، أنا عامل حسابى لازم السلع دى تيجى لآخر يونيه ويكون فيه فى يونيه ويكون فيه مخزون شهرين ثلاثة، فيما عدا ذلك يبقى غلط.

فبقول عشان أقدر أمشى فى السياسة دى كده: لازم بعض القطاعات مش بقول تتعب يعنى تدوس شوية لفترة؛ فالقطاع ده بثلاثة مليون وده اتنين مليون وده أربعة مليون وخمسة مليون، وإحنا أخذنا على عاتقنا كمية كبيرة حانحاول نجيبها بائتمان ومش عارف إيه، ولسه إشكال هنواجهه السنة الجاية نبقى نشوف له حل.

لكن بقول: لهذا السبب هى المسألة مش مسألة التصدير، كل الكلام ده ماهو طبيعى وبديهى ومفروض إنه حايمشى وإلا هى الخطة كلها علشان إيه! ولكن أنا بقول: فى الفترة الحرجة اللى بنمر فيها، يعنى يبقى كل قطاع يقبل بشئ صغير من أنه يعنى انتاجه يقل بقدر ما. أنا مابقولش للقطاع إيه اللى تقلله؛ لأنه هو أقدر منى، وأنا بقول: بدل ماأبقى أنا مضطر لما مش ده هيتم.. ماهو أنا مضطر هعمل كده لأن أنا عندى خزنه وبأدفع؛ ييجى يقول لى قمح أعطيله ييجى يقول ماعنديش إلا أد القمح حاأعطى القمح وماأعطيش لغيره، مش عاوز أوصل لهذا طبعا وإلا يبقى مافيش تخطيط.

فعلشان ماأوصلش لكده بقول: الحسبة بتقتضينى من الآن إن القطاعات تقوم تنزل، فأنا طلبت ٢٤ مليون فماوصلوش إلا لعشرة مليون، علينا ندبر ١٤ معاهم تانى أو نشوف لها حل. فأنا كل اللى كنت برجوه إنه السبعة مليون كلها اللى على الصناعة إذا قبل ٥، ٥,٥، ٦ ويبقى نشوف الفرق الباقى، بدل مانخش فى عملية الأهداف والأهداف التانية للتصدير يبقى نشوف لها علاج تانى؛ لأن هى عملية أخرى جانبية، بس أنا بدى أحل مشكله عاجلة وهى أن يبقى فيه نوع من التوازن فى السيولة بتاعت توفير النقد اللازم للتمويل المحلى.

البشرى: هو فى الواقع الموضوع يمثل مشكل فعلا، ولذلك بيقبل وجهتين نظر متعادلين معقولين خالص وجهة نظر اقتصاد ووجهة نظر صناعة. إنما أنا متهيألى الموضوع لازم نقسمه الى مرحلتين:

مرحلة المشكلة الحالية وعلاجها ودى يمكن عايزة إجراء معين، ومرحلة طويلة الأمد اللى هى إجراء كسياسة مستقبلة وإيه اللى حانعمله إبتداء من الميزانية القادمة والميزانيات الأخرى.

أنا بقول: فى علاج السياسة المستقبلة، يجب أن يكون متمشى لحد كبير مع الاقتراح الذى أشار إليه الأخ الدكتور عزيز صدقى؛ إن احنا السياسة اللى تخلينا ننكمش فترة بعد أخرى فعلا بتخلينا نتقلص فى الإمكانيات، ودى برضه يخشى عليها إنها حتى تضعف العود الانتاجى أو القدرة الانتاجية الموجودة. فإحنا فيما يختص بالميزانيات القادمة، يجب أن نهدف الى التوسع باستمرار وزيادة الانتاج باستمرار، ولو أدى هذا الى إننا هيبقى فيه عبء شوية على المستلزمات، وتبقى دى برضه مشكله إخواننا الاقتصاديين يعاونونا فيها إن احنا نجتاز هذه المرحلة ونتعاون سويا كمشكلة مشتركة.

إنما الموضوع اللى أمامنا فعلا دلوقتى، برضه أنا مقدر وجهة نظر الأخ حسن عباس زكى؛ إن فيه مشكل قائم فعلا وإن فيه مواد تموينية رئيسية، ومش عاوز يعمل موازنة على الورق هو عاوز مبلغ نقدى علشان يقدر لما يقول هوفر زيت أو شحم أو سمسم أو شاى أو بتاع بكميات معينة، يبقى بيقول هذا الكلام عن يقين ماهواش عن احتمالات معينة.

برضه مقدر وجهة النظر بتاعة الأخ الدكتور عزيز ووجهة النظر بتاع السلع الصناعية، إن من الصعب برضه فى الفترة القصيرة المتبقية إن احنا نحمل قطاع الصناعة فوق الصادرات الموجودة دى؛ بإنه صادرات أخرى يلتزم بها قبل يونيه أو حتى زى سيادتك ماتفضلت وأشرت يعنى الأشهر المتابعة ليوليو.

لذلك بقول: إن المخرج من هذه العملية، بيكون بالاقتراح الذى أشار اليه السيد نائب الرئيس؛ اللى هو الدراسة التحليلية، نمسك العملية على سلعة.. سلعة وبعدين لما نشوف الأثر الذى سيحدث من التخفيض على سلعة معينة، يمكن لما تبرز السلعة الفلانية حاتنقص بالشكل الفلانى يمكن تعطينا impression معين، والسلعة التانية لما تنقص بالقدر الفلانى يمكن تدينا impression آخر. فأنا متهيألى وسيلة الخروج من المرحلة الوقتية دى، لازم نخلص منها بأننا نعملها على مستوى السلع، ونقبل بعض التضحيات فى هذه الفترة من هنا الى يونيه فى سبيل أننا بنعبر جسر وبنعبر المشكلة إن احنا بنوفر السلع التموينية الرئيسية.

إنما فى نفس الوقت، يجب برضه وإحنا بنبحث هذا الموضوع أن يمتد بصرنا الى السنوات القادمة؛ لأن الحقيقة مانقدرش نقول إن فى السنوات القادمة هنقدر نمشى بهذا الأسلوب اللى فعلا اتبعناه فى اقتصاديات الحرب واتبعناه بعد العدوان واتبعناه فى السنة الماضية اللى هى سنة الانجاز؛ لأن احنا بقى لنا دلوقتى يمكن ثلاث حلقات بندخل فى عملية خفض للميزانيات النقدية مرة بعد الأخرى.

ففى هذه الحدود، يبقى دلوقتى برضه نعبر الحتة دى ونقبل بعض تضحيات فيها مافيش بأس، بس نعرف مدى التضحيات بتاعتنا على الورق. وأظن الدراسة مفصلة دلوقتى ممكن تتقال أو الأسبوع القادم، إنما يجب إن احنا من دلوقتى برضه يمتد بصرنا الى وضع سياسة للعام القادم، وزى ماقال الدكتور عزيز: إن ميكونش هدفنا مركز على إننا نخفض المستلزمات بقدر مايكون هدفنا مركز على إننا نزيد من حصيلة الصادرات ونزيد من الانتاج بقدر الإمكان. وطبعا تبقى مشكلة مشتركة مابين الصناعة والاقتصاد.

القيسونى: هو يافندم، يمكن كانت مشكلة التمويل مدة طويلة بين الصناعة من جهة وبين الاقتصاد والخزانة من جهة أخرى؛ إن المبالغ ليست كافية للصناعة أو لا تأتى فى التوقيت المناسب. وبعدين إحنا حلينا أفتكر من سنة ١٩٦٤ أو ٦٣ المسألة بتاعت التمويل الداخلى عن طريق إننا قلنا يعنى: كان فى الميزانية أرباح مفروض إن الصناعة تسلمها للخزانة وبعدين من جهة تانية الخزانة تعطيها التمويل المناسب.

فاتفقنا مع الدكتور عزيز، أن نعطى له الفرق بين الأموال اللى مفروض أنها تعطيها الخزانة والأموال اللى مفروض هو يكون وردها للخزانة؛ يعنى مثلا إذا كانت أرباح ٨٠ مليون جنيه والتمويل ١٢٠ فإحنا نلتزم.. الخزانة تلتزم بالـ ٤٠ مليون جنيه فرق وتدفعها مثلا على أقساط شهرية.

فدى حلت الإشكال، وأفتكر من الناحية المالية يعنى مشينا على الموضوع ده عدة سنوات من غير صعوبات.

بعدين اقترحنا إننا نتبع نفس الأسلوب فيما يختص بالنقد الأجنبى، ونشوف إيه قيمة الصادرات اللى مفروض أن الصناعة تصدرها وإيه قيمة المستلزمات اللى محتاجة لها الصناعة، وبعدين إذا كان فيه عجز يبقى تلتزم به وزارة الاقتصاد وتسدده للصناعة أو تضعه تحت يد الصناعة بأقساط شهرية.

وهذا الأسلوب حاولنا نطبقه أظن سنة ١٩٦٥ وبعدين يمكن عدلنا عنه. أنا بقول: يمكن الدراسة تشمل العودة الى التفكير فى هذا النظام، وده يعنى مقترح فى المذكرة المعروضة النهارده؛ لأن بالشكل ده نحن نضع الأهداف ونلزم القطاع قطاع الصناعة فى هذه الحالة بتحقيق هذه الأهداف.. يعنى مثلا قطاع الصناعة بيقول حايصدر ٨٠ مليون جنيه وبيحتاج مستلزمات ٩٠ مليون جنيه، فبننفق من أول السنة على الـ ٨٠ وعلى الـ ٩٠ وبعدين يبقى كل اللى يدبره الاقتصاد ١٠ مليون تضعها تحت تصرف الصناعة بمليون جنيه كل شهر.

وبعدين إذا الصناعة عملت عقود إضافية وعملت صادرات إضافية زى الصادرات الموجودة حاليا، فممكن إنها تحصل فى صندوق النقد الأجنبى بتاع الصناعة.. ممكن إنها تحصل على كامل قيمة أعلى النسبة المتفق عليها لقيمة الصادرات الإضافية هذه وتستخدمها فى زيادة العجلة، وبحيث إننا نندفع فى العملية الإيجابية أو فى الاتجاه الإيجابى للتوسع فى الصناعة أو التوسع فى التصدير اللى أنا متأكد كلنا عايزينه.

هى المشكلة اللى أنا شايفها دلوقتى – إذا اتفقنا على صندوق الصناعة أو صندوق النقد الأجنبى للصناعة – يعنى المشكلة اللى أنا شايفها دلوقتى هى مشكلة ٢ مليون جنيه أو ٤ مليون جنيه، يمكن برضه الدراسة التفصيلية للموضوع تبين لنا..

صدقى: والموضوع مش موضوع الأربعة ولاّ ٢، ده موضوع المبدأ، الكلام اللى الدكتور القيسونى بيقوله والسيد النائب زكريا محى الدين كان كلمنى فيه وأنا وافقت، قلت له: آه.. يعنى إذا كان عندنا إحنا النهارده تطالبونى إن أنا التزم بتصدير معين؛ يبقى الاستيراد محتاج لفرق أد كده بناخده، بس فيه نقطة هنا إن أنا لازم يبقى فى إيدى الأول جزء من النقد الأجنبى اللى أشغله علشان أقدر أصدر؛ يعنى وسيادتك وافقت على إنه فعلا نبقى بنضع تحت تصرف قطاع الصناعة من الاستيراد ما يسمح له الأول إنه يبدأ بالانتاج، وتمشى بقى العملية اللى هى الصندوق.. نحط للصندوق مبلغ وبعدين يبقى حصيلة الواردات تبتدى ترد الى الصندوق.

القيسونى: ماهو ده هييجى من الصادرات السابقة ياعزيز.

صدقى: لأ.. ما هو أنا بأراجع الموقف دلوقتى علشان أشوف موقف الصادرات السابقة، لقيت أن الصادرات أقل مما يمكن لقطاع الصناعة أن يحققه.. دى صحيح أنا ذكرتها. بتيجى مشكلة تانية بقى فى نوع النقد، بيتقال دائما: أعطيلك نقد حر تعطينى نقد حر أعطيلك اتفاقيات تعطينى اتفاقيات، بنحاول نعمل هذا لكن بقول: نبقى عندنا برضه شئ من المرونة فى هذا؛ لأن لو كنت أنا component حر يمثل ١٠٪ حايحقق لى زائد فائض فى حصيلة حساب اتفاقيات ٣٠٪، يبقى بقول: برضه من المصلحة إن احنا نمشى فى هذا مانبقاش جامدين، ونقول: بالرغم إن فيه فائض ٣٠٪ لكن مادام مافيهاش الـ ١٠٪ الحر يبقى ماننالوش ده ما يوجد فى النهاية.

يعنى يمكن إن أنا فى النقد الحر حاخذ أكثر من اللى أقدر أصدر به والعكس فى الاتفاقيات؛ ده بقى ينظر كله بالموافقة عليه على ضوء الميزان النقدى العام، المهم فى الموضوع يافندم، إن احنا نعطى إمكانيات الانتاج. أنا اللى بناقشه الحقيقة إن احنا سرنا – ومش السنة دى بقى لنا كذا سنة – على أساس إن فيه مشكلة، الحل بأربط الحنفية بس بأربط الحنفية مش بس على الصرف ده أنا بأربط الحنفية على الإيراد؛ لأن الصرف ده مادام لمستلزمات انتاج يعنى انتاج، وهذا الانتاج هو اللى بالتالى هيجيب لى عائد إما بمنع استيراد أو بتصدير. يعنى أنا بدى أسأل سؤال: إزاى يبقى عندى مصنع ثلاجات طاقته ١٠٠ ألف ثلاجة وأشغله على ٢٠ ألف ثلاجة؟! يتقال: لأنه دى سلع استهلاكية مش ضرورى تستهلك فى السوق.. عظيم طيب إذا كان قابلة للتصدير!

وإذا كان أنا علشان أشغل الـ٨٠ ألف ثلاجة الإضافيه هأستورد مثلا بمليون وهأصدر بثلاثة يبقى إزاى أوقف مثل هذه العملية؟! يبقى عايزة نقطة بداية.. عايزة نقطة بداية؛ ناخد المليون اللى هى الخامات اللازمة لنا وبعدين مقابلها عقود تصدير، هأصدر بثلاثة مليون. أنا بقول: يافندم عندنا عقود قائمة بسبعين ألف ثلاجة وبقى لها سنتين مبتتنفذش.. ليه؟! لأن نيجى نطلب لا.. لا.. لأ.. ده انتاج سلع هندسية ممنوع! طيب هانزود صادراتنا بإيه؟!

إيه الزيادة فى الصادرات الزراعية؟! يعنى التخطيط حتى متشائم إن احنا نقدر نحقق ٢,٥٪، مافيش أمل إلا الصادرات الصناعية، لازم نخش فى عناصر جديدة برضه الغزل مش هنقدر الى الأبد؛ يعنى كل سنة ١٠ مليون جنيه زيادة ٥ مليون جنيه زيادة لها حدود.. حصتنا فى التوزيع الدولى محدودة، لازم أخش فى مجالات، إيه هى المجالات؟ كل مجال جديد عايز استيراد. أنا علشان أصدر مصنوعات جلدية عايز استورد جلد، بلدنا لا تنتج جلد كافى. لازم أنا إذاً حصة الاستيراد لخامات الصناعة لما تزيد مايضرش طالما أنه يقابلها تصدير مقابل أو يزيد عنها. أنا عايز أوجد المرونة فى تنفيذ هذه السياسة.

وأنا أتساءل ماهو المخرج الآخر؟! إحنا مشينا على كمش الاستيراد، نخفض الميزانية النقدية علشان نوازن ومبنوازنش. أنا شايف الميزانية المعروضة الكلام اللى إتقال: المديونية ومش المديونية زاد عن أى رقم سبق أن عرض قبل كده! مما يدل على أن الحلول السابقة كلها لم تؤدى لنتيجة!

وأنا شايف يافندم كمان فيه عناصر بتتنسى فى المناقشات دى كلها، فى المذكرة اللى قالها الدكتور القيسونى اللى مقدمها النهارده فيه عنصر منسى.. الاستثمارات اللى احنا حطيناها سرعة تشغيلها هو ده الحل، يعنى إيه؟

يعنى البداية بتاعت الخطة القادمة، الدكتور القيسونى حاسب استثمارات معينة علشان يوازن ميزان المدفوعات بشكل معين، طيب أنا عندى استثمارات بالفعل تمت أو فاضل لها حاجة بسيطة وتبدأ الانتاج، مش لازم أحسب العائد بتاعها ده؟ يعنى لما النهارده يكون مصنع سماد بتاع مثلا السويس وفاضل له ٦-٧ شهور سنة باستثمارات ٢-٣ مليون جنيه وأبدأ فى الانتاج، وبعدين بيوفر لى نصف مليون طن سماد سنويا قيمتها ١٠ مليون جنيه؛ مش لازم أدخل ده فى الأرقام اللى جاية فى المذكرة؟! مصنع حلوان، ماكيناته كلها وصلت وبتتركب وممكن فى خلال سنة أو سنة ونصف يركب؛ لازم انتاجه برضه أحسبه.

فأنا بقول: النقص فى الواردات ده فيه عنصر كبير جدا أكثر حتى من الأرقام اللى هيمكننا نزيد بها الصادرات؛ لأنه فيه عنصر زى السماد، هنقدر نوفر ١٥-١٦ مليون جنيه لوحده، فى الورق أرقام ضخمة أخرى وهكذا.. هو ده الحل.

أنتج.. ياإما بأستغنى عن استيراد، ياإما بأصدر زيادة ونخرج من الزنقة اللى احنا فيها دى. وهو يافندم يعنى بيتقال: إن القطاعات تيجى على نفسها، وأنا عن نفسى ليه أنا مصانعى ماتاخدش خامات وماتشتغلش يعنى طالما أن دى سياسة الدولة؟! إحنا مالنا إنما أنا بقول: الى أين يؤدى بنا هذا؟! طيب حانحلها لغاية ٣٠ يونيه والسنة الجاية؟! حاتبقى ألعن!

القيسونى: هو إذا ووفق على مسألة صندوق النقد الأجنبى بتاع الصناعة، واتحط كمبدأ إن قيمة المستلزمات المستوردة بالنسبة للصادرات الصناعية – السلع الصناعية المصدرة – يعنى العجز بينهم يقل سنة بعد سنة، يعنى نقدر نمشى فى هذا الإتجاه ونبقى بنجزأ المشكلة. يعنى بدل ما وزارة الاقتصاد تبقى ملتزمة بأنها تدبر كل سنة مثلا ٨٠ مليون جنيه للمستلزمات المستوردة فى الصناعة، والصناعة تلتزم بتصدير مثلا ٧٠ مليون جنيه، وبعدين لا ده بييجى ولا ده بييجى بالضبط! يبقى الصناعة التزمت بإنها تصدر بسبعين مليون، والسبعين مليون هتاخدهم تمول بهم الواردات بتاعتها، ويبقى كل التزام

وزارة الاقتصاد تجاه الصناعة أنها هتدبر ١٠ مليون على أقساط شهرية أو جايز يعنى فى البداية تدبر مبلغ علشان تمويل الانتاج.

وبالشكل ده لن ندخل فى الحلقة المفرغة بتاعت تخفيض الميزانية وبعدين تخفيض الاستيراد وتخفيض التصدير. ولكن يعنى ممكن تنطلق الصناعة من كل العقود الممكن ترتبط عليها علشان التصدير، وكل حصيلة التصدير تاخذها وتجيب بها مستلزمات انتاج وتتوسع فى التصدير فيها. ولكن تبقى مشكلتها ومسئوليتها وتبقى مسئولية وزارة الاقتصاد يعنى قسمناها يعنى صغرناها.. يعنى كوزارة صناعة إذا كانت متأكدة أنها هتصدر.. تصدر وتجيب حصيلة تستخدمها هى.

محى الدين: يعنى نؤجل الموضوع للجلسة الجاية، ونشوفهم مع بعض ياحسن على أساس إن عزيز هيتقدم بـ alternatives لهذا الموضوع محددة يعنى.

صدقى: أيوه.. أنا بدى بس أعطى رقم علشان يبقى الصورة واضحة لأنه باستمرار كان بيتقال إن قطاع الصناعة كإنه عبء، أنا بدى أقول: إن الصادرات فى ٦٧/٦٦ كانت ٦٠,٧٧٣,٠٠٠ جنيه الحصة فى الميزانية النقدية ده غير بقية قطاع الصناعة، بقية قطاع الصناعة يوصلها الى ٨١ مليون. أنا أعتقد إن الميزانية النقدية المنفذة خلال هذه السنة ماوصلتش ٧٠ مليون وده لم يدخل فيه البترول، وأصبح قطاع الصناعة النهارده بيغذى ميزان المدفوعات ولا يأخذ من ميزان المدفوعات. وهذا يدل على أنه برغم استحداث إضافة الى الانتاج قيمتها ٨٠ مليون جنيه، إن احنا وصلنا الى إن احنا لا نحمل ميزان المدفوعات شئ، وهو ده اللى بيورينا السبيل.

لولا الاستثمارت التى حدثت فى الصناعة ولولا أننا أعطينا إمكانيات للصناعة أنها تنمو مكانش أمكننا إننا نصل الى هذا. السبيل إننا نحل بقى إشكال باقى العجز فى ميزان المدفوعات، إن احنا نسير فى نفس الطريق؛ إن احنا نتيح للانتاج الصناعى أن ينمو بحيث أن الـ ٦٠ مليون تبقى ١٠٠ و١٢٠ مليون، وإذا زاد بدل الاستيراد مثلا بقى ٧٠ بقى ٨٠ لكن الـ ٦٠ التصدير بقت ١٢٠ يبقى هو ده الاتجاه.. معنى ده إن أنا بس أتيح إمكانيات إضافية للتشغيل. الانكماش بيؤدى الى إن كمان فيه نقص فى إمكانيات التصدير وبعدين بنقول ننقص الاستهلاك، الى متى هنقدر ننقص الاستهلاك؟!

زكى: إحنا ماقلناش ننقص الاستهلاك إحنا بنتكلم فى موضوع محدد يعنى الموضوع العام ده، محدش قال الكلام ده! يعنى فأرجو بإننا نفرق بين موضوعين.. موضوع عام ومفهوم كل الوجهات التى قيلت مافيش خلاف فيها، ومافيش داعى أننا نثير موضوع ماحدش معترض عليه. أنا بقول: مشكلة ١+١=٢ وإحنا مبنمنعش حنفية.. مبنقرطش حنفية، دى المياه مش موجودة فى الحنفية.. مبتنزلش مش إحنا بنقرط الحنفية!

أصوات: (ضحك)

زكى: لا.. يعنى الفلوس مش موجودة الظرف طارئ، وهى المشكلة مش مسألة..

عبد الناصر: لا.. لا.. ياحسن، هو الظرف مش طارئ ولا هو ظرف حرب ولا ميزانية حرب يعنى، العملية دى موجودة من قبل العدوان.

زكى: بس زادت.

عبد الناصر: معلش زادت، لكن هذا الموضوع موجود من قبل العدوان. وأنا قاعد باسمع الكلام اللى بيتقال هنا ده للمرة المائة.. يعنى الكلام اللى بيتقال النهارده أصل سمعته قبل كده، وجاء لى الدكتور القيسونى فى أيام مجلس الرئاسة وتكلم.. مش كده! وجيت اللجنة التنفيذية العليا ولاّ مش فاهم إيه، حصل الكلام الحقيقة!

والواحد قاعد بيسمع كلام ماباسمعهوش لأول مرة.. عملية الميزانية النقدية، وأنا فى رأيى إن لما نتكلم من الناحية النقدية إحنا الناحية النقدية أصلها باب مسدود! لما تحطنى فى ناحية نقدية بتحطنى فى طريق مسدود؛ يعنى بتقول لى: آدى آهو كيت وكيت وكيت، لكن هيبقى الموضوع مش بس الموضوع النقدى، الموضوع هو أكبر من كده؛ لأن الموضوع النقدى ليس إلا انعكاس لحالة موجودة وموجودة متراكمة من عدة سنين ورا بعض، وإحنا اللى مسؤولين عن تراكمها فى عدة سنوات.. ده الوضع الحقيقة.

لكن لما النهارده بتيجى تقول لى ٥٨ مليون.. ١+١=٢ ما أقدرش أقول لك أنا: لأ.. ١+١=٣! بتحطنى الحقيقة بتمسكنى فى الموضوع النقدى اللى هو عجز الميزانية وميزان المدفوعات، لكن فى الحقيقة لما نيجى نحل – وإحنا سنوات كثيرة بنتكلم عن الحل – ولكن اللى كان بيحصل عكس ما حصل – وأنا هنناقش ده فى مذكرة القيسونى – اللى كان بيحصل عكس ما حصل يعنى لدرجة أن أنا برضه يعنى قاعد آهو بقول: إيه ياترى هيحصل نتيجة هذه الاجتماعات؟! بالعكس إن العجز كان بيزيد وكل حاجة كانت بتزيد.. بتسوء! ليه؟! هو ده كان انعكاس لأوضاع موجودة.

كذلك لما نتكلم فى الوضع الحالى من الناحية النقدية بس، بنبقى مكتفين نفسنا على طول تقول: إن الحنفية مفيهاش مياه! ولكن هذا العجز فى الميزانية النقدية ليس نتيجة ٥ يونيه لأ.. أيام وزارة صدقى الوضع كان بهذا الشكل وأيام وزارة زكريا الوضع كان بهذا الشكل وأيام وزارة على الوضع كان بهذا الشكل.. مش كده؟!

القيسونى: كان فيه عجز آه مستمر طبعا.

عبد الناصر: كان فيه عجز مستمر وفيه.. ومذكرتك مبينة هذا الكلام النهارده، إذاً الموضوع ماهواش نتيجة اليهود، الموضوع يعنى نتيجة اليهود اللى فى مصر مش اليهود اللى فى اسرائيل.. يعنى الحقيقة نتيجة أخطاء مننا يعنى إحنا! الموضوع كده بهذا الشكل الحقيقة هو ده أساس الموضوع. لما نيجى نقول ٥٨ مليون جنيه وآدى الميزانية النقدية، الحل الوحيد لما تحطنى فى العملية دى إن أنا أوفر من هنا؛ وأوفر من هنا وده اللى كنا بنعمله برضه باستمرار، لكن أنا فى رأيى إن ميزان المدفوعات هو انعكاس لأوضاع موجودة، وانعكاس لأخطاء موجودة وعمليات مشيت فى سنوات من سنة ٦٠ لغاية النهارده. يعنى بحيث أن الوضع تراكم ووصل الى الحالة اللى احنا النهارده فيها، واللى بنقول: أنها deadlock ومافيش فايدة بالنسبة لها!

زكى: مافيش شك إن ده صحيح بس إحنا كنا توازنا قبل الـ٥٨..

عبد الناصر: نعم؟!

زكى: يعنى قبل الـ ٥٨ مليون دول، لأن هم جايين من أين الـ ٥٨؟! فى الغالب فيه ٢٤ مليون – ده مكانش موجود أبدا – اللى بتاع الطوارئ.

عبد الناصر: لأ.. إنت ماتوازنتش قبل الـ ٥٨، ده أنا باعتبر إنك زدت الطين بلة قبل ٥٨! أجلت ده وعملت ده وحطيت لنا مصيبة السنة دى ومصيبة السنة اللى فاتت واللى قبلها، أجلتها لنا للسنة الجاية وماحلتش!

زكى: لأ.. ماهو بس أنا بقول: إن الـ ٥٨ مليون بالذات لها فعلا أسباب بسبب الحرب؛ اللى هى البترول لوحده بييجى ٣٠ مليون، السماد عامل له ييجى ٤ مليون، وبعدين ٢٤ أو ٢٥ تقريبا بتاع الطوارئ. فى غير الحرب الأرقام دى مش موجودة هتروح الـ ٥٨ لكن ده محلش الإشكال؛ لأن مازال فيه حاجات مؤجلة وهنواجهها.. ده صحيح بس أنا بقول: يعنى الـ ٥٨ مليون دى لوحدها سبب غير الحاجات التانية اللى هى فى داخل الميزانية اللى لازم تعالج كأساس.. ده صح.

عبد الناصر: طيب نسيب جزء الصناعة ونروح الجزء اللى بعده.

زكى: هو التموين فرق بسيط ومشينا فيه، والانتاج الحربى مليون وهم ماقالوش: آه.. وماقالوش: لأ.. لكن أنا مابشكش إنه حايتعبهم فى حاجة.

البشرى: هى المذكرة ٢٠٠ ألف فى العملة الحرة؛ ده إحنا وافقنا عليه ٢٠٠ ألف عملة حرة و ٥٠٠ ألف فى اتفاقيات الدفع.

زكى: لأ.. ٥٠٠ و ٥٠٠ تبقى.

البشرى: لا.. ماهى دى ولذلك إحنا ده اللى معطلنا.

زكى: يعنى بدل مليون ٧٠٠ ألف؟

البشرى: أيوه.

زكى: لا.. مافيش إشكال يعنى، هو بس كان فيما يختص بالزراعة هو كان فيه فرق أظن الأخ سيد قاله.

مرعى: كان فيه المبيدات الحشرية والسماد الكيماوى، كويس المبيدات الحشرية السنة اللى فاتت كان معتمد ٨,٢٥٠,٠٠٠ جنيه، إحنا كنا طالبين السنة دى ٧ مليون عملة حرة و٢٠٠,٠٠٠ اتفاقات يعنى مخفضين فعلا عن السنة اللى فاتت بمليون جنيه.

العطاءات الموجودة حاليا يمكن بتورى شئ من التخفيض، وعلى ذلك إذا كان المبدأ بس يبقى قابل للنقاش بينى وبينك شوية نشوف التخفيض أد إيه ونزود فى..

زكى: هو إحنا اللى مقترحين تخفيض ١,٨٠٠,٠٠٠ ده فيه على الأقل هييجى ٨٠٠ فرق سعر؛ لأن احنا حانجيبه بسعر رخيص يعنى الفرق هيبقى ماديا حاجة بتاع مليون، عندكم مخزون بتاع ٤ مليون فمافيش..

مرعى: نشوف هنقدر نسويها معاك إزاى، عايز مبلغ بسيط فوق الـ..

محى الدين: يعنى الزراعة كلها كام دلوقتى؟

زكى: الزراعة.. التخفيض ٣ مليون.. هو بقى اللى لسه حديد التسليح.. هو ده اللى كان لسه محل كلام؛ لأنه بيقولوا: إنهم عايزينه للطوارئ.

محى الدين: محتاجين طبعا زيادات عن الاحتياجات المدنية، طبعا المطارات عاوزة بعض حاجات.

زكى: هو اللى هايحصل عادة إن لو مقدرناش هننقص الـ ٢٤ وطلعوا ١٠، ١٤ مافيش مفر غير أن الميزانيتين هيعوموا فى بعض.. يعنى مش هتوقف العملية ولكن حايبقى فيه تباطؤ فى بعض الاستيراد.

القيسونى: هو المذكرة الأولانية اللى قدمناها فى ديسمبر، يمكن انشرحت بطريقة رقمية فى المذكرة الجديدة بتاعت النهارده؛ فيمكن إذا سمح لى السيد الرئيس يعنى أتناول المذكرة الجديدة لأن هى أساسا، وبعدين فيه عندى بعض نقط إضافية يعنى فى المذكرة القديمة ممكن التعبير عنها بالأرقام.

أنا بدى أقول فى بداية الحديث، إننا – ودى نقطة يمكن قلتها فى الجلسة الماضية – إننا لا ندعو الى الإنكماش فى الاستثمار بل بالعكس الهدف الذى نسعى اليه هو زيادة الاستثمارات الى ٣٠٠٠ مليون جنيه؛ اللى هى يعنى تعادل تقريبا عن الاستثمارات بتاع الخطة الأولى والخطة الثانية معا، ولكن اللى بندعوا اليه هو إن جميع المستلزمات تبقى تقريبا فى حدود الإمكانيات المتاحة علشان مايحصلش تضخم داخلى ولا عجز خارجى فى الميزان الحسابى.

المذكرة تستعرض بالأرقام التطورات:

أولا: التطورات التى حدثت فى السنوات الأخيرة، وبيبان منها يعنى فى الجدولين ٣، ٤ التقدم الكبير اللى حصل فى الانتاج وفى الدفع.. يعنى مبينة قطاع قطاع والزيادة اللى حصلت فيه.

بعدين طبعا النجاح فى الانتاج فى القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات يعنى كان نجاح إذا قورن بما تحقق فى الدول الأخرى يعتبر نجاح كبير فعلا، ولكن حصلت بعض الصعوبات راجعة لبعض العوامل، المذكرة استعرضت بعضها بالأرقام.. يعنى أن الإدخار مازادش، إحنا كنا مستهدفين معدل إدخار ٢٠٪. الإدخار فضل ثابت تقريبا من ١٢ و ١٤٪ من الدخل أو الناتج المحلى.

الاستهلاك زاد بشتى صوره، الاستهلاك بتاع الحكومة يعنى مثلا لما نأخذ الباب الأول بناخذ المرتبات زائد إعانة الغلاء من الميزانية العامة والميزانيات الملحقة، ارتفع فى الستة الأولى من ١١١ الى ٢٠٥ بنسبة ٨٤٪.

الإنفاق بتاع القوات المسلحة ارتفع من ٦٨ الى ٢١٠، خفض تكاليف المعيشة ارتفع من ٩ الى ٥١، القروض التى نعطيها للمزارعين ارتفعت من ٣٠ الى ٩٧.. فدى كلها عوامل ساعدت على زيادة الاستهلاك ولم تساعد على الارتفاع بنسبة المدخرات الى الحد اللى كنا نرجوه.

وبعدين العنصر الثانى: اللى هو الانتاج والدخل، يعنى صحيح أنهم حققوا زيادة كبيرة ولكن الزيادة لم تكن معادلة للأهداف اللى كنا وضعناها فى بداية الخطة؛ فيعنى يمكن الأهداف كانت طموحة شوية، ولكن التوازن اللى كان موجود فى الخطة كان مبنى على تحقيق الأهداف دى.. يعنى الصناعة مثلا زادت بـ ١٢٩ مليون جنيه وبنسبة ٥٠٪ ودى نسبة كبيرة قوى، ولكن كانت الأهداف الموضوعة للخطة أكتر من كده.. فيعنى الصناعة حققت ٧٨٪ من الأهداف.

العنصر الثالث: اللى هو الكفاية الانتاجية.. الكفاية الانتاجية برضه كان فيه أمل أو ضرورة إنها تزيد فى شتى القطاعات؛ فلم تزد بنسب ملحوظة بل أنها فى قطاع التشييد بالذات انخفضت إنخفاض كبير قوى يعنى من ١٠٠ نزلت حوالى الثلث الى ٦٦٪! وهذا أثر بالتبعية على التكاليف والأسعار وتكاليف الاستثمارات المختلفة. زى مابيقول السيد الرئيس: يعنى العوامل دى عوامل حقيقية وانعكست صورتها على الميزان الحسابى وعلى التضخم الداخلى سواء العجز فى الميزان الحسابى أو التضخم اللى حصل.. دى صوره بتعكس عوامل حقيقية.

التضخم الداخلى، يعنى كان من مظاهره زيادة اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى.. يعنى بدل ماتعتمد على الموارد السيادية وعلى الإيرادات الحقيقية والمختلفة، اعتمدت على التمويل بالعجز بنسبة معينة من مصروفاتها، كانت فى ٦٠ – ١٩٦٧ المتوسط السنوى يمكن كان ابتدأ بـ ٢٧ مليون وبعدين ارتفع فجأة لـ٩٠ وبعدين لـ١٩٠، وبعدين ابتدأ يتلم شوية فى سنة ٦٥، ٦٦، ١٩٦٧ نزل الى ١١٠ و ١١٥ وبعدين ٧١.

الأشهر الأخيرة فى نوفمبر الماضى يعنى، آخر أرقام متاحة عندنا رجع تانى اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى يزيد شوية، ولكن دى طبعا زيادة مفهومة للظروف اللى احنا فيها.

النتيجة برضه لزيادة وسائل الدفع أن نفقة المعيشة والرقم القياسى بتاع نفقة المعيشة وبتاع أسعار الجملة ارتفع فى الفترة دى حوالى ٣٠٪، نتيجة برضه لزيادة الاستهلاك ونقص الإدخار إن الاستهلاك المحلى زاد، فأصبح فى السلع المتاحة للتصدير يعنى مازادتش الزيادة المرجوة أو إن أسعارها كانت أسعار غير تنافسية؛ فالعجز فى الميزان التجارى أخذ يزداد، وطبعا العجز فى الميزان التجارى من الأسباب الأخرى لزيادته عملية التنمية نفسها وارتفاع الواردات الاستثمارية.

ارتفع العجز فى الميزان التجارى من ٥٢ مليون جنيه سنة ٦١/٦٠ الى ١٨٦، أقصى رقم كان فى سنة ٦٤/٦٣ وبعدين نزل فى ٦٧/٦٦ بقى ١٣٩ مليون جنيه.

ميزان الخدمات اللى هو الواردات والصادرات غير المنظورة، يعنى كان مفروض أن يبقى فيه فائض متزايد؛ نتيجة لزيادة الرسوم فى قناة السويس وزيادة السياحة، ولكن سمحنا للمصروفات غير المنظورة أنها تزيد فى نفس الوقت. ولو إن إيراداتنا من الخدمات غير المنظورة زادت زيادة كبيرة إلا أن مصروفاتنا برضه زادت؛ والنتيجه النهائية أن الفائض زاد عن ١٦ مليون الى ٦٠ مليون، ولو إن احنا كنا نأمل فى أنه يزيد بأكثر من كده.

دى الصورة بتاعت السنين الأخيرة الماضية، وبعدين إحنا بنقول أهداف المستقبل.. عندنا أولا السنتين الانتقاليتين اللى هما السنة الجاية ٦٨/٦٩ و٦٩/٧٠ يمكن كان الأخ حسن بيتناولهم.

بعدين أهداف الخطة بتاع ٧٠ /٧٥ اللى هى بنسعى لتحقيق استثمارات ٣٠٠٠ مليون جنيه؛ علشان أساسا توظيف كل العمالة المستجدة خلال الخطة والاستمرار فى عملية الارتفاع والتقدم والتنمية. بعدين من الأهداف برضه بتاعت الخطة، تحقيق التوازن فى الميزان الحسابى والارتفاع بمعدل الإدخار الى ٢٠٪ على الأقل، وتحقيق التوازن فى الميزان الحسابى معناه أننا حانقلب العجز الموجود حاليا – حوالى ٨٠ مليون جنيه – الى توازن، وبعدين نسعى بالتدريج الى تحويله الى فائض فى السنين الأخيرة من الخطة؛ علشان نقدر نسدد الالتزامات المستحقة من السنين السابقة.

علشان تحقيق هذه الأهداف، لازم إتخاذ إجراءات معينة أو وضع أهداف تفصيلية محددة فى القطاعات المختلفة نذكر أهمها فى الآتى:

فيه ميزانين رئيسيين، اللى هما ميزان الإدخارات المحلية للتمويل المحلى لمواجهة متطلبات الاستثمار من غير إجراء تضخم إضافى، وفى مجال ميزان المدفوعات علشان أحقق توازن فى ميزان المدفوعات.

فى مجال الإدخار المحلى، إحنا بنقول الاستثمارات الجديدة – اللى هى ٣ آلاف مليون – معناها أننا نرتفع بمعدل الاستثمار أو نجعل معدل الاستثمار حوالى ٢٠٪ من الدخل القومى، وهو إحنا كنا ماشين برضه على ٢٠٪ ولكن يعنى لو إحنا هنقدر نعمل ٣٠٠٠ مليون؛ لأن الدخل طبعا بيزداد سنة بعد أخرى فـ ٢٠٪ من الـ ٣٠٠٠ مليون تمكننا لو أدخرناها نجيب..

عبد الناصر: هيزداد منين يادكتور؟! يعنى إذا كان مافيش زراعة ومافيش صناعة يبقى الدخل هيزداد إزاى؟!

القيسونى: لأ.. فيه الاستثمارات موجودة، يعنى استثمرنا ١٥٠٠ مليون فى الخطة الأولى وفى السنتين الأولانين من الخطة الثانية استثمرنا..

عبد الناصر: لأ.. كلامك الجلسة اللى فاتت بتقول: نعمل طرق ونعمل مش فاهم إيه وحاجات بهذا الشكل ومنصلحش أرض! إذاً مافيش فى الأرض زيادة فى الدخل بل قد يكون فيه نقص زى اللى حصل السنة اللى فاتت. وبعدين بالنسبة للصناعة، هنقفل المصانع ويعنى بنخفض الانتاج، يبقى الدخل هيزيد إزاى؟!

القيسونى: وأنا أن ذكرت النوبارية بالذات، يعنى أنا قلت: بدل مانتوسع السنة الجديدة فى استصلاح الأراضى، يمكن نستخدم معدات السد العالى فى شق النوبارية وتحويلها الى مجرى ملاحى من الدرجة الأولى؛ لأن أنا باعتبر إن من الأهداف الرئيسية اللى احنا يجب نعمل إليها تخفيض تكاليف النقل وباعتبر إن النقل النهرى يمكن أحسن وسيلة لتخفض تكاليف النقل خصوصا فى بلد زى عندنا.. عندنا النيل وعندنا المجارى الملاحية والأرض سهلة.

عبد الناصر: يعنى هو اللى أنا برضه باتصوره أولا وأخيرا زيادة الدخل، هو الدخل السلعى وإذا مكانش سلعى بيبقى مافيش حاجة اسمها زيادة دخل! السلعى اللى هو الزراعة والصناعة والبترول والثروة المعدنية، إذا ده مازادش يبقى نقول زيادة الدخل على أى أساس؟!

القيسونى: هو مانختلفش فى كده، ولكن أنا بقول: الدخل السلعى وكمان الاستثمارات الخاصة بقطاع التوزيع؛ قطاع التوزيع هو أساسا النقل والمواصلات والتخزين.. يعنى دى لازم لأنها تخفض تكاليف الانتاج، وبتجعلنا فى مركز تنافسى أفضل بالنسبة للخارج أو بتساعدنا على تخفيض الأسعار فى الداخل، وبتساعدنا برضه على تكوين مدخرات إضافية وبتساعدنا على تكوين أرباح إضافية.

وبعدين أنا يمكن كان كلامى فى الجلسة اللى فاتت، بأن فى الفترة اللى احنا فيها.. مااحنا عندنا موارد معينة من المياه، إذا توسعنا فى الأرض مااحنا بنأخذ الموارد دى علشان نروى الأراضى الجديدة. فى الفترة اللى احنا فيها اللى إحنا مضيقين على نفسنا شوية فيها، إذا استخدمنا الموارد دى علشان التوسع الرأسى؛ بمعنى إننا نزرع الحاجات اللى بتحتاج لمياه أكثر زى الأرز – إحنا مش هنقدر نستمر فى زراعة ١,٨٠٠,٠٠٠ فدان أرز – إذا توسعنا فى الأراضى الجديدة لازم حانقلل من مساحة الأرز وبعدين هنتوسع فى الأراضى الجديدة.

فأنا بقول: دلوقتى أنا محتاج حصيلة الأرز هذه سواء للتصدير أو سواء للدخل المحلى، فخلينا نوجه المياه دى لزراعة الـ ١,٨٠٠,٠٠٠ فدان، وبعدين إذا صلحنا أرض نصلح برضه لكن منصلحش الـ ١٢٠,٠٠٠ فدان فى السنة يعنى نصلح نسبة أقل من كده، ولكن نستمر فى الزراعة ونستمر فى الصناعة ونستمر فى الكهرباء والسد العالى.

وإطار الخطة المعروضة للسنة القادمة، يعنى مثلا بنرتفع من ٢٤٠ – الإطار المبدئى اللى ابتدينا نناقشه مع القطاعات المختلفة – إننا بنرتفع من ٢٤٠ السنة دى الى ٣٢٠ – ٣٢٥، فبالنسبة

للمدخرات يعنى إحنا عايزين نرتفع من ١٣٪ الى ٢٠٪، يعنى على أساس ٦٧/٦٦ اللى هى كان الناتج المحلى الإجمالى فيها ٢٤٠٠ يعنى عايزين نرتفع لـ ١٦٨ مليون جنيه.

عبد الناصر: إحنا دلوقتى الإدخار ١٣ ولاّ ١٨؟

القيسونى: ١٣ لأ.. أنا باتكلم على ٦٧/٦٦ و ٦٦/٦٥، كان حوالى ١٣ فعايزين نرتفع لعشرين يبقى ١٦٨ مليون جنيه.

وبعدين علاوة على الـ ١٦٨، فيه المدخرات الإضافية اللازمة لتسديد أقساط مستحقة على فى الماضى، ولكن أنا بقول: فى دى يمكن منطالبش الناس بأنهم يكونوا مدخرات إضافية فى الظروف الحالية علشان تمويل الأقساط الماضية، طالما إنى باحصل على تسهيلات ائتمانية علشان تمويل الاستثمارات الجديدة، وإن التسهيلات الائتمانية بتمكننى فى الالتزام الحسابى من إنى أدبر أموال أسدد بها الأقساط؛ فطالما إنى معنديش فائض فى الميزان الحسابى فمافيش معنى إنى أفرض أو أقترح فرض إجراءات إضافية، تسبب متاعب أكثر للناس علشان تكون مدخرات ماأقدرش أصدرها.

وبعدين فيه مبلغ إضافى يجب أننا ندبره من المدخرات، علشان تمويل السيولة النقدية اللازمة للمصانع سواء لتخزين قطع الغيار والمعدات والآلات؛ هى قطع الغيار والسلع التامة الصنع وبعض السيولة اللازمة لدفع الأجور.. إلخ.

يعنى إذا فرضنا إن السيولة دى مثلا ٣٠ مليون جنيه فى السنة زائد الـ ١٦٨ المطلوبة تبقى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه، وبعدين منعملش حسابنا دلوقتى لتدبير مدخرات إضافية علشان تمويل الأقساط القديمة فيبقى ٢٠٠ مليون جنيه. الإجراءات التى اتخذت فى يوليو الماضى يعنى بنجيب حوالى ١٠٣ مليون جنيه، إذا استبعدنا منها تنازل العمال عن نصيبهم فى الأرباح – باعتبار أن دى مأظنش يعنى إجراء نقدر نستمر فيه – فيبقى ٩٧ مليون جنيه.. يعنى نبقى دبرنا من الـ ٢٠٠ مليون جنيه حوالى ١٠٠ مليون جنيه أو ارتفعنا زى مابتقول سيادتك من ١٣٪ الى حوالى ١٧٪.

فإذا رؤى الاستمرار فى التمويل بالعجز الجزء من ١٠٠ مليون جنيه، فنقترح أن التمويل فى العجز يبقى فى حدود معقولة يعنى يكون فى حدود مثلا ٣٠ مليون جنيه فى السنة، اللى هى بتمثل حوالى ٣٪ من كمية وسائل الدفع المتاحة حاليا؛ لأن وسائل الدفع حاليا حوالى ٩٠٠ مليون جنيه

يبقى منها ٣٠ مليون جنيه نقدر نستحملها من غير ما الحساب يتضخم؛ لأنها عبارة عن تسييل لمدخرات مكتنزة.

يعنى فى واقع الأمر إحنا مش هنقدر نستخدم غير موارد حقيقية، ولكن فيه ناس يعنى بدل الموارد دى ماتدخرها وتحطها فى البنك ونقدر نستخدمها يقوموا بيكتنزوها، فإحنا الـ ٣٠ مليون جنيه نفرض أن ده اكتناز، بنسيله وبنستخدمه فى تمويل الاقتصاد القومى.

يتفضل عندنا الـ ٧٠ مليون جنيه، دى يجب إذا حبينا أننا نستمر فى الخطة تقتضى استثمارات بثلاثة آلاف جنيه؛ يجب أننا نسعى الى فرض إجراءات إضافية تدبر ٧٠ مليون جنيه، إما بقى عن طريق تخفيضات فى الميزانية باب أول وثانى ورابع مش ثالث.. باب أول وثانى ورابع أو عن طريق فرض رسوم جديدة.. زيادة أسعار.. إلخ.

ولكن يعنى إجراءات فى مجموعها تجيب ٧٠ مليون جنيه فى السنة أو اقتراح إضافى أو يمشى معاهم؛ تشجيع بعض الاستثمارات الخارجية وبعض الاستثمارات العربية، وكذلك تشجيع الاستثمارات الخاصة فى المجالات التى تتفق مع سياسة الدولة.

وده معناه طبعا إننا فى الأبواب الثلاثة بتاعة الميزانية – الباب الأول والثانى والرابع – يعنى بنلتزم بأهداف معينة.

يعنى فى الباب الأول: زى ماكان وارد فى المذكرة اللى قبل كده، أننا يعنى مايزيدش الباب الأول غير بنسبة لا تزيد عن نسبة الزيادة فى الدخل القومى.. يعنى منقدرش ندفع للموظفين نسبة أكبر من نسبة الزيادة فى الدخل ولكن يستحسن إنها تكون نسبة أقل شوية.. وده يمكن محتاج لتنظيم ولتشريع معين.

الباب الثانى: برضه وزارة الخزانة فى السنوات الأخيرة يعنى ضغطت فى الباب الثانى ضغط كبير، وأنا باقترح إن الضغط ده يستمر، وإذا سمحنا بالزيادة برضه الزيادة تبقى فى حدود إن لم تقل شوية عن الزيادة اللى بتتحقق كل سنة فى الدخل الأهلى.

الباب الرابع: اللى هو أساسا القوات المسلحة وخفض تكاليف المعيشة، أنا بأقترح أننا نحدد أهداف فيما يختص بالبندين دول، والقوات المسلحة يعنى يكون الرقم بتاعها أقترح ٢١٠ مليون فى سنة الأساس، وبعدين إذا زاد سنويا بعد كده يزيد بنسبة الزيادة فى الدخل الأهلى.

كذلك بقية الباب الرابع: وهو خفض تكاليف المعيشة ومجلس الأمة، يعنى مجلس الأمة يمكن مبيحملناش أعباء كبيرة قوى ولكن خفض تكاليف المعيشة يعنى هو اللى أحيانا كان بيزيد

زيادات كبيرة؛ فأنا بارجو كمان إننا ننظر بأن الزيادة فى خفض تكاليف المعيشة تكون متمشية مع الزيادة فى الدخل وماتزيدش عنه.

وبعدين.. النقطة الأخيرة فى زيادة المدخرات اللى بارجو برضه أنها تنال عناية كبيرة مننا، اللى هى الكفاية الانتاجية للوحدات الانتاجية المختلفة وتحديد أهداف للكفاية الانتاجية. هو فى كل الكتب أو المذكرات اللى الواحد بيقراها عن الدول التى سبقتنا فى التنمية سواء فى الشرق أو فى الغرب، يعنى واجد تركيز كبير على الكفاية الانتاجية وإن ده مجال واسع لخفض التكاليف. وبالتالى أدام خفضنا التكاليف نقدر يإما نخفض الأسعار ونفيد المستهلك، يإما نزود أرباح القطاع العام ونمول تمويل اضافى.

فأنا بارجو بإلحاح يعنى إننا ننظر لموضوع الكفاية الانتاجية نظرة ملحة ومستمرة، ونحاول إننا عن طرق رفع الكفاية الانتاجية أننا ندبر تمويل إضافى نقدر نستخدمه استخدام مثالى فى تمويل الاستثمارات الجديدة، ولكن ده عايز بحث وعايز دراسة ومنقدرش نحسبه دلوقتى بالأرقام.

بالنسبة لميزان المدفوعات اللى هو البند الثانى فى العملة، هو ميزان المدفوعات فى سنة ٦٧/٦٦ يعنى إذا صورنا سنة ٦٧/٦٦ على أساس افتراضى – على أساس مش الأرقام الفعلية ولكن الأرقام التى نستبعد منها الذبذبة التى حصلت من ٦٧/٦٦ واللى هى بتتماشى الى حد كبير مع الاتجاهات فى الأربع خمس سنين اللى فاتت – نجد أن فيه عجز ٨٧ مليون جنيه. إحنا بنسعى الى تخفيض هذا العجز بالتدريج، ثم تحويله الى فائض سنة ٧٣ و ٧٤ و ٧٥؛ ده هدف كبير ولكن بأعتقد إن ممكن إننا نحققه لو التزمنا ببعض القواعد المعينة، معروضة القواعد للنظر.

فالواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية والواردات غير المنظورة، ففى الواردات الاستهلاكية اللى هى أساسا الواردات التموينية ١٢٠ مليون جنيه وفيها بعض الأدوية؛ فدى بنقترح إنها ماتزديش غير بـ ٢٪ سنويا أو إذا قلنا إن القمح والدقيق يزيدوا مثلا بـ ٣ أو ٤٪.. يعنى نبقى نحاول إننا نأكل الزيادة دى من الحاجات التانية زى الشاى والبن أو إننا ناكلها من الواردات الأخرى.

وبعدين الواردات الوسيطة، بنقترح زيادتها بـ ٣٪ سنويا فى ٦٧/٦٦، والواردات الاستثمارية بنقترح برضه إننا نخفض المكون الخارجى للسلع للاستثمار سنة بعد أخرى بنسبة ولو ١٪.

الواردات الخدمية، إحنا سمحنا للواردات الخدمية إنها تزيد برضه فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة؛ خصوصا مصروفات الحكومة فى الخارج. يعنى التمثيل السياسى والعمالى والصحفى والعسكرى، كان حوالى ١٠ مليون جنيه، مصاريف البعثات كان ٥ مليون جنيه، مصاريف الخبراء الأجانب ١٠ مليون جنيه، مدفوعات حكومية غير مبوبة ١٦ مليون جنيه.. إلخ، فدى أنا بأعتقد إننا

نقدر نخفض رقمها اللى هو دلوقتى حوالى ١٠٠ – ١٠٥ مليون جنيه، الى ٨٠ مليون جنيه ويمكن حتى الى ٧٠ مليون جنيه.

وأعتقد إننا فى ميزانية السنة الحالية، يعنى ماشيين– باستثناء الطوارئ والمتنوعات اللى هى طبعا واخدة زيادة استثنائية السنة دى – يعنى إذا كانت الطوارئ والمتنوعات ماشية فى المعدل المعتاد بتاعها يبقى رقم ٧٠ مليون جنيه أو ٨٠ مليون جنيه يعنى رقم معقول، وممكن إننا نستمر عليه ونجمده عند هذا الأساس منتجاوزش؛ لأن فرق طبعا بين ٨٠ مليون عن ١٠٠ أو ١٠٥ و٢٥ مليون جنيه فى السنة، يعنى فى السبع سنين بتعمل ١٧٠ مليون جنيه ١٨٠ مليون جنيه، يعنى ممكن نوجهها للاستثمارات أو للواردات الأخرى.

بالنسبة للصادرات، بنقترح برضه وضع أهداف يعنى إن الصادرات الزراعية بتزيد بمعدل ٢,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة، والصادرات الصناعية بتزيد بـ ٧٪ فى الأول وبعدين لما ييجى البترول ويزداد انتاجه وصادراته بتزيد بـ ١٠٪ فى خلال الخطة.

والصادرات الخدمية، تزيد بـ ٥٪ سنويا.. الصادرات الخدمية اللى هى أساسا السياحة وقناة السويس. بنقترح اقتراح بديل بالنسبة للواردات الوسيطة والصادرات الصناعية والبترولية، إننا بدل ما نلتزم بالأهداف المذكورة؛ اللى هى مثلا ٣٪ زيادة فى الواردات الوسيطة و٧٪ و ١٠٪ فى الصادرات البترولية والصادرات الصناعية، إننا نعمل صندوقين – اللى هى النقطة التى قلتها فى بداية الجلسة – يعنى صندوق للصناعة وصندوق للبترول، ونحدد فيه أهداف معينة، وبعدين تبقى وزارة الاقتصاد تأخذ من صندوق البترول الفائض وتعطى لصندوق الصناعة العجز، ونحدد أهداف سنوية بحيث أن نتيجة لعملية التصنيع وعملية التقدم يعنى إذا كان فيه عجز فى صندوق الصناعة ده يجب أنه يقل سنة بعد سنة.

هو دلوقتى كل الواردات الوسيطة، لما نأخذ كل الواردات الوسيطة؛ سواء كانت لازمة للصناعة مباشرة أو للبترول أو الزراعة زى المبيدات والسماد.. إلخ أو لأى قطاع آخر، فنلاقيها حوالى ١٠٥ مليون، نلاقيها بتزيد عن الصادرات الصناعية والبترولية بحوالى ١٠٥ مليون، فيه عجز فى الواردات الوسيطة اللازمة للاقتصاد القومى كله وبين الصادرات الصناعية والبترولية ١٠٥ مليون.

فأنا بقول: إن يعنى نتيجة لعملية التصنيع وعملية التنمية، لازم نحط هدف أساسى أن الـ ١٠٥ مليون دى يجب أنها تقل.. يعنى مش معقول إننا نمشى فى عملية تنمية والعجز ده يتزايد! فإذا قبلنا هذا الافتراض، والدكتور عزيز كان بيقول برضه فى بداية الجلسة: إن ده يعنى من الممكن

تحقيقه بسهولة. ويمكن برضه الأخ محمود يونس، أنا كنت ناقشت معاه مسائل البترول وبنيت أرقام يمكن تقديراتى على أساس المناقشة معاه؛ بنرى إن الأهداف اللى حاطينها سواء للصناعة أو للبترول ليست بعيدة عما ينتظر إنه يتحقق.

نتيجة لهذا، هيبقى العجز فى الميزان الحسابى الخمس سنين بتوع الخطة الثالثة هيتناقص من ٣٧ مليون الى ١٣ مليون، وبعدين بيتحول الى فائض ٣ مليون السنة الرابعة، و٢٢ مليون السنة الخامسة؛ مجموع الخمس سنوات حايبقى فيه عجز ٥٠ مليون.

بنقترح النظر علشان مواجهته، إما فى تشجيع للاستثمار العربى والأجنبى فى المجالات برضه التى تتفق مع سياسة الدولة أو فى الاتفاق مع المؤسسات الدولية على تمويل بعض العمليات بتاعتنا أو بمزيد من التشجيع للشركات المصرية للعمل فى الخارج. ده بيحل إذا تحقق إذا ركزنا على هذه الأهداف وأمكننا تحقيق الأهداف دى بيحل مشكلة الميزان الحسابى للعمليات الجارية.

يتبقى بعد ذلك العمليات الرأسمالية أو بعبارة أخرى الأقساط المستحقة علينا، الأقساط المستحقة علينا يعنى فى الجدولة التى عملتها وزارة الاقتصاد؛ أول الجدول الموجود عند وزارة الاقتصاد عن الأقساط المستحقة فى السنين القادمة يبين أن فيه سنين يعنى بتستحق ١٣٠ و ١٤٠ مليون جنيه، وبعدين فى السنين الأخيرة بتتناقص المبالغ دى تناقص كبير. هو المطلوب إننا نعمل العكس، يعنى نخلى المستحق فى السنين الأولى منخفض، وبعدين يعنى يزداد بالتدريج كلما ازدادت مقدرتنا على السداد وكلما تحقق عندنا فائض فى الميزان الحسابى. ولكن دى مسألة مهياش مستحيلة، يعنى الدول التانية سبقتنا فى هذا؛ وعملوا اتفاقيات مع الدائنين على إعادة جدولة الديون وإعادة جدولة الأقساط.

فأنا بقول: إننا لما نتكلم على إعادة جدولة الأقساط، مبناخدش فى الاعتبار الهدف اللى احنا واضعينه والصورة التى نرجو أن نحققها؛ فإذا كان فى سنة من السنين فى السنة الأولى مثلا ٧١/٧٠ إحنا منتظرين أن هيبقى فيه عجز فى الميزان الحسابى ٣٧ مليون، ولكن هيبقى فيه عندنا تسهيلات إتنمانية لتمويل عمليات الاستثمار حوالى ٩٦ مليون جنيه، فاللى هيتفضل عندنا بين الـ ٩٦ والـ ٣٧ ده اللى بنستخدمه علشان سداد الالتزامات.. يعنى حوالى ٥٧ مليون جنيه أو ٥٨ مليون جنيه بنستخدمها علشان تمويل الالتزامات. وبعدين مقدرتنا بتزداد سنة بعد أخرى، فتبقى ٧٥ فى السنة التانية وبعدين ٩٠، ١١٠، ١٣٠.

هو الالتزامات اللى علينا التزامات من الدول الشرقية والتزامات بالعملة الحرة، الالتزامات مع الدول الشرقية بتحتاج طبعا الى مفاوضات مباشرة مع الدولة الشرقية، والأمل كبير فى أن الجو السياسى الملائم بيساعد على تحقيق الجدولة المطلوبة، وعلى تخفيف عبء الديون فى السنين الأولى، وبعدين يعنى على إننا يبقى نزود الدفع فى السنين الجاية.

بالنسبة للالتزامات بالعملات الحرة، المشكلة كانت أساسا – لما حاولنا إن نعمل العملية دى فى سنة ١٩٦٥ – كانت إن مكانش فيه اتفاق مع صندوق النقد الدولى، وكانت الصعوبة باستمرار أنه ماتعملوا قبلا اتفاق مع صندوق النقد الدولى. فأنا عارف إن الموضوع مطروح فى الوقت الحالى، وإذا أمكن الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى يمكن إن هو يشتغل كوسيط أو كمساعد فى عملية إعادة الجدولة. ودى عملها برضه لبعض الدول الثانية، بحيث إن برضه الأقساط اللى بالعملات الحرة اللى هى عبئها الأكبر بيقع فى السنتين الثلاثة الجايين، ممكن أننا نعيد جدولتها على فترة أطول.

دى الصورة بالنسبة للميزان الحسابى، مبنية على اقتراحات معينة أو مبنية على شروط معينة أو على فروض معينة، إذا تحققت ممكن إننا نحقق هذه الصورة وإذا لم تتحقق نريد نعيد النظر فى الاستثمارات المطلوبة.

الفروض اللى احنا عملناها للصورة دى هى..

أولا: إمكان إعادة جدولة الديون بالطريقة اللى أنا شرحتها.

وثانيا: إمكان زيادة الصادرات الصناعية بـ ٢,٥٪ سنويا فى الثمانى سنوات القادمة، فى الـ٨ سنين أنا بأخذ أساسا ٦٧/٦٦، ففى سنة ٦٧/٦٦ كانت الصادرات الزراعية ١٧٢ مليون جنيه لما بنزودها بمعدل ٢,٥٪ بنصل سنة ٧٥/٧٤ الى حوالى ٢١٠ مليون جنيه. هو اللى حصل إن فى السنة دى زادت صادرات الأرز زيادة كبيرة، فإذا قدرنا نحافظ على هذا المستوى من صادرات الأرز ماإحناش محتاجين فى السنين القادمة إننا نزود ٢,٥٪ سنويا؛ لأن الأرز بالفعل حصليته فى هذه السنة ارتفعت أو السنة التانية لسنة الأساس ارتفعت، فهتبقى نسبة الزيادة المطلوبة من الزراعة يمكن بعد سنة ٦٨/٦٧ أقل من ٢,٥٪، ولكن برضه المتوسط خلال الـ٨ سنين مطلوب ٢,٥٪. فإذا ماأمكنش تحقيق ٢,٥٪، بعض الآراء تشكك إمكان تحقيق ٢,٥٪ على أساس أن نفس الانتاج الزراعى – يعنى الزيادة فيه – ماهياش كبيرة قوى سنويا، يمكن ماتشجعش على احتمال زيادة الصادرات الزراعية الى ٢,٥٪، ووضعنا كهدف ١٪. يعنى أنا بقول: إن هذا الهدف ولو أنه بيبان

بسيط يعنى الفرق بين ١٪ و ٢,٥٪، إلا أنه تراكم هذا الفرق عاما بعد آخر وتزايده عاما بعد آخر بسبب عجز تراكمى فى الميزان الحسابى فى الـ ٥ سنين بتوع الخطة.. حوالى ٨٠ مليون جنيه.

الصادرات الصناعية والبترولية: دى برضه الدكتور عزيز أشار إليها إحنا بنحاول بنقترح إننا نرتفع من ٨٦ مليون الى حوالى ١٧٠ مليون.. يعنى مضاعفه الصادرات الصناعية البترولية على أساس أننا الصادرات البترولية تزيد ٤٠ مليون جنيه، والصادرات الصناعية التحويلية تزيد ٤٠ مليون – ٤٥ مليون جنيه تقريبا. فالصادرات البترولية، إذا مشى الانتاج من غير تأخير ومن غير صعوبات يعنى أنا – ويمكن الأخ محمود يونس يشاركنى فى ذلك – يعنى أعتقد إن ممكن تحقيق هذا الهدف بل قد يمكن تجاوزه.

الصادرات الصناعية الثانية، الأخ عزيز صدقى بيرى أنه ممكن تحقيق هذا الهدف.

فرض رابع بنيت عليه هذه التقديرات اللى هى الصادرات الخدمية اللى هى قناة السويس والسياحة، إحنا بننميها بـ ٥٪ سنويا من سنة ٦٦ لغاية ١٩٧٥. وطبعا أساس التنمية مبنى على افتراض إن إيرادات رسوم المرور من قناة السويس بتزيد، يعنى بالنسبة للى كان محسوب قبل كده إذا كان يحصل يعنى تغيير نتيجة لبناء الناقلات الضخمة للبترول يعنى وانخفضت نسبة الزيادة فى الصادرات الخدمية؛ يبقى لازم إعادة النظر فى كده. وأنا باعتقد إن ده بحث برضه الآراء فيه مختلفة ويمكن محتاجه لشئ من الدراسة.

ولكن إذا تحققت هذه الأهداف، إحنا بنعتقد إن هتتحقق الصورة اللى بنرجوها فى الميزان الحسابى المعروض هنا، وبنقدر نستثمر ٣٠٠٠ مليون جنيه وبنقدر نزود استثمارات الصناعة واستثمارات الزراعة والاستثمارات كلها، وبنقدر نحقق الزيادة المطلوبة فى الدخل وفى الانتاج ورفع مستوى المعيشة، ونبتدى نسدد فى الديون اللى علينا بالتدريج.

وإذا لم تتحقق هذه الأهداف، يبقى أقترح إننا ضرورى نعيد النظر فى الخطة؛ على أساس إننا نعمل خطة برضه تتمشى مع المقدرة بتاعتنا سواء المقدرة الداخلية بتاع المدخرات والعجز أو الفائض فى الميزانية العامة، أو المقدرة الخارجة والعجز الكبير أو الصغير فى الميزان الحسابى.

دى الصورة باختصار.

وطبعا إحنا ركزنا على ضرورة التوازن؛ لأن يمكن التجربة التى مرينا فيها فى الماضى كانت تجربة مشجعه جدا فى إمكانية زيادة الانتاج وزيادة الدخل، ولكن الصعوبات التى مرينا فيها نتيجة للتضخم الداخلى أو العجز الخارجى هى اللى بتدعونا الى إننا نلح فى مسألة التوازن بقدر الإمكان

داخليا وخارجيا؛ حتى نتفادى هذه الصعوبات ونستطيع إننا نحقق النجاح اللى حققناه وزيادة عنه من غير الصعوبات اللى واجهناها.

دى الصورة الرقمية للتطورات التى حصلت فى الماضى والصورة الرقمية للى احنا بنرجوه فى المستقبل، يمكن فيه بعض نقط إضافية يعنى جت فى المذكرة الأولى اللى هى موضوع الإدارة فى الوحدات الانتاجية المختلفة وتحريرها من المعوقات التى قد تؤثر على الانتاج؛ ودى يعنى إحنا عملية ماشيين فيها يعنى بقالنا كام سنة وعايزين ندعمها ونحددها ونشوف إذا كان فيه أى صعوبات علشان نتلافاها، بحيث أن ينطلق الانتاج بدون معوقات سواء فى العلاقة بين الوزارة والمؤسسات أو العلاقة بين المؤسسات والشركات.. الى آخره.

طبعا موضوع تنظيم الأسرة، ده موضوع يعنى بنتكلم عليه برضه من سنة ٥٩، وده يعنى كفيل إذا بذلنا فيه يعنى مزيد من الجهد إن بيخفف برضه بعض المشاكل اللى عندنا.

التعاون الاقتصادى العربى، ده يعنى برضه محتاج لجهد إضافى ولتطمين الناس يعنى إحنا اللى حاصل فى التعاون الاقتصادى العربى، يعنى الاهتمام بالتجارة وبتيسير التجارة أكثر من الاهتمام بالتنمية وبالتكامل وبالتعاون الاقتصادى على نطاق واسع وعلى نطاق الاستثمارات.

وده الاهتمام بالتجارة لوحده مايكفيش؛ لأن الاهتمام بالتجارة إذا مكانش فيه تنسيق فى الاستثمارات ينعكس بعد مدة.. يعنى أما نتفق مع مثلا ليبيا على زيادة صادرات الغزل والنسيج إليها وبعدين تيجى هى تعمل مصانع غزل والنسيج، يعنى مهما كانت فيه اتفاقيات هتحد من استيرادها من الغزل والنسيج مننا، ولكن إذا كان فيه اتفاق على الاستثمارات وعلى التنسيق والتكامل وعلى تنفيذ الاتفاقيات اللى محسوبه على الورق – وهى بتاعت الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة – يبقى بنمشى يعنى خطوات إيجابية فى التنسيق كبير بين البلاد العربية. ومافيش شك أن البلاد العربية عندها إمكانيات كبيرة.. يعنى إحنا عندنا إمكانات كبيرة وهم عندهم إمكانيات كبيرة، والإمكانيات دى لو كملت بعضها البعض ممكن إنها تساعد الوطن العربى كله.

فى القطاع الخاص، برضه استثمارات القطاع الخاص يعنى إحنا ابتدينا نواصل الإهتمام بالقطاع الخاص ونديله إمكانيات إضافية ونهتم به اهتمام كبير، أعتقد إن القطاع الخاص ممكن إنه يبذل جهد أكبر فى زيادة الانتاج وزيادة الصادرات للدولة.

عبد الناصر: زيادة الانتاج سنة ٦٦/٦٥ كانت كام؟

القيسونى: من ٦٤/٦٥ و ٦٥/٦٦، زادت ٣٨٠٠ الى ٤٠٢٠، يعنى ٢٢٠ بحوالى ٥,٥٪.

عبد الناصر: فى السنتين؟!

القيسونى: لأ.. فى سنة. هى السنة اللى بعديها بقى ٦٦/٦٧ كانت الزيادة بسيطة.. يعنى هو فى السنتين مع بعض.

عبد الناصر: أنت كاتب فى المذكرة فى السنتين!

القيسونى: آه.. فى السنتين مع بعض كانت زيادة الانتاج ٨,٧٪ وزيادة الدخل ٦,٦٪.

عبد الناصر: ثمانية وكام؟

القيسونى: ٨,٧٪ زيادة الانتاج.

عبد الناصر: طب سنة ٦٥ والدخل القومى ٦,٦؟

القيسونى: ٦,٦ فى السنتين معا.

عبد الناصر: ٦٥/٦٦ كام فى المائة؟

القيسونى: أقدر أجيب الأرقام بالضبط. [يتصفح بعض الأوراق]

محى الدين: اللى موجودة فى المذكرة مش الجدول، دى بتاعت الانتاج بالنسبة لسنة الأساس ٦، اللى هى ٦٤/٦٥ من ٣٨٠٥ الى ٤٠٢٠ فى الجدول رقم واحد فى المذكرة.

القيسونى: أيوه.. بس النسب.

محى الدين: النسب آه.

القيسونى: النسب فى الانتاج يعنى فى ٦٦/٦٥ بالنسبة لسنة الأساس كانت ٥,٧٪، وسنة ٦٧/٦٦ بالنسبة للسنة اللى قبلها كانت ٢,٩٪ – ده فى الانتاج، فى الدخل فى النسبتين المقابلتين كانوا ٥٪ ١,٥٪ – وأنا بس بدى أذكر..

عبد الناصر: الزيادة ١,٥٪؟

القيسونى: أيوه.

عبد الناصر: سنة ٦٧/٦٦.

القيسونى: هى ٦٧/٦٦ أولا يعنى أرقامها مبدئية، يعنى إحنا لسه بنعد التقرير بتاع المتابعة فى وزارة التخطيط، ولكن التأثير الكبير اللى باين فيها مبدئيا إن الزراعة يعنى محققتش الأهداف؛ لأن حصل نقص فى معظم المحاصيل. يعنى هى الزراعة فى الدخل.. انخفضت الدخل الزراعى فى سنة ٦٧/٦٦ بدل مايزيد انخفض من ٥٨٩ الى ٥٧٠.

كان عندى المحاصيل محصول محصول، يعنى فى سنة ٦٧/٦٦ القمح نقص من ٩,٧٠٠,٠٠٠ أردب الى ٨,٦٠٠,٠٠٠، الفول نقص من ٢,٤٠٠,٠٠٠ الى ١,٢٠٠,٠٠٠، العدس من ٢٧٠ الى ٢١٢، البصل من ٨,٩٠٠,٠٠٠ الى ٦,٣٠٠,٠٠٠، القطن من ١٠,٤٠٠,٠٠٠ الى ٩,٠٠٠,٠٠٠، الأرز من ١,٨٨٠,٠٠٠ الى ١,٧٧٠,٠٠٠، الزيادة فى الذرة.. الذرة ارتفعت من..

مرعى: الأرز فيه نقص إزاى؟!

القيسونى: الأرز فى سنة ٦٧/٦٦، السنة دى لأ.. السنة دى.. دى أرقام بتاعتكم ياسيد.

مرعى: لأ.. أنا بأسأل بس يعنى مش باطعن فى الواقع.

محى الدين: لأ.. أنا كان فى تقديرى السنة اللى فاتت ٤٠٠,٠٠٠.

مرعى: إنتم بتاخدوا بالتصدير ولا..

القيسونى: لأ.. الانتاج، يعنى هو باين من أرقام وزارة الزراعة – مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء – إن الانتاج فى ٦٦/٦٥ كان ١,٨٨٧,٠٠٠ نقص لـ ١,٧٧٤,٠٠٠. أنا باتكلم على سنة تخطيطية يعنى آه.. مش سنة محصولية، ولكن فى السنة اللى بعديها الأرز ارتفع الى ٢,٣٥٠,٠٠٠.. ده بتاع سنة ٦٨/٦٧؛ فمعظم الإنخفاض اللى جه فى سنة ١٩٦٧/٦٦ راجع للزراعة أساسا. يعنى هى الصناعة زادت من ٤٤٠ لـ ٤٦٠، الدخل فيها زاد من ٤٤٠ لـ ٤٦٠، والانتاج الصناعى زاد من ١٧٤١ مليون الى ١٨١٧ مليون.

شقير: التشييد كمان قل!

القيسونى: التشييد.. التشييد قل آه.. التشييد قل من ٩٤ لـ ٨٨ فى الدخل.

عبد الناصر: يعنى سنة ٦٧/٦٦ زيادة فى الدخل القومى ١,٥٪، وطبعا ده مش نتيجة اليهود؛ لأن اليهود كانوا فى يونيه يعنى كانوا فى آخر سنة ٦٧/٦٦.

القيسونى: لأ.. طبعا ما أنا بقول: إن النقص الرئيسى يعنى كان فى الزراعة، يعنى هو الانتاج الزراعى نقص من ٨٥٢ لـ ٨٤٢، الدخل نقص بنسبة أكبر من نقص الدخل؛ لأن استخدمنا مستلزمات أكتر بجانب مقاومة الدودة والحشرات والبتاع أكثر مثلا فنقصت الدخل الصافى.

هو الاستثمارات طبعا كانت فى سنة ٦٦ – إن كنت سيادتك يعنى بتفكر – فى أن النقص راجع لتخفيض الاستثمارات؛ هى الاستثمارات يعنى كانت مضغوطة يعنى، ولكن يعنى مش مضغوطة قوى برضه، يعنى كانت الاستثمارات فى سنة ٦٦/٦٧ مقدرة بـ ٣٦٤ مليون، فى السنة اللى قبليها كانت ٣٧٩ مليون.

عبد الناصر: هو أنا عايز أتكلم الحقيقة مع د. القيسونى بالذات يعنى، على إيه اللى وصلنا للحالة اللى احنا وصلنا ليها بهذا الشكل بصرف النظر عن القوات المسلحة؟! ودى لأن الحقيقة ما أنا الكلام اللى فى الخطة الجاية ده وهو قاعد بيتكلمه النهارده من سنة ٧٠ لسنة ٧٥، وبيقول: إن احنا هنوازن ميزان المدفوعات ولاّ الميزان الحسابى وهنزود كذا بيرجعنى على طول لسنة ٥٩، وإنت كنت مسئول عن الاقتصاد لغاية آخر وزارة زكريا.. يعنى آخر سنة ٦٥.

القيسونى: هو أنا.. يعنى مش..

عبد الناصر: لا.. كنت يعنى نمرة واحد، يعنى أما حسن عباس زكى اتخانق معاك مشى حسن عباس زكى وأنت كنت المسئول نمرة واحد.

القيسونى: مع زندو ومع لبيب شقير.

عبد الناصر: يعنى الحقيقة باعتبر..

القيسونى: أنا ما أبرأش نفسى!

عبد الناصر: أنا يعنى لأ.. هو أنا بقول: إن احنا لازم نعرف الدروس المستفادة من اللى فات؛ عشان الحقيقة نصدق الكلام اللى جاى أو نعتمد على الكلام اللى جاى. إحنا الحقيقة فى سنة ١٩٥٦ كانت أوضاعنا كويسة واتجمدت لنا أموال فى لندن، ابتدينا الخطة ٥٦، لجنة الخطة قالوا: مضاعفة الدخل فى ٢٠ سنة، كان بغدادى فى هذا الوقت ربنا يمسيه بالخير.. قلنا: لأ.. قالوا ١٥ سنة، قلنا:

مضاعفة الدخل فى ١٠ سنوات – الكلام اللى أشار إليه حسين الشافعى فى أول جلسة من الجلسات – أنا فى هذا بأدى الحقيقة أمل، ليه؟

لأن هى الدول المتقدمه النهارده تنميتها فى المتوسط ٥٪ مش كده؟ فإذا كنا إحنا مش هننمى أكثر من ٥٪ معنى هذا إن الفجوة بينا وبين الدول المتقدمة باستمرار هتتسع؛ وده ياحسين السبب فى رفع شعار أو "العمل على مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات". معنى هذا إن احنا هنعمل تنمية فى السنة ٧٪ أو ٧,٥٪، معناها إن احنا هنمشى ٢,٥٪ فى سبيل الاقتراب من الدول المتقدمة وإلا تزداد الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة.

مين اللى خلانا الحقيقة أخدنا بهذا الكلام؟ يعنى أنا بأذكر برضه وفاكر الجلسة اللى احنا قعدنا فيها، ود. القيسونى قال: إن احنا نستطيع؛ لأن بغدادى قال: إن إذا أردنا ١٠ سنين نبقى نعمل استثمارات كذا – والدكتور القيسونى قال: إن احنا نستطيع أن نوفر هذه الاستثمارات، حصل؟!

القيسونى: أيوه.

عبد الناصر: دى نقطة البداية ثم راجعنا إطار الخطة اللى عمله بغدادى، وكان عامل إطار أد كده، ثم راجعنا الخطة بالنسبة للوزارات كلها.. الخطة كلها خطة الصناعة جت وخطة الزراعة جت وخطة التعليم جت، وعدلنا فيها، وكل الخطط جت. يبقى بعد كده مشينا سنة بسنة، سنة ٦١/٦٠ كان الوضع بقى بينقلب الحقيقة كل سنة الى ميزانية، وأنا فى هذا الوقت الحقيقة وكان فيه حكومة مركزية وحكومة تنفيذية والكلام بهذا الشكل مكانتش بتجيلى مشاكل، وإنتم كنتم بتتصرفوا، أنا برضه مش بأبرأ نفسى أنا يعنى طبعا مسئول؛ لأن طبعا أما هتتطربق أنا المسئول الأول اللى فيكم!

إحنا كنا بنيجى نشوف المزانية وأنتم كنتوا بتعقدوا وبتقولوا كيت.. كيت.. كيت.. كيت، وأنت كنت مسئول عن الاثنين.. كيت.. كيت.. كيت.. كيت.. الى آخره. مش كنت بتيجى الميزانية كنتوا بتكلمونى على الحربية وتقولوا لى: نزل من الحربية، وكنت بأتصل بالمشير الله يرحمه ويحسن إليه وكنت بانزل من الحربية.

لكن بييجى هنا بقى نقطتين الحقيقة أساسيتين نتكلم فيهم؛ اللى هو التضخم الداخلى، مين أجبرك على التضخم الداخلى؟ مين قال لك زود العمليات الداخلية؟ إنتم كنتوا بتقعدوا تعملوا الميزانية، وبتقولوا: فيه عجز كذا يبقى عندنا هنمول من المعونة الأمريكية كذا وهنعمل كذا، ونقدر نمول بعجز.. الى آخره، مش ده الكلام اللى كان بيحصل؟! وبعدين الباب الأول، إحنا النهارده بنقول تضخم الباب الأول ووصل الى كذا والى كذا، كيف تضخم هذا الباب الأول؟!

نسيب عملية التعيين بتوع الجامعات دى عملية يعنى مكانتش موجودة من سنة ١٩٦٠، وبعدين العجز.. العجز فى الميزان الحسابى والعجز فى ميزان المدفوعات والتوسع فى تسهيلات الموردين والتوسع فى التسهيلات الائتمانية؛ هذه مواضيع كانت بتقرر وبتمشى. طبعا أنا فى هذا الوقت ابتدأ أول شكوى حصلت اللى هى الشكوى الخاصة بوزارة الحربية على زيادة المصروفات والأمانات ولاّ اسمها؟

صوت: العُهد.

عبد الناصر: هى دى أول شكوى أذكر كانت فى مجلس الرياسة ولاّ كانت بعد مجلس الرياسة؟

محى الدين: أنا فاكر سنة ٦٥ أنا أثرت هذا.

عبد الناصر: فى سنة ٦٥؟ لأ.. لأ.. قبله.

محى الدين: قبل كده أثيرت؟

عبد الناصر: يا فى اللجنة التنفيذية يا فى مجلس الرياسة.

صوت: بعد مجلس الرياسة.

عبد الناصر: بعد مجلس الرياسة فى اللجنة التنفيذية.

صوت: أيوه.

عبد الناصر: فتوسعنا بالنسبة للتضخم الداخلى وبالنسبة للعجز، وأيضا توسعنا فى المصروفات الغير منظورة اللى كانت بره، وإزاى توسعنا؟ ما هو فى ميزانيات كل هذا الكلام كان بيتعمل، وأيضا كنا بناخد قروض مش لعمليات انتاجية أكثرها لعمليات استهلاكية، وتوسعنا بالنسبة لتسهيلات الموردين والتسهيلات كذا، ويعنى معندناش وجينا وصرفنا دهب.. الى آخر هذا الكلام. ليه وصلنا الى هذا الحال؟! ليه؟!

يعنى أنا بقول: عندنا المشكلتين اللى هما سنة ٦٠ مكانش فيه معونة أمريكية يعنى تذكر، هى ابتدت يعنى بعد سنة ٦٠، يعنى إحنا مكناش بناخد سنة ٥٦ وسنة ٥٧ مكناش بناخد و٥٨ مكناش بناخد وسنة ٥٩ مكناش بناخد معونة أمريكية، وأول سنة إدونا حوالى ٣٠ مليون دولار يمكن.

القيسونى: الحقيقة ابتدت بسيطة وهو فى سنة ٥٤ أخذنا حاجة بسيطة، وبعدين رجعت وقفت تانى فى سنة ٥٦.

عبد الناصر: لأ.. قصدى عملنا الخطة مكناش معتمدين فى تمويلها، وأما أنت قلت إن ممكن إن احنا نستثمر كذا مكناش معتمدين على المعونة الأمريكية؛ لأن مكناش بناخد معونة أمريكية.

النقطة الثانية: هى الحقيقة الفرق الـ ٦٠ مليون جنيه اللى وصلوا علينا سنويا فى اليمن، وده موضوع الحقيقة كان خارج عن أيدينا؛ اللى هو زيادة مصروفات القوات المسلحة فى اليمن بما يقرب من ٦٠ مليون جنيه ابتداء من سنة ٦٣ أو سنة ٦٤.

بنيجى النهارده بنقول: فيه زيادة استهلاك وحصل زيادة فى الباب الأول وزيادة فى تكاليف المعيشة وقروض المزارعين، طب ماوقفناش ليه قروض المزارعين؟ ممسكناش ليه فى زيادة الاستهلاك؟ يعنى الكلام ده لم ينبه اليه أبدا!

سنة ٦١/٦٠ كان مسئول عن الوزارة كمال حسين، ٦٢/٦١ كان موجود كمال حسين، فى سنة ٦٣/٦٢ كان موجود على صبرى، سنة ٦٤/٦٣ كان موجود على صبرى ٦٥/٦٤ كان موجود زكريا.

محى الدين: ٦٦/٦٥.

عبد الناصر: يبقى ٦٥/٦٤ كان موجود على صبرى؟ آه.. إنت فى الخطة الثانية ٦٦/٦٥.. آدى الخطة الأولى فمحصلش تنبيه من على! وأنا كنت باشوفك فى هذه الأيام وكنت بتجيلى وأنا جبتك مرة وسألتك.. هل فيه تضخم أو مافيش تضخم؟! تذكر؟ عندى فى البيت، وقلت لى: نستطيع إن احنا نقول إن مافيش تضخم. وأنا فكرتك بهذا الموضوع فى جلسة سابقة قبل كده؛ لأن كان حصل فى إحدى الجلسات كلام إن فيه تضخم. وأنا نبهت الى القروض اللى بتيجى من بنك التصدير والاستيراد، واللى كانوا موجودين فى مجلس الوزراء بيقولوا واتكلمت على الحاجات اللى بيجيبها مصطفى خليل، وقلت: حاتيجى فى يوم وهنبص نلاقى علينا حاجات، ونبهتك الى هذه المواضيع ولكن العمليات دى مشيت كلها!

وفى مجلس الوزراء وكنت بقول: الحاجات اللى بنجيبها النهارده من أمريكا هنيجى يوم هنتزنق ونبقى ممسوكين من رقبتنا! والحاجات اللى بنجيبها بعملة حرة كذا بالنسبة للتسليح، أنا كنت عارف إن التسليح ده قرض أستطيع إن أنا هأخفضه فى يوم من الأيام، وكان علينا ٤٠٠ مليون جنيه تسليح، وأنا يوم مارحت موسكو نزلت ٤٠٠ مليون الى ٢٠٠ مليون؛ يعنى نزلت قرض التسليح ٥٠٪.

القيسونى: رجعنا استخدمناه تانى.

عبد الناصر: آه.. وهنزله تانى.. هننزل هذا القرض تانى، يعنى نسيب قرض التسليح يعنى على جنب. ليه الحقيقة وصلنا للحالة اللى احنا فيها النهارده؟! يعنى هو ده الحقيقة الموضوع اللى يجب إن احنا نتكلم فيه قبل مانتكلم فى الخطة الجاية؛ لأن أنا النهارده وأنا المذكرة دى جت لى الساعة ٢ قعدت قريتها على طول، وأول ماقريتها مشى قدامى شريط من سنة ٥٩ لغاية دلوقتى. وأنا أما تقول إنك هتوازن ميزان المدفوعات وهنزود مش عارف إيه ما أنا مش مصدق أبدا! لأن إذا مشينا بالطريقة اللى مشينا بيها قبل كده مافيش فايدة! يعنى الحقيقة على رأى زكريا، ماهو زكريا بيقول مافيش فايدة سواء مشينا كده أو كده، ماأعرفش قصده من هذا إيه؟ لكن هو بيقول: مافيش فايدة خالص! آه.. يعنى أنا الحقيقة بيهمنى الحقيقة أعرف هذا الموضوع.

القيسونى: هو يعنى مافيش شك إن أما الأخ بغدادى كان قدم الاستثمارات على أساس إنها ٩٠٠ مليون جنيه، وبعدين برضه، أما سيادتك يعنى فكرت فى الموضوع، وعلى أساس إننا يجب إننا نلحق بالدول المتقدمة وأنا كنت مقتنع بالرأى، يعنى مباحملش سيادتك إنك أقنعتنى أنا كنت مقتنع يعنى بهذا الرأى.

عبد الناصر: لا.. أنا ماباتكلمش على المسئولية أنا بدى أشخص حالة.. ليه وصلنا كده الى اللى احنا فيه؟!

القيسونى: هو إحنا فى الخطة الخمسية الأولى.

الشافعى: هى بتفيد قوى المناقشة يعنى كبداية للموضوع.

عبد الناصر: لأ.. لأ.. مش هصدق المذكرة طبعا دى إلا لما أعرف المذكرة اللى فاتت ماأتنفذتش ليه؟! ده عندى فى البيت إطار الخطة أد كده والخطة أد كده والخطة بالنسبة للمحافظات.. كل ده موجود عندى فى الدولاب فى المكتب، آهو كلام حلو بنسمع ولكن الحالة مش بهذا الشكل.

القيسونى: هو إحنا كنا وضعنا أهداف فى الخطة الأولى، ويمكن ده لبيب يعنى برضه..

عبد الناصر: وحسن كان موجود فى الخطة الأولى.

القيسونى: لأ.. قصدى فى المتابعة السنوية بتاعة الخطة الأولى، يعنى كان فيها الأهداف موجودة فى الخطة بتاعتنا.. بتاعت سنة ٥٩، وبعدين المتابعة بتبين إن فيه اختلاف؛ مكناش بنأخد الإجراءات سنة بعد سنة لجعل التحقيق يتماشى مع الأهداف. يعنى سيادتك ذكرت مثلا الباب الأول، يعنى الميزانية فى الخطة الأولى كان مفروض إن مصروفات الميزانية الباب الأول والثانى والرابع مايزيدوش غير بنسبة مثلا ٥ أو ٦٪، الزيادة اللى حصلت فعلا كانت أكثر من كده بكثير.

عبد الناصر: ليه.. ليه؟!

القيسونى: هو أولا حصل تغير..

عبد الناصر: إنت كنت بتجيلى بالميزانية، لكن أما كنت بتجيلى بالميزانية بتقول لى: إن أنا عايز أخفض القوات المسلحة بس! يعنى الخلاف بتقعدوا تتفاوضوا وتعملوا وبعدين الموضوع الأخرانى إنكم مزرجنين مع القوات المسلحة، وتقولوا لى: إن كل حاجة ماشية ماعدا القوات المسلحة، كنت باتكلم وأنزل القوات المسلحة!

القيسونى: وإحنا يمكن كنا بنختلف حتى من قبل اليمن، يعنى تذكر سيادتك مثلا الاجتماع مع بغدادى فى بيت سيادتك فى سنة ٦٢ أما عملنا أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولى، وبعدين كنا بنحاول إننا نخفض العجز فى الميزانية الى رقم معين، وكانت الميزانية اللى عملها الأخ بغدادى فى ذلك الوقت كانت عايزه عجز أكثر من كده، وبعدين يعنى سيادتك جمعتنا وكان على صبرى متابع الموضوع، وبعدين برضه بإيدينا وجدنا مخرج للاتفاقية.. يعنى كانت الاتفاقية بتنص على إننا مانزودش الرقم أكثر من رقم معين.

واتفاقية ٦٤ مع صندوق النقد الدولى برضه كانت بتنص على أن العجز مايزيدش عن رقم معين، وتجاوزناه يعنى أفتكر حطينا الإلتزامات بتاعت القطاعات بدل ماكانت بتدخل فى الباب الثالث نقلناها فى الباب الرابع ٣٠ – ٤٠ مليون جنيه.

يعنى هو فى الواقع يمكن أنا شخصيا اللى خلانى اتماشى مع التوسع اللى كان حاصل، إن كان عندى أمل إننا نتغلب على الصعوبة دى.. يعنى أنا كان عندى أولا: إن مصروفات القوات المسلحة بتاعة اليمن وغيره يعنى حاجة مؤقتة. وبعدين هنرجع لرقم قريب عن الرقم اللى ابتدينا منه، يعنى إحنا ابتدينا بـ ٦٨ مليون جنيه، أما كنا بنطلع لـ ٢٠٠ و٢١٠ و٢٢٠ يعنى مكانش عندى تفكير إننا هنستمر فى هذا إطلاقا، يمكن ماكنتش أنا الوحيد اللى بيظن كده كنا إحنا كلنا يعنى بنعتقد إن مصروفات اليمن دى مصروفات مؤقتة وإنها أما ابتدت سنة ٦٢ مكانش مفروض إنها حاتستمر لغاية ٦٧؛ فكان فيه شئ من المخاطرة فى صالح الانتاج.

يعنى كان الحل الاقتصادى السليم من سنة ٦٢ وطالع – وأنا بأعترف بكده – إننا إذا كنا توسعنا فى القوات المسلحة كان لازم نخفض حاجة تانية كنا تفادينا الصعوبات دى، ولكن إحنا كنا فاكرين – أنا شخصيا كنت فاكر – إن القوات المسلحة الزيادة فيها هتبقى زيادة مؤقتة وبعدين

حانرجع نخفضها ونستمر فى الانتاج؛ لأن أنا بأعتقد إن الاستثمارات والتوسع فى الاستثمارات والتوسع فى الانتاج هو أمل البلد ده، وده برضه يعنى كان رأى سيادتك باستمرار.

فدى يمكن الغلطة الكبيرة اللى أنا وقعت فيها شخصيا، إن أنا أعتبرت ان الزيادة فى القوات المسلحة واللى هى زيادة كبيرة كانت هتبقى مؤقتة، وإن ممكن إننا نستمر فى الانتاج من غير خطورة. بعدين كان فيه ظروف اجتماعية وأحيانا ظروف سياسية بتملى علينا اعتبارات معينة بغض النظر عن النواحى الاقتصادية؛ يعنى أما خفضنا ساعات العمل وزودنا الأجور برضه كانت اجتماعات عند سيادتك وكان عزيز وعلى وزكريا.. كنا كلنا موجودين يعنى.

ويعنى كان فيه رأى معارض – أنا يمكن كنت معارض فى العملية دى – وفيه رأى محبذ لها، وبعدين يعنى برضه النواحى الاجتماعية؛ وكان ده بعد التأميم وإنشاء القطاع العام يعنى دفعتنا الى قبول الفكرة. حاجات تانية، تخفيض الإيجارات وتخفيض الضرائب على المساكن والحاجات دى والإجراءات اللى جت بعد سبتمبر ١٩٦١.

يعنى دى كلها كانت مثلا إجراءات سياسية، يعنى بغض النظر عن النواحى السياسية.. إلغاء الفوائد على المزارعين وما تبع ذلك من توسع سريع فى القروض. وبعدين من ضعف عملية التحصيل، يعنى هو إحنا قلنا أولا وده فى يونيه سنة ١٩٦١ يعنى قلنا إننا – أو فى يوليو سنة ٦١ – قلنا إننا منحصلش فوائد على المزارعين وبعدين توسعنا فى الإقراض وبعدين محصلناش، وطبعا حصل الإنخفاض الكبير فى محصول القطن بتاع ١٩٦٢/٦١ يعنى جه فى وسط السكة.

فإحنا مكناش عاملين حسابنا فى الخطة الأولى إن الميزانية هتزداد المصروفات فيها بهذا الزيادة – يعنى كل الزيادة المتوقعة ٥ أو ٦٪ – حصل زيادة فى حاجات يعنى ١٠٠٪ و٢٠٠٪، وكان عندنا أمل باستمرار إننا حانتغلب على المشاكل دى وإننا هندخل فى مرحلة نقدر نوازن فيها نفسنا ولكن ماحصلش.. يعنى زاد الاستهلاك زيادة كبيرة والاستهلاك أما زاد يعنى..

عبد الناصر: يعنى الاستهلاك اللى زاد هو الاستهلاك الحكومى أكثر؟

القيسونى: أيوه.

عبد الناصر: يعنى الاستهلاك الفردى مانقدر نقول إنه زاد بالشكل اللى كان فى إيدينا يعنى إحنا فى إيدنا، كنا نقدر نعمل كنترول على زيادة الاستهلاك الحكومى ومن الأول ونوقف المشكلة بدل ماتتفاقم.

القيسونى: هو متوسط استهلاك الفرد يمكن مازادش، ولكن نظرا لزيادة السكان يعنى الاستهلاك الفردى الكلى زاد.

عبد الناصر: آه.. يعنى أنا قبل ما آجى يعنى علشان آجى الجلسة بتاعة النهارده، قعدت جبت تقرير صندوق النقد الدولى قريته وتقرير البنك الدولى قريته وتقرير السوفييت قريته تانى علشان أعمل refreshment للعملية، وجبت الإطار بتاع بغدادى قريته، والخطة الأولانية اللى عاملها بغدادى أخدت فكرة عنها. وأنا الحقيقة كنت راقد فى الفترة اللى فاتت دى والواحد قعد شاف العمليات دى كلها، كنت أخذت برد بعد الجلسة اللى كانت قبل العيد وسافرت إسكندرية كان عندى انفلونزا ورحت صلاة الجمعة اليتيمة، واضطريت إن الحقيقة الواحد قعد الفترة دى كلها فجبت الحاجات دى كلها وقعدت شفتها.

بنمسك الصندوق وعلى التنمية بيقول: التنمية ماشية كويس – مش كده؟ – فى تقارير الصندوق! وبعدين برضه بالنسبة للاستهلاك هو بيشير الى الاستهلاك الجماعى مابيشيرش أبدا الى الاستهلاك الفردى. ما هو إحنا اللى بنعمل الاستهلاك الجماعى وإحنا اللى كنا نقدر الحقيقة نربط؛ يعنى إحنا كان عندنا خطة التعليم بيبقى للناس سنة ١٩٧٠ أنا مستعد سنة ٧٠ بارحب. ها؟

صوت: طيب.

عبد الناصر: حاقول لأ.. إلا إذا حد قال لى: لأ.. ده هيسبب خطر! يعنى الموضوع الوحيد اللى أنت كلمتنى فيه يادكتور عبد المنعم هو موضوع القوات المسلحة.

القيسونى: ويمكن إتكلمت برضه أحيانا فى الباب الأول يافندم، يعنى أنا كان عندى مشروع تانى لقانون الموظفين.

عبد الناصر: لأ.. ماتكلمتش فى الأول اتكلمت بعدين وماجيتليش! يعنى أولا أنا كمان مش interested فى قانون الموظفين، وإنت تعلم هذا وأنا لا أفهم فيها لغاية دلوقتى، ولن أفهم فيها أبدا، من أيام القانون ٢١٠ وأنا بقول لكم فى مجلس الوزراء: أنا ماأفهمش فى القانون ٢١٠، قلت هذا الكلام ١٠٠ مرة! وبعدين عملتوا قانون الموظفين، أنا الحقيقة قلت فى يوم: إن احنا بنضيف غلاء المعيشة والعملية دى ونعمل المرتب مرتب واحد.. ده اللكلام اللى قلته.

وبعد هذا جالى قانون مجاليش عليه اعتراضات، أنا مش مطلوب منى إن أنا أعرف فى الصناعة وأعرف فى الزراعة وأعرف فى الاقتصاد، وأعرف أطلع أتكلم وأعرف فى السياسة، وأعرف كمان فى القانون٢١٠! يعنى لازم حد ييجى ينبه ويقول فيه كذا أو فيه كذا أو فيه كذا، يعنى حسين الشافعى حافظ نمر القوانين كلها أنا مش حافظ نمرة ولا قانون يعنى والعملية دى كلها.

القيسونى: هو يعنى إذا سمحت لى أتكلم فى الناحية الشكلية، أولا هو الاتصال بالسيد رئيس الجمهورية هل يكون للوزراء ولاّ لأ؟ الحقيقة يعنى إنت سيادتك كنت فاتح لى صدرك باستمرار وكنت باتصل يعنى كتير، ولكن بعد ما إتكونت وزارة وجه السيد على صبرى أنا يمكن ماحاولتش اتصل بسيادتك كتير، وكان فيه تقرير أياميها لواحد خبير – إسمه جولك باين – بيقول إن رئيس الجمهورية تكون اتصالاته محدودة، فأنا كانت اتصالاتى يعنى أساسا برئيس الوزارة.

عبد الناصر: جولك ده مين ده؟!

الشافعى: بتاع معهد الإدارة، بتاع الإدارة ده اتنين جم هنا كانوا عملوا..

محى الدين: تنظيم يعنى النظام الإدارى فى الدولة وكده؛ يعنى إن مايعملش عبء على رئيس الجمهورية.

القيسونى: سيادتك تذكر إن يعنى اتصالاتى قلت بعد تكوين الوزارة، يعنى سواء فى وزارة على صبرى أو فى وزارة الأخ زكريا.. يعنى ماكنتش بأحاول أتعب سيادتك بالمسائل..

عبد الناصر: ماهو يعنى إيه دلوقتى إذا كنت شايف إن فيه حاجة توصلنا الى كارثه زى اللى احنا موجودين فيها النهارده، هتروح فين؟! إنت مسئول! مانتاش مسئول قدام رئيس الوزارة – ماهو الدستور مابيقولش كده – إنت مسئول قدام رئيس الجمهورية، وإحنا أصلا مع وجود رئيس وزارة ورئيس جمهورية إحنا حكومة رئاسية مااحناش حكومة برلمانية.

القيسونى: هو يمكن ده كان سوء فهم منى ولكن يعنى أنا..

عبد الناصر: لأ.. يعنى وبعدين إنت كنت بتكتب لى.. كنت بتكتب يعنى أما تلاقى حاجة مثلا تكتب، ما أنا يعنى طبعا فى هذا الوقت أنا فاهم إن كل حاجة ماشية مضبوط!

القيسونى: الحقيقة مابتديتش أكتب غير فى وزارة الأخ زكريا، وكان الأخ شعراوى قال لى يعنى برضه: أبعت له صور وكنت بابعت صور وأفتكر كانت بتوصل لسيادتك برضه.

عبد الناصر: آه.. لكن لم تنبه.. إيه الحالة اللى احنا بنتكلم فيها النهارده.. الوضع اللى غرقان اللى احنا غارزين فيه النهارده، واللى طبعا يعنى مزهق الواحد الحقيقة لإننا ممسوكين من رقبتنا! كان ممكن نتلافاه قبل كده. هو السؤال.. ليه؟! برضه أنا مش بأحاسب يعنى أرجو إنك ماتاخدش إن احنا بنحاسب، ليه إحنا سبنا الأوضاع توصل الى الحالة اللى وصلت فيها؟!

القيسونى: ماهو أنا بقول: يعنى أنا كان عندى أمل باستمرار إننا نعدى الصعوبة دى.

عبد الناصر: ليه توسعنا فى البتاع ده.. اللى هى الموردين والقروض القصيرة الأجل؟!

القيسونى: أنا مش عايز يعنى هو من الصعب يعنى إنى أبرر العملية دى، مش عايز يعنى ألقى اللوم على غيرى ولكن..

عبد الناصر: إحنا مش بنلقى لوم.. أرجوك يعنى! إحنا بناخد دروس يعنى بنعرف غلطنا من سنة ٦٠ لغاية النهارده سنة ٦٧ غلطنا فى إيه؟ بحيث إن إننا دلوقتى أما يجيلى ورقة أقدر آخدها الحقيقة بطريقة جدية؛ لأن أنا الكلام اللى جالى سنة ٦٠/٥٩ واللى الواحد كان بيقف يخطب عليه ويتكلم عليه وزيادة ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات؛ ده كان أمل عند الواحد. بنيجى النهارده بأبص بتقول لى: إن الدخل القومى زاد السنة اللى فاتت ١,٥٪ معناها يعنى إن احنا فى حالة سيئة جدا! إيه اللى وصلنا الى هذا؟!

برضه كنا بنقول فى الخطة الأولى: إن احنا هنزود التصدير وهنوازن ميزان المدفوعات والكلام ده، الحال طبعا مافيش علاقة بين الكلام اللى اتقال سنة ٦٠/٥٩ والكلام اللى احنا فيه النهارده إطلاقا! ده موضوع الحقيقة يعنى يستحق الدراسة، علما برضه إحنا سنة ٥٧ جالنا دخل القنال لأول مرة، إحنا يعنى دخل القنال اللى هو ١٠٠ مليون جنيه مكانش عندنا قبل كده. يعنى أنا رأيى هو ده الموضوع، وإلا أما حانتكلم أى كلام وبعدين بنطلع بعد كده حالتنا فى منتهى السوء!

القيسونى: ما هو يعنى برضه يعنى إن..

عبد الناصر: أنا بقول: إن احنا نقول كل حاجة، إحنا لا بنحاسب ولا بنلقى لوم على حد لكن ليه وصلنا كده؟

القيسونى: آه.. يعنى إذا سمحت لى يعنى بدل ما ألف وأدور.

عبد الناصر: لا.. لا.. مانلفش ولا ندور!

القيسونى: نتكلم يعنى بصراحه: برضه أنا بأعتقد إن القوات المسلحة أخذت عبء كبير قوى علينا كان فوق طاقتنا يعنى ومكانش متوقع، يعنى أما نرتفع من ٦٨ مليون، وكنا منتظرين إنها تزيد بـ ٦٪ لـ ٢١٠ ماهو يعنى مانحسب العبء يعنى من ٦٨ يعنى × ٥ بمثلا ٣٤٠، بينما إحنا يعنى معظم سنين الخطة كنا ماشيين على أساس ٢٠٠ مليون ١٨٠ مليون باستثناء السنة الأولى يعنى ارتفعنا من ٣٤٠ الى مثلا ٩٠٠ مليون جنيه.. كان فيه ٦٠٠ مليون جنيه ٦٠٠ مليون جنيه. فيه وضع كان بالفعل مشلول يعنى مكانش يستحمل يعنى مكانش فيه احتياطى علشان نقدر نوجهه لوجهات تانية طارئة؛ فده زود العبء. والقوات المسلحة، يعنى كانت الجزء الأكبر من إنفاقها كان إنفاق داخلى، ولكن كان

لها إنفاق خارجى كبير، برضه مش بس الاتفاقيات ولكن كان لها إنفاق بالعملات الحرة.. يعنى هيئة الطيران، مثلا صرفت كام؟ ٦٠ – ٧٠ مليون جنيه.. يمكن ٩٠ مليون جنيه!

ضيف: ٨٠.

القيسونى: كام؟!

البشرى: ٧٨.

القيسونى: ٧٨ مليون جنيه يعنى عملات حرة.

عبد الناصر: عملات حرة؟!

البشرى: لأ.. لأ.. لأ.. ٧٨ كله، عملات حرة حوالى ٤٠.

القيسونى: ٤٠ مليون جنيه، يعنى حاجات زى دى مش محسوبة. وبعدين يعنى فيه الأرقام هنا اللى أنا ذاكرها يعنى بطريقة دبلوماسية كده، يعنى أما بقول: بالمصروفات غير المبوبة بتاعة الحكومة ١٥ مليون جنيه، إيه المصروفات غير المبوبة دى إيه يعنى؟! يعنى المصروفات اللى مبيعطاش بيان بيها للبنك المركزى؛ فبيدخلها مصروفات غير مبوبة.. مصروفات غير مبوبة إيه يعنى؟ أساسا برضه مصروفات حكومية ويمكن أساسا مخابرات والقوات المسلحة وغيره.

عبد الناصر: المخابرات كل ميزانيتها مليون جنيه!

القيسونى: مش عارف يعنى بتاخد هيئة الطيران والبتاع.

عبد الناصر: المخابرات كلها ميزانيتها مليون جنيه!

القيسونى: ماهم يعنى أحيانا!

عبد الناصر: لأ.. اللى هو المصاريف السرية اللى هى مليون جنيه بتاعة المخابرات، مش معقول دول بيصرفهم كلهم حايصرف مليون جنيه؟! ٢ مليون اللى هى الإدارة والـ.. مش كده؟!

محى الدين: معرفش والله.

القيسونى: يعنى إذا كنت سيادتك يعنى عايز بحث فى ده ممكن برضه وزارة الاقتصاد تجيب والبنك المركزى يجيب البيانات نفسها بتاعة المصروفات دى.. نجيبها بالتفصيل، يعنى أنا كنت جبتها فى سنة من السنين، برضه عارضت فى سنة من السنين المصروفات غير المبوبة دى.

عبد الناصر: يعنى دلوقتى المصروفات غير المنظورة كام؟ أنا قريت فى تقرير إنها أكثر من ١٠٥، إنت بتقول بقت ١٠٥؟

القيسونى: ١٠٥.. آه.

محى الدين: ماهى لها جدول فى الآخر.

عبد الناصر: لأ.. أنا أصلا وأنا باقرا التقرير، اللى كاتب دى هم البنك الدولى والصندوق، والتقارير الاقتصادية.. ها؟

زكى: نقصوا دلوقت.

عبد الناصر: بقت كام؟

زكى: نقصناها فى التلات سنين اللى فاتوا يعنى هتوصل حوالى ٨٥.

الشافعى: وهو عايز يوصلها لـ ٧٠.

القيسونى: الواردات غير المنظورة اللى هى كان يجب تنزل كتير بعد كده.

عبد الناصر: يعنى برضه إحنا بلاش تدخل فى الـ.. أنا قريت الكلام اللى إنت كاتبه.

القيسونى: فيعنى القوات المسلحة زادت، أنا باعتبر إن ده كان عبء كبير.. يعنى العبء فوق طاقتنا داخليا وخارجيا، الباب الأول زاد وده برضه يعنى كنا بننظر للموضوع من الناحية الاجتماعية من الناحية السياسية.. يعنى من زاوية مختلفة.

فإحنا يمكن غلطتنا فى الباب الثانى يعنى توسعنا فى بعض سنين أكثر من اللازم.

وبعدين دلوقتى يعنى بنعالج الخطر ده على أمل يعنى يمكن سنتين ثلاثة بنحد من الباب الثانى.

الباب الثالث، المصروفات بتاعة الباب الثالث يمكن أنا مختلف شوية مع الأخ على أما بيقول: كان حقنا نتوسع فى السنين الأولى أكثر مما توسعنا. يمكن التوسع السريع فى السنين الأولى من غير ماتتوافر الدراسة الكاملة للمشروعات، يمكن سبب ارتفاع فى تكاليف المشروعات أكثر مما كنا نتوقع، وضغط كل المشروعات فى وقت واحد اللى هو كان وقت برضه بيزيد فيه الاستهلاك؛ يعنى أدى الى ارتفاع التكاليف. يعنى إحنا عاملين بحث فى تكاليف التشييد والبناء، بنلاقى إنها أحيانا بتزيد ١٠٠٪ عن بداية الخطة.

فده معناه إن القيمة الحقيقية للاستثمارات اللى بنيناها أقل من الكلام اللى على الورق؛ لأن الأسعار ارتفعت. يعنى الأرض مثلا اللى صلحناها.. صلحناها بسرعة، وكان فيه ضغط كبير يعنى من قبل السد العالى من ٥٨ و٥٩، إننا نصلح ونستخدم اللى كنا بنسميها المياه الإضافية أو الموارد الإضافية والآبار. وبعدين بعد السد العالى إبتدينا برضه نتوسع فى الموضوع، ولكن من غير مايتعمل حصر التصنيف.

وبعدين بعد ما اتعمل الحصر التصنيفى للأرض، وجدنا إنه فيه أراضى من الطبقة الأولى أهملناها بينما بنصلح فى أراضى من الدرجة الرابعة.. يعنى استعجلنا وكان فيه ضغط مستمر وكان فيه أهداف طموحة ويجب إننا نعمل ده ونسرع ونخلص وبتاع؛ لأن إزاى هيبقى السد العالى قائم والأراضى مش متصلحة؟!

عبد الناصر: آه.. كلام معقول والكهرباء بتاعة السد العالى حاتروح فين؟

القيسونى: آه.. بس دى أنا بقول: إذا كنا يمكن إتأخرنا سنة أو سنتين أو إذا كنا بدرنا بعملية الحصر التصنيفى يعنى إذا كنا الجهد اللى بذلناه فى استصلاح الأراضى بذلناه فى السنين الأولى فى استكمال الحصر التصنيفى، وبعدين صلحنا الأراضى على أساس الحصر التصنيفى المماثل، يعنى كنا دلوقتى بنجنى ثمار أكثر من الأراضى دى؛ كنا صلحنا كل الأراضى بتاعة الطبقة الأولى وبعدين الأراضى بتاعة الدرجة الثالثة والرابعة كنا تفاديناها، ولكن فيه أراضى فى الدرجة الثالثة والرابعة ويمكن ابتديناها حتى من قبل الخطة الأولى يعنى فى أيام ٥٦/٥٧، يعنى كان يصح إننا نبتعد عنها. بعدين فى المشروعات الثانية كلها يعنى فى كل المشروعات يعنى كل القطاعات التانية موجودة معانا هنا. هو يعنى حصل أخطاء كثيرة وحصل ارتفاع فى التكاليف، وحصل توسع شديد؛ فتحنا حاجات كثيرة فى نفس الوقت ماإحناش قادرين نقفلها.. يعنى مشاريع السياحة مثلا كل اللوكاندات اللى بنينها دى، أنا زرت أبو سنبل أخيرا يعنى بانيين لوكاندة هناك بقى لها سنتين مقفولة مفيهاش حد، وبعدين لوكاندة تانية فى أسوان ولوكاندة تالتة مش عارف فين.. كلها مقفولة!

وبعدين الصناعة، يعنى فيه مشاريع كبيرة أفادتنا، ولكن فيه مشاريع برضه مثلا مش عارف تجفيف البصل والألبان والحاجات دى، هل دى يعنى إحنا كان ضرورى إننا نتمشى فيها؟! فالخبرة هى يعنى أخطاء وقعنا فيها، ولكن المهم إننا نستفيد من الأخطاء دى ونحاول إننا فى المستقبل نتفادى هذه الأخطاء كلها.

يعنى إحنا توسعنا فى الباب الأول والباب الثانى والباب الرابع توسع أكبر من اللى كان مقدر فى الخطة، وقبلنا هذا التوسع وهذه الخطورة ومشينا فيها. على كل كلنا عارفين إن فيه عجز فى الميزان الحسابى؛ يعنى العجز فى الميزان الحسابى كان بيبان، وكان بيبان العجز فى التمويل ومكناش بنبلغ الصندوق، يمكن أحيانا تقارير الصندوق كانت بتبان more rosy أو غير الواقع؛

لأن مكناش بنبلغه كل الحقيقية.. يعنى كان فيه أرقام بنبلغها للصندوق وأرقام حقيقية كنا بنعرضها، وكان الأخ زندو محافظ البنك المركزى وكان بيعرض برضه بطريقة غير مباشرة يمكن الأرقام دى.

فالتوسع فى الباب الأول والثانى والرابع، وبعدين السرعة فى تنفيذ بعض الاستثمارات؛ ودى كانت نقطة خلاف باستمرار.. يعنى هل نسرع فى تنفيذ الاستثمارات؟ وهل نسرع فى استخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة؟

يعنى هو سيادتك تذكر فى المناقشات برضه اللى فى اللجنة التنفيذية العليا واللى فى مجلس الوزراء، إن مادام فيه تسهيلات ائتمانية متاحة نستخدمها ونستخدمها بسرعة ونبنى ونعمل؛ يعنى دى السياسة اللى مشينا عليها، إحنا ممشيناش على سياسة الضغط فى الأبواب الأول والثانى والرابع طبقا للخطة.

وبعدين حاولنا برضه ننفذ كل الاستثمارات اللى كانت مقدرة رغم الزيادة اللى حصلت فى الأبواب الأخرى، ويمكن إسراعنا فى تنفيذ بعض الاستثمارات من غير الدراسة الكافية!

ولذلك أنا بقول: يعنى فى الخطة الجديدة، أنا أول حاجة عملتها أما جيت وزارة التخطيط، قلت: نبتدى من دلوقتى ندرس الخطة بتاعة سنة ٧٠ – يعنى إحنا فى سنة ٦٨/٦٧ ندرس الخطة بتاعة سنة ٧٠ – على أساس إننا يعنى نشوف مع بعض القطاعات المختلفة إيه اللى ممكن إننا نعمله؟ وإيه اللى ممكن إننا نتفاداه من الأخطاء؟

وبعدين كان فيه فى بعض الأحيان فلتان! يعنى النقطة اللى أشار إليها عزيز فى جلسة سابقة وأشار إليها البشرى، أن بعض القطاعات بتستورد من الخارج حاجات ممكن انتاجها محليا وبتحملنا نقد أجنبى وبعدين بتزود العجز بتاعنا. يعنى مش عارف إذا كنت سيادتك بتشوف التلغرافات الخارجية للسفارات، يعنى أنا فى وقت من الأوقات مسكت عملية الصنادل دى، وجدت إن وزير معين اتصل برومانيا والمجر وطلب صنادل – كميات كبيرة – بينما أنا عارف إن المصانع المحلية تقدر تنتج الصنادل، فأنا كنت بعت ييجى عشر تلغرافات لمحمد إبراهيم لما كان سفير فى المجر أرجوه إننا نرجع فى العملية دى وإننا يعنى نوقفها.

ولكن يعنى إزاى الوزير عرف ينفذ ويروح يتفق مباشرة على الصنادل دى؟ دى مش حالة وحيدة يعنى هى حالات كانت بتحصل! يعنى عملية اللوريات بتاعة القوات المسلحة اللى كانت مطلوبة أخيرا، دى كانت برضه هتفلت.. القوات المسلحة كانت هتجيب أياميها من الخارج لولا يعنى أنا كنت مجتمع مع السيد زكريا وبعدين جه الطلب فى الوقت ده، وبعدين الأخ زكريا إتصل بالأخ البشرى فى محاولة أن يوقف العملية دى والقوات المسلحة ضاغطة إنها عايزاها بسرعة، وبعدين

الأخ عزيز جه واتكلم فيها كمان يعنى على مهلنا بدل مانجيب فى ٣ أشهر إننا نعملها على ٦ على ٧ أشهر. فهو مافيش التنسيق المطلوب، هو فيه تنسيق رأسى يعنى إحنا بنتصل برئيس الوزارة أو برئيس لجنة الخطة، ولكن مابنتصلش ببعض الاتصال اللازم. يعنى إذا كان وزير الحربية كان يتصل بوزير الانتاج الحربى أو بوزير الصناعة كان جايز يعنى يبان إن فيه حاجات كثيرة ممكن تتعمل هنا، وزير النقل يتصل بوزير الصناعة فيه حاجات كثيرة ممكن تتعمل هنا ولكن مكانش فيه.. كان فيه الفلتان ده! والتنسيق الأفقى بين الوزارات مكانش بالدرجة المطلوبة!

سليمان: هو الواقع المذكرة الحالية وصلتنى الساعة ٣، وكنت عايز ملاحظات بالنسبة للمذكرة نفسها.

عبد الناصر: لا.. والله أنا عايز أتكلم فى..

سليمان: نتكلم فيها فى الجلسة اللى جايه.

عبد الناصر: أنا عايز نتكلم، ليه وصلنا الى.. يعنى ما هى الأخطاء وما هى العوامل وماهى المسببات اللى خلتنا الحقيقة كونا نستهدف كذا فبقينا كذا؟ علشان الحقيقية إذا كنا بنعمل خطة تانية يبقى لازم نتلافى هذا الكلام كله. تسمحوا لى دقيقة! [الرئيس يخرج من القاعة]

محى الدين: لسه مانغرزش فى المذكرة دلوقتى ياصدقى.

سليمان: لا.. ماأنا مش هتكلم.

محى الدين: أنت عايز تغرز فى المذكرة.

سليمان: لا.. لا.. لأ.. أبدا.

محى الدين: الموضوع ماهوش فى المذكرة الحقيقة.

سليمان: أبدا.

عبد الناصر: أيوه ياسيد.

مرعى: هو إذا سمحت لى سيادتك إذا كنا نستعرض موضوع الخطة، يعنى أنا عاصرت الجزء الأول من الخطة وبيتبين لى بعض العيوب والمآخذ اللى أخذت على الخطة وعلى الطريقة اللى كانت متبعة فيها..

أولا: الطريقة اللى كنا بنحاسب بيها الاستثمار وطريقة تقييم الخطة أثناء المدة بحساب الاستثمار، كان القطاع اللى هو يستثمر أكثر هو اللى يعتبر أنه قد نفذ الخطة والقطاع اللى بيستثمر أقل يعتبر أنه لم ينفذ الخطة، إعتبارا أن الاستثمار سيحقق العائد منه، وده مش فى كل الأحيان الاستثمار بيحقق العائد اللى كان موجود فى الخطة، وبذلك انصرفت القطاعات أمام هذه المحاسبة اللى كانت بتجرى فى مجلس الوزراء على الاستثمارات فقط.. إنصرفت القطاعات الى استثمار أكبر مبالغ ممكنة وخاصة فى عمليات التشييد.

وأنا أذكر مثل إن احنا كنا واضعين مبلغ معين لعمل وحدات مبنية بتاعة التجميع الزراعى، وبعد أنا ماحطيت ده فى الخطة وجدت إنى أقدر أقوم بعمليات التجميع الزراعى من داخل الدور نفسها.. يعنى بدل مأأبنى وحدة وحاجة زى كده، وحققنا فعلا كان مدتها مطلوب نعمل ١٨٠ قرية عملنا الـ ١٨٠ قرية جمع فيها ١٨٠ قرية إنما ماعملناش مبانى بتاعة ١٨٠ مبنى.. يعنى وفرنا الاستثمارات.

تقرير الخطة اللى قدم لمجلس الوزراء أن صفر٪ خطة المجمعات الزراعية، وأنا أثرت فى الجلسة قلت لهم: ده أنا قمت بهذا ١٠٠٪ والاستثمارات دى متوفرة خدوها فى حتة تانية، قالوا: لأ.. مادام وجدت هذه الاستثمارات كان يجب إنها تشتغل!

من هذه الأمثلة وعديد من الأمثلة الأخرى، إن مثلا بعض الاستثمارات فى المصانع إذا أقيمت المبانى وماكنتش الماكينات جت بيعتبر إن ده حقق الخطة!

فى الواقع ده لم يحقق الخطة؛ لأن تحقيق الخطة هو بالعائد النهائى اللى بييجى لنا من عملية الاستثمار.

باطلع من كده إن الطرق الحسابية التى سارت عليها الخطة الخمسية الأولى، طريقة مكانتش مضبوطة لأنها انحرفت نحو الاستثمارات فقط ومانحرفتش نحو العائد من هذه الاستثمارات.

الحاجة الثانية اللى كانت ظاهرة بوضوح جدا فى الخطة الخمسية الأولانية: إنه أنا بدى أسأل نفسى هل حصل تقييم للخطة الخمسية الأولى؟ ولاّ بنستنى فى نهاية النهاية وعايزين نعرف إيه اللى حصل فيها؟ طب ليه فى كل سنة أو فى نهاية كل سنة أو فى نهاية كل مشروع أو فى نهاية كل استثمار أو ابتداء العائد من الاستثمار إذا حصل انحراف فى المؤشرات بتاعة هذا العائد.. ليه ده مااتذاكرش بحيث إن الخطة تتغير وبتتغير من سنة الى سنة؟ هل حصل هذا؟! لم يحصل هذا!

والدليل على ذلك تكرار الخطأ الواحد من سنة الى الثانية الى الثالثة الى الرابعة الى الخامسة!

مثلا الدكتور القيسونى بيشير الى بعض الأراضى فى الاستصلاح، وليه جت من المرتبة الرابعة؟ طبعا فيه إعتبارات عدة هى اللى جابت المرتبة الرابعة، إنما قطعا إن لو كان بيتقدم فى نهاية كل استثمار ماهو العائد من هذا الاستثمار، كان لابد أن يتبين أن قطعة ما من الأرض موجودة مكانش يصح إلاتساع فيها؛ على طول بتقف لأن المسألة مش مسألة جملة المساحات، المسألة مسألة استيعاب المياه حايكون إزاى؟ والعائد الاقتصادى من هذه المياه هيكون إزاى؟

بأخلص من كده بنتيجة نهائية، أنه لم يحصل تقييم جدى للخطة الخمسية الأولى إلا فى نهايات الخطة الخمسية الأولى. فى التقرير اللى كان عمله الدكتور لبيب شقير فى مدة السيد على صبرى، كان بيتصف بجدية بالنسبة لتقييم الخطة الخمسية الأولى، إنما فى مدى ظنى إن هذا التقرير يعنى متداولش.. يعنى أعتبر إنه له نواحى سياسية أو يعنى بعض الأنحاء النواحى اللى كانت فيه اللى هى نواحى نقد يعنى احتفظ بيها لهذا السبب.

فى تصورى إنه لا يمكن لنا وإحنا حتى إذا كنا هنحط الخطة الخمسية الجاية وبعضنا عاصر الخطة الخمسية الأولى، إن احنا يمكننا إن احنا نضعها بصفه نهائية ولازم نكون فاهمين النقط دى من الآن.

الثانية: إنه لازم يكون عندنا من سعة الأفق وسعة الإدراك ومن التجربة السابقة، إنه يكون عندنا الصراحة الكافية إن الواحد منا بيحط الخطة وبييجى يقول: ياإخوانا المؤشر اللى كنت متصوره جاى لى من هذا الشغل ماجاش! أعمل إيه؟ هنا بنتداول بنقدر نحد كثير جدا من تطورات الخطة فى السنوات الخمس الأولى. سيادتك أذكر وإخواننا كلهم بتوع التخطيط قالوا: إن الخطة يجب

إنها تكون مرنة فمش ممكن عمل خطة يعنى متماسكة كده ومافيهاش من المرونة، طيب هل كانت الخطة الخمسية الأولى فيها مرونة؟!

أين هى المشروعات اللى اتغيرت اللى ابتدينا فيها وتبنيناها؟ وده أصبح قضية القطاع أن يتبنى مشروعاته سواء كانت ناجحة أم فاشلة، والمثل اللى أنا بأضربه بتاع الوحدات الزراعية ده قائم، واضطرينا بعد منها أظن الوزارة بنت الوحدات الزراعية. وأنا مدتها قلت: إنه المبانى اللى بتحصل فى الريف بصفة عامة يجب أن يعاد فيها النظر فى الاستثمارات، وأتذكر تماما إنه بتوع التخطيط وقتها قالوا: إحنا مش مستعدين إن احنا نعيد النظر فى الخطة كل يوم والثانى!

ده هو الواجب أن يعاد النظر فى الخطة كل يوم والتانى إما بنهاية كل مشروع أو بنهاية كل سنة.

النقطة الثالثة اللى أحب أضيفها: إنه مش عاوز آخذ القطاع ككل، ماأجيش آخذ مثلا القطاع الزراعى ككل أو القطاع الصناعى ككل، فيه مشروعات حدث فيها استثمار لم تحقق العائد وفيه المشروعات حصل فيها استثمار حققت عائد أكثر مما هو موجود فى الخطة. أنا خايف إنه يكون ولو بناخد بمظهر القطاع بصفة عامة ونلاقى فيه نسبة مئوية محترمة يبقى ده يجعلنا راضين عن القطاع، الحقيقة هى مش كده!

الحقيقة هى إنه كان ممكن النتائج تكون أحسن لو اتغربل القطاع داخل نفسه.. يتغربل القطاع داخل نفسه؛ ماهى الاستثمارات اللى اتحطت فيه؟ هل المشروع ده أدى ولاّ لأ؟ وبعدين يكون عندنا من القوة والصراحة إن احنا نقول: خلاص إذا كان المشروع كمل أو كامل بس أن نبقى فاهمين اقتصادياته إنما لا نمتد فيه.

يعنى أنا مثلا النهارده كنا بنتكلم بره فى صناعات الأسمدة، وزى ما أشرت فى كلمتى السابقة عن التصنيع الزراعى، طب بعد الفترة اللى فاتت بتاع الخمس سنوات اللى فاتت فى التصنيع، ماأعتقدش فيه اثنين منا بيختلفوا إن صناعة السماد تأخذ الأولوية الأولى باتساع كبير؛ يعنى ده نوع من التصنيع اللى ثبت بالفكر وبالاحتياجات وبطبيعة التنفيذ أنه مشروع له اقتصادياته الناجحة. مشاريع البترول، طبعا ماحدش بيختلف فيها، التصنيع الزراعى برضه أعتقد إن وزير الصناعة مابيختلفش فيها، إنما فيه مشاريع دخلت فى الخطة الأولى من الناحية الصناعية بيصح على الأقل أنها ماتتكررش.

وعلى ذلك أنا باخلص من المناقشة دى بحاجتين أساسيتين..

أولا: إنه إحنا نكون أكثر جدية فى الخطة الخمسية اللى جاية.

ثانيا: إن لازم يتقدم تقييم عن كل مشروع أول ما يخلص المشروع أو إذا الوزير حس الراجل المسئول حس إن فيه إنحراف فى المشروع حتى ولو هو اللى نادى بيه، بيصح بييجى فى قعده زى دى ويقول: والله ياأخواننا المشروع الفولانى اللى أنا طلبت له الاستثمارات دى، أنا شايف المؤشرات بتاعته مش ماشية معايا؛ على أساس إنه يعنى يتعدل أو يتصغر أو.. إلخ.

فإحنا العيب عندنا مابيحصلش تقييم، انصبت عملية مراجعة الخطة كلها على الاستثمارات اللى بيستثمر أحس يبقى هو اللى أشطر، التقييم ماشملش المشروعات المفردة داخل القطاع الواحد.

ده تصورى أنا اللى جعل إن بعض حاجات الخطة الأولى تنحرف عن الأهداف بتاعتها.

سليمان: الواقع يعنى إحنا يعنى مرينا فى تجربة طويلة تسترعى النظر إننا نقف عندها، ونحاول إننا نتفق على تشخيص للحل من غير ما ندع مجال للاجتهاد بمناقشة المبادئ الاقتصادية المعترف بيها فى العالم كله. التجربة اللى فاتت يعنى تزيد عن ٧ سنين، وطبعا الجهود اللى بذلت جهود ضخمة وكبيرة، وبرضه الأخطاء اللى وقعنا فيها أخطاء كبيرة يجب إننا نحاول إننا نبحث عنها ونصل الى حل بحيث إننا نقدر نتجنبها فى سياستنا المقبلة.

مافيش شك إن مرحلة الخطة الأولى كانت بداية تخطيط، الخبرة بتاعتنا مكانتش كافية فى عملية التخطيط؛ فنقدر نقول: إن وضع الخطة قامت بين القطاعات كل قطاع مستقل عن الآخر، والنتائج اللى حسبت وتقديرات النتائج كانت فيها بعض المبالغة! وتقديرات الاستثمارات كانت أقل من الحقيقة!

فنقدر نقول: إن كانت عندنا مجموعة من المشروعات اتجمعت ووضعت فى إطار خطة، مكانتش خطة متكاملة متوازنة. التخطيط طبعا هو الجهاز الفنى لمراجعة هذه التقديرات ماتمكنش فى المراحل الأولى إنه يحلل البيانات اللى وردت له. فده يتطلب منا فى المراحل اللى جاية إن التخطيط يعنى عناية كاملة بدراسة كل مشروع وحساب النتائج بتاعته حساب أكثر دقة. يلى ذلك ما أشار إليه الأخ سيد مرعى، إن عملية المتابعة كانت بتيجى متأخرة، مكانش بيمكن الاستفادة من نتيجة المتابعة فى تصحيح التقديرات أو التغيرات اللى حصلت للخطة.

يعنى نقدر نقول: إن الخطة الأولى وضعت بعيدا عن التخطيط وإن التخطيط فى المراحل الأولى كان حتى بعيد عن الصواب! لما انقطعت المعونة الأمريكية وتحرجت الأحوال، كانت المحاولات فى السنين الخامسة والسادسة والسابعة بتستهدف تقييم المشروعات اللى بتتقدم بيها

القطاعات ومحاولات التنسيق، لكن مكانش ممكن إنها ترقى الى مستوى التخطيط على أساس موازين السلع.. ودى الحاجة اللى لازم ندخلها.

فى السنوات دى حاولت الحكومة إنها تسيطر على الاستثمارات، تنسق بين القطاعات، تقلل استقلال القطاعات، كل قطاع كان بينطلق وكان فيه ألوان من التكرار بين القطاعات وبعضها؛ ترتب عليه بدون شك تبديد الاستثمارات وتبديد للنقد الأجنبى زى ما أشار الإخوان اليه.

زى ماقال الدكتور القيسونى: إن مكانش فيه عناية برفع الكفاية الانتاجية، ودى عنصر من أهم العناصر اللى الدول أخذت بالتخطيط بتعنى بيها. على سبيل المثال فى الدول الاشتراكية رفع الكفاية الانتاجية لوحده نتيجته زيادة فى الدخل القومى ٤٪ سنويا، بما يعادل نص أو أكثر من نص زيادة فى الفائض نتيجة للاستثمارات الجديدة.

طبعا د. القيسونى أشار الى عناصر كثيرة ترتب عليها زيادة الاستهلاك الحكومى والحكومى بالذات، وده نتيجة طبعا لزيادة الإنفاق على القوات المسلحة زيادة الباب الأول وما أشبه ذلك، إنما يعنى لاشك أننا تحملنا وحملنا أنفسنا بأعباء كبيرة فى وقت مكانش يمكننا إننا نتحمل هذه الأعباء؛ نتج عن هذا الخلل اللى حاصل فى ميزان المدفوعات.

أى زيادة فى الاستثمارات لابد أنها تيجى نتيجة لزيادة فى المدخرات؛ يعنى البلاد اللى بتخطط على أساس ٢٥ أو ٣٠٪ لازم تدخر ٢٥ أو ٣٠٪. المدخرات بمعنى إن ميزانية الخدمات تبقى متوازنة، وبعد كده المدخرات تتحسب على أساس مايمكن استثماره من هذه المدخرات مش المدخرات اللى تتجه الى أبواب أخرى.

بمعنى إن أى زيادة فى الاستثمار لابد أن ينتج عنها مزيد من التقشف مش تزيد من اقتراض داخلى أو خارجى. الخطة أى خطة يجب إنها تفتح الباب لمزيد من القدرة على الاستثمار مستقبلا، وإلا بنمشى فى طريق مسدود. علينا إننا – وأنا زى ماقلت – نستكمل حسابات قومية عن اقتصاديات كل سلعة منتجة محليا وكل محصول زراعى وكل خدمة تقدم ونقيمها تقييم كامل؛ لأن يصح قوى إننا نجد من بين السلع اللى احنا بننتجها فى هذا القطاع أو فى غيره بنجد إن فيها يمكن استنزاف لمواردنا الداخلية.

برضه من الأخطاء اللى وقعنا فيها واللى أشار إليها الإخوان، إننا منرتبطش بمشروعات تزيد عن قدرتنا فى التنفيذ أو فى التمويل. وده برضه كان واضح فى خلال الـ ٧ سنين اللى فاتوا، إننا فى وقت واحد ارتبطنا بعدد ضخم من المشروعات مكانش ممكن أبدا تنفيذه؛ ترتب على هذا إن المشروع اللى احتاج تنفيذه سنتين امتد تنفيذه الى خمس سنين! المشروع اللى كان مفروض إنه ينتج فى السنة

الثالثة أنتج فى السنة الخامسة! ده ولا شك إنه خطأ كبير؛ لأنه بيترتب عليه طبعا إنه كثير من المشروعات بتفضل مفتوحة ماتمش تنفيذها ماجابتش عائد.. بيزود التضخم الداخلى.

العلاقة بين الجهات المختلفة، سواء الوزارات أو وحدات الانتاج أو المؤسسات أو الوزارات مبتعتمدش على التشريعات، بل بتعتمد فى الواقع على السلوك الشخصى والاتجاه العام للدولة.. ناس بتفهم بتسمع إن الدولة عايزة كده إعملوا كده، بتسمع إن الوزير عايز كده بيعملوا كده بصرف النظر عن التشريعات!

تأكيد سلطة الإدارة، دى حاجة يعنى ماهياش جديدة دى حاجة مسلم بيها فى البلاد الرأسمالية العريقة فى الرأسمالية وفى البلاد الاشتراكية العريقة فى الاشتراكية.

والمقياس لرفع الكفاية الانتاجية، إننا ندى لأجهزة الإدارة السلطة بحيث إنها تقدر تمارس وتقيم وتحاسب اللى بيشتغلوا معاها، زى ماقلت فى جلسة سابقة: نظام الأجور الحالى يجب تعديله والى أن يتم هذا التعديل ممكن دراسة مرحلة تنظيمية نتفق على إنه ماتزيدش الأجور إلا بنسبة تعادل مالا يجاوز ثلثين الزيادة فى الانتاج؛ حتى إنه يتكون عندنا رصيد نقدر نعالج بيه العجز فى ميزان المدفوعات الحالى.

وده هو يمكن أسلوب أكثر ممكن السيطرة عليه عن إننا الاستهلاك نفسه منخليهش ينمو أد كده. يعنى هو فيه اقتراح فى المذكرة، خاص بإننا منزودش السلع الاستهلاكية أكثر من ٢٪، تحقيق هذا هيوجد برضه أزمات وطوابير إنما الحنفية هى نظام الأجور.

آخر كلمة أقولها: إن أى تأخير فى اتخاذ سبل الإصلاح، هيتطلب طبعا تراكم للمشكلة ويتطلب منا تضحيات أكبر فى المستقبل، وأظن كلنا مسلّمين دلوقتى إننا على أبواب تضخم محتمل شديد ونرجو إن ربنا يقدرنا على إننا نتغلب عليه.

عبد الناصر: على أبواب تضخم؟!

سليمان: أيوه.. يعنى تضخم un controlled غير مخطط يعنى، هو فيه تضخم حاليا يعنى طبقا للزيادة فى الأجور دى بينتج عنها تضخم، إنما ممكن يعنى نقبل تضخم يمكن السيطرة عليه، إنما التضخم الذى لا يمكن السيطرة عليه ده يبقى خطير!

رفعت: فى الواقع يعنى أنا أحب أتكلم بالنسبة للمذكرتين اللى هما موجودين مش بالتفاصيل بقدر ماهى الناحية العامة اللى فيهم، وخصوصا المذكرة الأولانية يمكن وضحت أسباب عن مشاكل وهى فى الواقع ماهياش أسباب بقدر ماهى أعراض لشئ موجود يجب معالجته.

والمذكرة تقريبا بتدى تفسير لأسباب هذه المشاكل وخصوصا فى أولها، على أساس معدلات التنمية كانت طموحة أكثر مما ينبغى، ويمكن فيه إشارة الى أن التمويل الخارجى كان بيمثل نوع من الخطورة أو الخطر على الخطة نفسها، بالرغم إن جاء فى آخر المذكرة أهمية التمويل الخارجى والاستثمارات الأجنبية والعربية.. الى آخره. ولكن المذكرة بتركز على نقطة أساسية أو مفتاح المشاكل كله وهى مشكلة المدفوعات الخارجية.

فى الواقع مشكلة المدفوعات الخارجية، ماهى إلا تعبير عن الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتقديرى من أهم أسباب هذه المشكلة سببين رئيسيين – ودى يمكن بترجعنا الى اللى أشرت اليه سيادتك فى الفترة اللى فاتت من سنة ٦٠ – وترجع..

أولا: إن احنا يمكن اعتمدنا إن احنا نشترى من الغرب باستمرار فى الوقت اللى الغرب مابيشتريش منا؛ وبذلك يمكن العجز مع دول الغرب زاد أو كان بيفوق فعلا جملة العجز فى ميزان المدفوعات كله.

النقطة الثانية: يمكن وهى البدء بتصنيع صناعات استهلاكية، وده يمكن أثر يعنى أدى الى عملية تخلف كبيرة؛ لأن عملية تصنيع صناعات استهلاكية فى الواقع كان بيؤدى إن احنا بنحتاج باستمرار الى مواد وسيطة بنستوردها من الخارج باستمرار، وهذه السياسة هى اللى كانت موجودة فى الماضى، وبتقديرى لاتزال حتى وقتنا الحاضر يمكن موجودة بالنسبة للتعامل مع الغرب أو عملية الصناعات الاستهلاكية.

بتيجى مذكرة تتكلم عن التخطيط، وفى الواقع التخطيط يعنى يمكن – زى ماشرحت سيادتك – إن كان فيه تخلف فى التخطيط أساسا، وبعدين المذكرة بتتكلم ثانى عن الخطة الثانية والخطة الثالثة.

وفى الواقع الواحد يعرف إن كان فيه الخطة الأولى، معرفش إذا كان فيه خطة ثانية ولاّ لأ! لأن الخطة الثانية يمكن لم تنفذ بالكامل أو نفذ منها سنة أو سنتين وبعد كده مشيت العملية زى سيادتك ماقلت سنة بسنة.

فتقديرى مكانش فيه خطة ثانية إطلاقا بحيث إن احنا نقدر نقول: إن كان فيه خطة لها أهداف أو بتحقق نواحى معينة.

فى الواقع إذا كان أساس مشكلة التمويل الخارجى اللى بتوضع هى أساس العملية، ففيه برضه مشكلة إحنا يمكن وقعنا فيها فى الماضى وهى مشكلة التمويل الخارجى؛ لأن لم توضع سياسة فى الواقع للقروض الخارجية وكيف يمكن استخدامها. فعملية التمويل الخارجى أساسا تقديرى أنها ليست بديل للتمويل الداخلى، بل بقدر ماهى بتكون نوع مكمل أو مساعد فى العملية، والمفروض إن حصيلة التمويل الخارجى أو القروض الخارجية تستخدم فى عمليات انتاج فقط وليست فى عمليات استهلاكية؛ ويمكن ده فى تقديرى اللى سبب نوع من المشاكل فى العملية.

تقديرى، الى حد ما لم تراعى توافق زمنى بين مواعيد السداد ومواعيد انتاج المشروعات نفسها إلا يمكن فى بعض مشاريع معينة، لكن فيه كثير من المشاريع لم تراعى هذه الناحية.

النقطة الثانية: لم يراعى التناسب بين فوائد القرض وشروطه وبين عائد المشروعات نفسها اللى بيستخدم فى تمويلها؛ وده يمكن اللى بيسبب عبء فى عملية القروض الخارجية أو عملية المدفوعات الخارجية.

المذكرة كانت بتشير الى بعض الحلول، من أهمها طبعا موضوع رفع الإدخار الى ٢٠٪، ولو إن ده طبعا إتجاه سليم واتجاه صحيح إلا أنه بيوجد مشكلة مهمة أخرى.. وهى مشكلة التراكم فى الأموال اللازمة للتنمية بعد كده؛ لأن المفروض إذا كنا إحنا بنرفع نسبة الإدخار ٢٠٪ نحدد الـ ٢٠٪ دى حاتيجى منين، ومين اللى حايتحملها أكثر. فمشكلة التراكم دى لازمة لعملية التنمية، هى المشكلة الأساسية فى تقديرى ودى يمكن يعنى الواحد حاييجى لها بعد كده.

بعد كده بالإجراءات اللى تمت فى يوليو الماضى، ودى يمكن إجراءات الى حد ما سليمة ولو أنها يمكن ناقصة بعض الشئ. زى ماقلت يمكن فى الجلسة اللى فاتت: إن فيه بعض قطاعات لم تمسها هذه الإجراءات، اللى اتحمل العملية فعلا هم جموع الناس أو الموظفين تقريبا اللى بيأخذوا مرتبات أو محدودى الدخل بصفة عامة؛ على أساس زيادة الأسعار وخفض الأجور؛ طبعا من ضمن الحلول اللى موجودة أيضا هى عملية رفع الأسعار وخفض الأجور ودى طبعا عملية أنا بانظر لها من الناحية السياسية قبل الناحية الاقتصادية، ودى يمكن بتسبب مشاكل أكتر.

فى الوقت اللى بنجد المذكرة بتتكلم فيه عن ربط الأجر بالانتاج.. ربط الأجر بالانتاج فى الواقع هو عكس عملية رفع الأسعار وخفض الأجور؛ لأن طالما إن أنا هزود الانتاج فإذاً المرتب هيزيد، فإذاً عملية رفع الأسعار وخفض الأجور مافيه شك إنها عملية بتتناقض فيما بينها، إلا أنه من الضرورى فى الواقع إن احنا يجب نلاحظ بالنسبة لعملية الأجور بالذات ٣ نقط مهمة..

متوسط الأجور: فى الواقع يجب أن يتحدد على المستوى القومى مركزيا طبعا لتغير الانتاج نفسه بالنسبة للوحدة الانتاجية، فمستوى الأجر يجب أن يتوقف على انتاجية العمل فيه نفسه، من ناحية الأجر الفردى يجب إنه يربط عن طريق الكفاءات وما إليها بالمهارة والانتاج اللى هى الحوافز الفردية من نفسها.

ومن هنا بنجد إن فى الواقع إن عملية رفع الأسعار وتخفيض الأجور، هى فى النهاية عكس اتجاه لربط الأجر بالانتاج؛ ودى يمكن نقطة موجودة فى المذكرة ويجب إن احنا نراعيها أو نعدلها.

فى المذكرة أيضا فيه تركيز على نقطة مهمة أو على قطاع مهم وهو القطاع الخاص، فالقطاع الخاص فى الواقع مفيش شك له دور هام فى التنمية، وقد يساعد على تكوين مدخرات تساعد خصوصا فى الفترة اللى جاية، ولكن يجب أن يكون فيه لنا مفهوم أو ماهو المقصود بالقطاع الخاص؟ ففيه مفهومين: مفهوم بيؤمن بالمشروع الخاص أساسا وبكفاءته التى تفوق بالضرورة كفاءة القطاع العام. مفهوم آخر يرى أن القطاع الخاص مكمل للقطاع العام فى المجالات التى لم يتطور فيها الانتاج.. وده المفهوم اللى موجود فى الميثاق نفسه.

وعلى هذا الأساس، يبقى ما هو مفهوم تشجيع القطاع الخاص؟ حسب المفهوم الأولانى: إنه هو أكفأ من القطاع العام؛ معنى كده إن احنا حاندعم القطاع الخاص ونمكنه بحيث يستطيع أنه ينمو بلا تخطيط، وبالتالى خصوصا إذا كان القطاع الخاص النهارده ٦٠٪ تقريبا من مجموع القطاعات المختلفة فهنجد إن هييجى وقت القطاع الخاص هو اللى هيسيطر.

المفهوم الآخر: إن احنا بنخطط للقطاع الخاص فى الحدود اللى هو بيكمل فيها القطاع العام؛ وده تقديرى هو المقصود بالعملية بحيث إن القطاع الخاص مايخشش عشان يسيطر بعد كده على القطاع العام، أو يخش فى نوع من معرفش لأن كان فيه دايما اتجاه المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام.. ماأعرفش مدى يعنى الإتفاق على هذا الإتجاه.

موضوع الاستثمارات الأجنبية، أيضا ماأعرفش الى أى حد يعنى حاتيجى استثمارات خارجية من الخارج سواء أجنبيه أو عربية؛ لأن احنا نعرف إن حتى من سنة ٥٢ الى سنة ٥٦ مجاش يمكن حوالى ٢ مليون أو ٢,٥ مليون تقريبا، بالرغم من إنه لم يتضح فى ذلك الوقت أى إتجاه اشتراكى موجود عندنا فى البلد؛ فمعرفش إذا كنا النهارده هل هيقبل رأس المال الأجنبى على إنه يستثمر هنا ولاّ لأ؟ ده موضوع طبعا عايز مناقشة.

والاعتماد طبعا على الرأسمالية الأجنبية، فى هذا يعنى أنا تقديرى غير وارد لإن لم تستطيع رؤوس الأموال الأجنبية إنها بتييجى بل رؤوس الأموال العربية؛ لأن باعتبر أنها مجرد فرع لرؤوس الأموال الأجنبية. فالاعتماد على هذه الناحية أو التعويل عليها، أعتقد يعنى إنها عايزة دراسة أكتر ودراسة أوفى ولا يمكن الاعتماد عليها لحل المشكلة اللى احنا بنواجهها.

طبعا موضوع استخدام رأس مال الاتفاقيات اللى تمت مع الشركات البترول الأمريكية، ده وضع خاص ويمكن له شروط معينة وروعى طبعا فيها مصلحة البلد أساسا. وإذا أمكن يعنى مع فرنسا بالذات الوصول الى بعض هذه الشروط يمكن يكون أفضل، ولو إن فيه شك يعنى فى إمكانية إن فرنسا تجيب رؤوس أموال أو تستثمر رؤوس أموال هنا؛ لأن تقريبا معظم رؤوس أموالها تستثمر فى إفريقيا أو فى غرب إفريقيا بالذات، وإذا كانت بتحاول تخش هنا فبتخش بحاجات بسيطة، ويمكن فرنسا يهمها النفوذ الثقافى أكثر من الناحية الاقتصادية بالذات.

هو طبعا الموضوع ده بالنسبة لمناجم الكبريت اللى هناك وبتاع، يعنى يمكن مانقدرش ناخدها مقياس بإن فرنسا ممكن تخش، لكن إذا أمكن إن احنا فى الواقع ناخد شروط مع الفرنساويين زى شروط شركات البترول الأمريكية طبعا ده بيكون أفضل.

لكن اللى بدى أصل اليه، إن احنا لا نعول كثيرا على رؤوس الأموال الأجنبية ولا رؤوس الأموال العربية حتى ممكن إنها تستثمر عندنا هنا فى الداخل.

بتبقى المشكلة الأساسية فى الواقع أو الحقيقية مشكلة التراكم الضرورية للتنمية، ما فيه شك فى الخطة الأولى أمكن فعلا إن يوجد فيه تراكم، ثم طبعا على حساب الرأسمالية الأجنبية اللى كانت موجودة.. الرسمالية الكبيرة اللى كانت موجودة والتأمينات.. الى آخره، ودى أمكن إن الخطة الأولى تمشى ولو إن جزء منها كبير استنفذ فى النواحى الاستهلاكية مش فى النواحى الانتاجية. النهارده طبعا إحنا بنواجه مشكلة وهى بتختلف طبعا عن الفترة بتاعة الخطة الأولى؛ وده نتيجة عدم وجود التراكم اللازم لعملية التنمية، ولعدم وجود مصدر واضح فعلا لهذا التراكم.

المصدر الوحيد اللى موجود النهارده داخليا فى عملية التراكم هو تقديرى الرأسمالية المحلية. ودى ممكن بتخطيط لها ودفعها حسب خطة مرسومة حسب ما جاء فى الميثاق أيضا بنسبة علاقتها مع القطاع العام، بنقدر نستطيع فعلا إن احنا نصل الى حل لمشكلة المدخرات اللازمة لعملية التنمية، ولكن بصفة عامة فى المذكرة لم تتضح هذه المشكلة بالذات، وهى مشكلة التراكم وإزاى إن احنا نحاول نحصل على الأموال اللازمة لعملية التنمية من الداخل. وكان كل تركيز المذكرة فى الواقع على عملية التمويل الخارجى وخطورتها، وإزاى نسد العجز أو نتلافى العجز اللى موجود.

ولكن يمكن المذكرة عايزة توضيح أكثر، وإزاى أنا أمول العملية داخليا ثم بييجى التمويل الخارجى.. ما هو إلا عملية مساعدة وعملية مكملة للموضوع.

بصفة عامة يعنى المذكرة يمكن بتمس النواحى الاقتصادية بشكل مباشر دون مراعاة لجوانب سياسية مختلفة موجودة.. جوانب سياسية بالنسبة للوضع اللى احنا فيه؛ سواء بالنسبة لوضع العدوان أو استمراره أو اتساع نطاقه بعد كده، بالنسبة لتأثير بعض المواقف السياسية لبعض الدول الغربية حتى زى فرنسا وانجلترا.. الى آخره، وهل ممكن الاستفادة من هذه المواقف من الناحية الاقتصادية؟ ثم برضه عملية التمويل على المعونة العربية أو استثمارات عربية، هنا تقديرى دى برضه نظرة عايزة بحث أكثر وربط الناحية السياسية خصوصا الخارجية بالوضع الاقتصادى اللى احنا موجودين فيه.

ده تعليقى يعنى على المذكرة تقريبا وخصوصا المذكرة الأولانية.

شقير: سيادتك يافندم بتسأل عن الوضع اللى وصلنا لهذا، والبحث أو التعليق دار حوالين وضع الخطة الخمسية الأولى أو الظروف اللى أحاطت بالخطة الخمسية الأولى، هو فى اعتقادى إن لو بحثنا الأسباب فيه مجموعة أسباب متصلة بالخطة الخمسية الأولى فى حد ذاتها ونأمل إنها متتكررش، وفيه مجموعة أسباب يبدو لى مازالت قائمة وتحتاج لعلاج.

لو جينا للخطة الخمسية الأولى، هى وضعت فى سنة ٥٩ أو فى سنة ٥٨ لحد سنة ٥٩ فيه شغل فيها لا شك أن الدراسات اللى عملت بمناسبتها كانت دراسات ضعيفة مافيش جدال أنها بنيت على دراسات لم تكن مطلقا دراسات قوية، لكن هو بناء على هذه الدراسات حددت الأهداف اللى وضعت فيها ووضعت أهداف معينة. لكن منذ السنة الثانية للخطة كان واضح أن كثير من الأهداف اللى موجودة فى قلب الخطة كانت أهداف لابد أن تتغير، وبالفعل ابتداء من السنة الثانية بدء فى تغيير هذه الأهداف، بل وفى إلغاء أو إيقاف مشروعات معينة بالذات.

أنا هأدى بعض الأمثلة هنا من المشروعات التى أوقفت لأن بعد دراستها مثلا ثبت إن اللى موضوع لها مش صحيح..

بالنسبة مثلا للمشروعات بتاع الوادى الجديد، وضعت مشروعات وكان موضوع لها أهداف معينة بانتاج أرض، بدراسة أجريت وقفنا هذه المشروعات لأن ثبت من تقارير من أساتذة هندسة ومن غيره أن كمية المياه اللى موجودة محل بحث ومحل شك كتير جدا؛ وده يمكن راجع لأن كانت عند وضع الخطة ودى كانت أول خطة بنعملها وكان أول دراسات بتتعمل، فالطبيعى فى البداية بتكون كده.

أيضا بالنسبة لبعض المشروعات الأخرى المتصلة بغلة الأراضى، وضع مثلا إن الأراضى المستصلحة هتدى فى الخطة الخمسية الأولى وكانت داخل فيها ٤٠ مليون جنيه فى آخر سنة من السنين، وده بتقارير جاية من الوزارات وبانية كلامها على هذا ومرتبة على كده وهى معذورة؛ كانت أول مرة بتعمل فيها استصلاح أراضى وفكرة الزمن والفترة اللى يجب تدخل مكانتش واضحة أمامنا.

فى بعض المشروعات الصناعية أيضا، كان المشروع الصناعى مفترض فيه فترة تفريخ معينة اللى بيسموها الاقتصاديين اللى ما بين البدء وبين إعطاء الاستثمار، بتبقى فترة قصيرة بينما فى الواقع التجربة بتثبت إن لازم خبرة ولازم تدريب.. إلخ.

ده كله خلى الخطة أخذت وضعها مستهدفة إن فى آخر سنة بيبقى فيه فائض فى الميزان التجارى مش فيه عجز فى الميزان التجارى؛ وده غلط كبير جدا لأن عمر أى خطة ما اتعملت على أساس إن فى ٥ سنين البلد هيقدر ينمى ويخرج من مرحلة عجز.

طريقة المتابعة اللى توبعت بيها الخطة بتاعتنا، الحقيقة ربما كانت طريقة متابعة استثمارات لكن تغيرت هذه الطريقة تماما منذ السنة الثانية للخطة، ومابقولش هذا يافندم دفاعا وإنما تجربة عشان نستفيد منها ندرسها الفترة القادمة. والسادة الإخوان الوزراء اللى كانوا موجودين ابتداء من السنة الثانية للخطة، كان التركيز فى هذا الوقت على الانتاج مش على الاستثمار مطلقا. كمان أيضا مسألة المرونة.. الى آخره. والتقييم، كان فيه تقارير سنوية وباقدر أقول يافندم: إن مافى مشكلة بتثار النهارده ماهياش مثارة فى تقارير المتابعة السنوية بتاع الخطة.

وأنا بارجو لو الدكتور القيسونى أرسل لسيادتك هذه التقارير؛ لإن احنا كنا بنبعتها أيضا لمجلس الرئاسة وكله، وأنا بارجو لو اتسع وقت سيادتكم لكى تلقى نظرة عليها لكى ترى أن جميع المشاكل مكانتش خافية علينا، إنما هى طبيعة مرحلة التحول الاشتراكى – زى ما هأبين – بتفرض جزء من هذه الصعاب ما يمكننا تلافيها لو خدنا دول أخرى زينا وهأدى لسيادتك أمثلة.

يبقى ضعف الدراسات فى الحقيقة المتصلة بيها ويجب نستفيد من هذا؛ إن كل مشروع جديد بندرجه بيدرس ويدرس دراسة كاملة وقوية.

النقطة الثانية يافندم اللى جت فى الخطة الأولى وباعتقد إنها سبب رئيسى فى الصعوبات اللى بنجدها حاليا: هى المعونة الأمريكية وطريقة تلقينا لها وفلسفتنا منها، إحنا تلقينا المعونة الأمريكية كما لو كانت موردا دائما واشتغلنا باستمرار بعقلية إن المعونة الأمريكية مورد دائم، لو مكانتش المعونة الأمريكية موجودة حتى مع حرب اليمن كان تم إيه؟ كنا وقفنا أمام الصعوبات اللى احنا واقفين فيها الآن يمكن من السنة الثالثة للخطة، فكنا على طول – ولسه الوضع متفاقمش – كنا

قدرنا على طول نعيد وضعنا تانى، وكانت التجربة بنصحح السياسية بتاعتنا وبنصلح التخطيط بتاعنا، لكن فى الواقع سواء كان للأمريكان قصد من هذا أو مافيش.. دى نقطة يصح تبحث.

إنما من المؤكد أن المعونة الأمريكية بالطريقة التى أعطيت بها وبالشروط التى أعطيت بها وبالتحليل بتاعها، كانت وسيلة استطعنا عن طريقها التوسع وخاصة إحنا تصرفنا كما لو كان ده مورد دائم؛ فأصبحت بديل عن أشياء أخرى كثيرة، وخلتنا نتوسع فى الاستثمار وفى الانتاج بالصورة اللى توسعنا بيها من غير ما نشعر بضائقة أو بعقبات كثيرة. يوم المعونة الأمريكية ما منعت أو ابتدت تنقص على طول الاقتصاد تحمل الأثر بتاعها.

ده برضه بالنسبة للمستقبل يعطينا درس؛ إن مواردنا تبقى هى الأساس الجوهرى بالنسبة لنمونا، وتبقى الموارد حتى لو أخدنا تسهيلات أو قروض تبقى هذه التسهيلات أو القروض محطوطة ضمن إطار مواردنا؛ على أساس إنها بتكملها كعملية هامشية وليست كعملية رئيسية.

فى الخطة الخمسية الأولى أيضا حدث تغير يافندم كبير فى معدل التبادل الدولى ضدنا؛ حدث تغير لأسباب متصلة بالسوق الدولى ما كانلناش إحنا يد فيها. دى خلت موردنا يمكن اللى كان ممكن يخلينا نستورد ١٠ وحدات من سلعة مبقاش يكفى إلا لاستيراد سبعة أو لاستيراد ستة! وبالتالى خلى العجز فى ميزان المدفوعات يبقى عجز ضخم.

دى فى اعتقادى يعنى مجموعة من الأسباب تميزت بها الخطة الخمسية الأولى، ونأمل إنها ماتجيش فى الخطط اللاحقة بعد ذلك.

فيه أسباب باقية الآن ونحتاج فى الواقع لعلاج وعلاج صحيح.. أول سبب يافندم: هو عدم الالتزام من الأجهزة – ودى نقطة يعنى برضه بنطرحها – الواقع زى ماقلت مرة فى تعليق سابق يافندم: كل جهاز كان بيتصور هو مجموعة قائمة بذاتها، وهذه الروح مازالت قائمة فى أجهزة كثيرة بيظهر أثره على الخطة، فى إيه؟! على الورق الخطة مترابطة المشروع ده بيتعمل مع المشروع ده اللى ده فى قطاع وده فى قطاع، لكن بمجرد ماخرجت من الورق وبقت علاقة مابين وزارتين ومابين مشرفين هنا وهناك، قد يحدث إن ده ماينفذش إلا بعد ده ماينفذ أو ده يسبق المنفذ فى هذا؛ فعملية الالتزام فى الترابط – اللى هى جوهر الخطة فى التنفيذ – كانت بناء على حساسيات كل قطاع وعدم التزام كل قطاع، بيترتب عليها فى النهاية عدم تنفيذ.

أمثلة من هذا حدثت مابين قطاع الزراعة والرى، مابين قطاع الصناعة والنقل، يعنى نستطيع إعطاء أمثلة كثيرة لها جدا، ماهنقدر نخرج من هذه العملية إلا لو جمعنا الالتزامات. بنيجى برضه التزام فى نقطة البيانات، بنصرخ من نقطة إن البيانات اللى بتطلب منا كثيرة فى الواقع هو البيانات الكاملة الصحيحة اللى بتروح لأجهزة التخطيط اللى بتطلب هذه البيانات نقدر إنها بيانات قليلة اللى بتروح كاملة وصحيحة.

جزء كبير من البيانات بيعيبه نقصه وجزء آخر بيعيبه عدم صحته؛ وده بيكتشف فى التخطيط أو بيكتشف فى أجهزة الخزانة أو غيره لما البيانات دى بتضاهى بينها وبين بعضيها فى القطاعات. ودى راخرة عملية التزام ويمكن برضه إذا أردنا علاج يافندم نعطى لها اهتمام كبير.

سبب غير هذا السبب ومازال قائم وهو أشرنا إليه قبل ذلك، هو أن أجهزة المؤسسات والشركات بتاعة القطاع العام فى الواقع مازالت ضعيفة، وضعف كان طبيعى جدا فى فترة التحول الاشتراكى فى أولها. هذا الضعف ترتب عليه إن بطبيعة الحال كل المشروعات اللى موجودة فى إيديها اللى بيتولد منها بيكون متأثر بقوة بهذا الضعف. ظهر ده فى إيه؟ أى مشروع انتاجى قوى الإدارة بتاعته والتخطيط بتاعه قوى بيدى للانتاجية أهمية كبيرة سواء كان فيه نظام رأسمالى أو نظام اشتراكى، عملية انتاجية العامل بتأخذ وضع هام جدا فى داخل أى مشروع سواء اشتراكى أو رأسمالى؛ ضعف الأجهزة دى خلى فى الحقيقة برضه عملية الانتاجية ماتاخدش الاهتمام الكبير الموجود.. وده اللى ظهر إن الانتاجية بقت فيها مجالات ضعف كثيرة.

وبعدين ضعف روح التعاون بين مشروعات القطاعات المختلفة نفسها كصورة من صور عدم التزامات القطاعات بتاعه ودى موجودة وقائمة.

وبعدين يافندم بالإضافة لهذا يمكن فى الفترة الماضية كلها نقدر نقول: إن ضعف التنظيم السياسى اللى ورا تنفيذ الخطة؛ لأن فى الحقيقة عملية خطة بالضخامة اللى احنا عايزين نعملها دى أو اللى نرجو عملها دى ماهياش عملية مستحيلة، بتحتاج لتنظيم سياسى قوى جدا؛ لأن بالعملية الإدارية فقط ما حايمكن إحنا على وجه الإطلاق إن أى خطة – حتى بالأهداف العادية – تتنفذ. حتى يافندم فى انجلترا فى القرن الـ ١٩ كان فيه هدف سياسى ورا العملية اللى بيعملها العامل الصغير، بالنسبة لروسيا ولاّ لأى دولة اشتراكية شاعر إنه بيعمل عملية فتح إنسانى جديد. إحنا عندنا كانت دى غايبة بشكل عام! مافيش تنظيم سياسى قوى بيخلى حماس الناس يتحرك فى الاتجاه بتاع الخطة بالتفصيل.

هل الأزمة اللى احنا بنفوت بيها أزمة يعنى بتاعتنا لوحدنا؟ أنا بقول: جزء كبير من هذه الأزمة راجع برضه لطبيعة التحرك الاشتراكى اللى بيتم، لكن كان ممكن يبقى أقل من كده بكثير لو إن العوامل اللى أشرت اليها دى حدثت تلافيناها فى الفترة الماضية.

ومعتقدش إن العملية إن احنا فى corner ومايمكنش الخروج منه بالعكس فيه إمكانيات للخروج، المشروعات المفتوحة اللى بتدى انتاج باستثمارات بسيطة لو ركزنا عليها هتدى انتاج كبير بيمكن عن طريقه الخروج، ولكن ده يقتضى برضه يافندم التزام من الجميع ويقتضى تحريك سياسى فى جميع المواقع للأشخاص اللى بيشتغلوا بالعملية الإدارية وإلا مافيه حاجة حاتتم بالشكل القوى.

بقول: برضه إن احنا مازال – وأنا باتفق مع السيد كمال رفعت فى الفكرة اللى قالها – مازال هناك إمكانيات لتوليد مدخرات من قطاعات موجودة، لما سيادتك تشوف أهميتها فى توليد مدخرات مازالت ضعيفة جدا إذا قيست بأهميتها فى الدخل القومى، كل القطاع الخاص وكل الرأسمالية الوطنية الموجودة مبناخدش منها نسبة من المدخرات للاقتصاد تساوى وزنها.

عبد الناصر: هى بتنقص كل سنة!

شقير: بتنزل.. بتتنازل إنما هل الحل إنها بتطلق كقطاعات بنقول إنها بيتسع مجالها؟ لا ياإخواننا بقول: الوسيلة لها هى وضع تنظيم إشتراكى فى خدمتها؛ بمعنى تكتيلها فى عمليات تعاونية اختيارية.. الجمعيات التعاونية الإختيارية اللى بنقول تكتلها فيها هى التى سوف تحصل لها على المواد الأولية وهى التى سوف تسوق لها وبتدى كل الدفع اللازم لها؛ وده بيدى قوة لكل واحد منهم وبعدين هتحقق انتاج وتحقق أرباح جزء منهم بيقتطع. إنما القول بإن قطاع خاص بنسيبه كده زى ما بيكون هذا لا يحقق استثمارات؛ لأنه مع التحول الاشتراكى من العبث إنه نتصور إن القطاع الخاص هيرجع يعمل لنا استثمارات فى الصناعة أو غيره.

دى الصورة يافندم اللى أعتقد إنها يمكن بتلخص الأسس الكبيرة خالص للموضوع إذا مادخلناش فى تفصيلات.

وبالنسبة للخطة الأولى، أنا بارجو الدكتور القيسونى لو عرض تقارير وكلها لمست هذا، وتقارير متابعة سنوية كانت بتتعمل، بل أكثر من هذا تقارير متابعة.. إحنا مشينا سنتين ونص تقارير متابعة كل ثلاثة شهور بنعرض فيها مشكلة كل ثلاثة شهور بثلاثة شهور. مابنقولش تخطيط أبدا كامل ولا حايبقى كامل أبدا وجهاز التخطيط هيحتاج بصفة مستمرة لتدعيم. والنهارده الدول اللى سابقانا فى التخطيط أربعين سنة أو خمسين سنة بترجع تعيد وبتدعم وبتنظم، وهيفضل جهاز التخطيط محتاج لهذا.

اللى تم كان هو طبيعى جدا مع المرحلة اللى حضرت فيها الخطة الخمسية الأولى، الفترة الجاية هتحتاج لقوة أزيد ولتدريب أزيد ولعلم أزيد فى جهاز التخطيط.

عبد الناصر: نأجل ليوم الأحد.. يوم الأحد الساعة ٦.